جمهورية تركيا

جامعة تشانكري كارا تكين

معهد العلوم الاجتماعية

العلوم الإسلامية الأساسية

قسم التفسير

تعليقات الخطائي على حاشية التفتازاني على الكشاف
للإمام عثمان بن عبد الله نظام الدين الخطائي
(ت 901هـ)
دراسة وتحقيق

أمجد أحمد محمد زكي النعيمي

أطروحة ماجستير

أ. م. د. عبد السلام يوسف عيسى اليعقوب

تشانكيري – 2023

جمهورية تركيا

جامعة تشانكري كارا تكين

معهد العلوم الاجتماعية

العلوم الإسلامية الأساسية

قسم التفسير

تعليقات الخطائي على حاشية التفتازاني على الكشاف
للإمام عثمان بن عبد الله نظام الدين الخطائي
(ت 901هـ)
دراسة وتحقيق

أمجد أحمد محمد زكي النعيمي

معد الأطروحة

أطروحة ماجستير

أ. م. د. عبد السلام يوسف عيسى اليعقوب

تشانكري – 2023

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات..... I

بيان أخلاقيات البحث العلمي..... III

TEZ KABUL VE ONAY IV

TEZ JÜRİSİ ÜYELERİ (UNVANI, ADI VE SOYADI)..... IV

المقدمة..... V

ملخَّص..... X

ÖZET..... XII

ABSTRACT XIII

الرموز المستخدمة XV

1.القسم الأول: قسم الدراسة 1

1.1.المبحث الأول: التعريف بالسعد التفتازاني..... 1

1.1.1.المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومولده 1

2.1.1.المطلب الثاني: مكانته العلمية 1

1.1.3.المطلب الثالث: مؤلفاته..... 2

1.1.4.المطلب الرابع: وفاته 2

1.2.المبحث الثاني: التعريف بالمؤلف -العلامة زاده الخطائي-..... 3

1.2.1.المطلب الأول: اسمه ونسبه ولقبه ومولده 3

1.2.2.المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم 4

1.2.3.المطلب الثالث: مؤلفاته..... 5

1.2.4.المطلب الرابع: وفاته 7

1.3.المبحث الثالث: التعريف بالمخطوط..... 8

1.3.1.المطلب الأول: اسم المخطوط ونسبته إلى مؤلفه..... 8

1.3.2.المطلب الثاني: منهج المؤلف في المخطوط 8

1.3.3.المطلب الثالث: مصادر المؤلف في المخطوط.....12

1.4.المبحث الرابع: التعريف بالنسخ الخطية 13

1.4.1.المطلب الأول: وصف النسخ الخطية 13

1.4.2.المطلب الثاني: منهج التحقيق 14

1.4.3.المطلب الثالث: نماذج من النسخ الخطية 16

2.القسم الثاني: النص المحقق.....20

الخاتمة.....155

فهرس المصادر والمراجع 157

بيان أخلاقيات البحث العلمي

أصرح بأني قد التزمت بعناية بالأخلاقيات العلمية والقواعد الأكاديمية أثناء إعدادي لأطروحة الماجستير المعنونة [تعليقات الخطائي على حاشية التفتازاني على الكشاف للإمام عثمان بن عبد الله نظام الدين الخطائي –ت 901هـ– دراسة وتحقيق] وذلك بدءًا من مرحلة تقديم الاقتراح إلى أن انتهيت من هذه الدراسة، وأن المعلومات المذكورة في الأطروحة حصلت عليها ضمن إطار الأخلاقيات والتقاليد العلمية، وأنني قمت بالذكر والإشارة إلى جميع المصادر والمراجع التي اقتبست منها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في هذه الدراسة التي أعددتها وفقًا لقواعد كتابة الأطروحة، وأصرح بأن جميع المصادر والمراجع التي لجأت إليها هي تلك الموضحة في قسم المصادر والمراجع.

202...\...\....

توقيع :

اسم الطالب ولقبه

امجد احمد محمدزكي النعيمي

TEZ KABUL VE ONAY
ÇANKIRI KARATEKİN ÜNİVERSİTESİ

SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ MÜDÜRLÜĞÜNE

Amjed Ahmed Mohammed Zaki AL-SAYYID tarafından hazırlanan "İmam Othman bin Abdullah Nizam Eddin Al-Khatai'nin keşafi üzerine Al-Taftazani parafına Al-Khatai'nin yorumları - 901 Hicri" başlıklı bu çalışma, 05.05.2023 tarihinde yapılan tez savunma sınavı sonucunda oybirliği ile başarılı bulunarak jürimiz tarafından Temel İslam Bilimleri Anabilim Dalı'nda Yüksek Lisans tezi olarak kabul edilmiştir.

TEZ JÜRİSİ ÜYELERİ (Unvanı, Adı ve Soyadı)

Danışman :	Dr. Öğr. Üyesi, Abdulsalam Yousuf Essa AL-YAGOOB	İmza: ……
Üye	: Dr. Öğr. Üyesi Arif GEZER	İmza: ……
Üye	: Dr. Öğr. Üyesi İbrahim İBRAHİMOĞLUOĞLU	İmza: ……

ONAY

Bu Tez, Çankırı Karatekin Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Yönetim Kurulunun ..../..../202.. tarih ve ..... sayılı oturumunda belirlenen jüri tarafından kabul edilmiştir.

Prof. Dr. Coşkun POLAT
Enstitü Müdürü

المقدمة

الحمد لله نحمده ونستعين به ونستهديه ونسترشده، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله، اللهمَّ صلِّ وسلِّم وبارك عليه وعلى آله وصبحه وسلَّم تسليمًا كثيرًا. أمَّا بعد:

أنزل الله سبحانه وتعالى القرآن الكريم بلسانٍ عربيٍّ مبين، وكان النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم يفسِّر للصحابة رضي الله عنهم بعض آياته وما قد يشكل على الأذهان، ومن ثمَّ جاء الصحابة واشتهر بعضهم بتفسير آيات الله تعالى وإيضاح معانيها، ثمَّ كان من بعدهم التابعون واشتهر قسمٌ منهم، ثمَّ تابعوهم بإحسان، وقد جاء العلماء بعدهم يضعون كتب التفسير، التي توضح هذه المعاني، حتى تحفظ أقوال الصحابة والتابعين في فهم آيات الله تعالى.

كان العلماء رضي الله عنهم على سعةٍ واسعةٍ في هذا الباب، فكتبت الكتب العظام في التفسير، وكانت هذه الكتب مرجعًا هامًا لكتب الأحكام الشرعيَّة وغيرها، والتي تنظم حياة الإنسان وتحقق الطمأنينة في الدارين.

يعدُّ تفسير الكشاف للإمام الزمخشري عمدة التفاسير المتعلقة باللغة العربية التي لم يسبقه إليه أحد، حيث اعتنى الإمام الزمخشري بتبيان وجوه إعجاز كتاب الله، وتسليط الضوء على جمال النظم القرآني، حتى أصبح تفسيره عمدة التفاسير في هذا الميدان، ويقول الزمخشري عن سبب تأليفه للكشاف: "ولقد رأيت إخواننا في الدين من أفاضل الفئة الناجية العدلية، الجامعين بين علم العربية والأصول الدينية، كلما رجعوا إلى في تفسير آية فأبرزت لهم بعض الحقائق من الحجب، أفاضوا في الاستحسان والتعجب واستطيروا شوقا إلى مصنف يضم

أطرافًا من ذلك حتى اجتمعوا إلى مقترحين أن أملى عليهم الكشف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل... وإنما حاولت به التنبيه على غزارة نكت هذا العلم، وأن يكون لهم مناراً ينتحونه، ومثالاً يحتذونه"[1]

فتفسير الكشاف تفسير جليل القدر عظيم الشأن، ملمٌّ بلغة العرب، كثير الاستشهاد بأشعارهم، محيط بعلوم البلاغة والبيان، والأدب والإعراب، وقد استحسنه الكثير من العلماء، ولكنهم نبهوا على المسائل الاعتزالية التي ذكرها في تفسيره وانتصاره لمذهبي العقدي الذي خالف به جمهور علماء الأمة. قال الإمام أبو حيان الأندلسي معقبًا على تفسيره لإحدى الآيات ذاكرًا وصف تفسير الكشاف وصاحبه: "وهذا الرجل وإن كان أُوتِيَ من علم القرآن أوفر حظ، وجمع بين اختراع المعنى وبراعة اللفظ، ففي كتابه في التفسير أشياء منتقدة، وكنت قريباً من تسطير هذه الأحرف قد نظمت قصيداً في شغل الإنسان بكتاب الله، واستطردت إلى مدح كتاب الزمخشري، فذكرت أشياء من محاسنه، ثم نبهت على ما فيه مما يجب تجنبه، ورأيت إثبات ذلك هنا لينتفع بذلك مَن يقف على كتابي هذا، ويتنبه على ما تضمنه من القبائح"[2]

ولأهمية هذا التفسير ومكانته العلمية فقد أقيمت عليه كثير من الكتب والمؤلفات، فمن مميز لآرائه الاعتزالية، ومن مناقش لوجوه الإعراب التي ذكرها، ومن محشٍ وضح مقصد المؤلف، واستشكل بعض آرائه وأجاب عنها، ومن مخرج لأحاديثه عَزَا، وأسند، وصحح، وانتقد، وهذه أهم الحواشي التي أقيمت عليه، وهي:

1- ابن المنير: أحمد بن محمد بن منصور بن أبي القاسم مختار بن أبي بكر الجذامي المعروف بابن المنير الاسكندراني (ت.683). اسمها الانتصاف في حاشية الكشاف.[3]

[1] ينظر: مقدمة كتاب الكشاف للزمخشري، ص3.

[2] أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، 252/8.

[3] حاجي خليفة، كشف الظنون، 1475/2.

2- الطيبي: شرف الدين الحسن بن محمد الطيبي (ت.743)، حاشية على الكشاف أسماها فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب.[4]

3- القزويني: عمر بن عبد الرحمن الفارسي القزويني (ت.745)، له حاشية أسماها الكشف.[5]

4- قطب الدين التحتاني: محمد بن محمد أبو عبد الله البوهي الرازي المعروف بقطب الدين التحتاني (ت.766)، تحفة الأشراف في حاشية الكشاف.[6]

5- التفتازاني: مسعود بن القاضي فخر الدين عمر بن برهان الدين الشهير بسعد الدين التفتازاني (ت.791)، اسمها، حاشية على الكشاف وصل فيها إلى سورة الفتح اختصرها من حاشية الطيبي.[7] وعلى هذه الحاشية أقام الخطائي -صاحب هذه المخطوط- حاشيته التي عملت عليها.

6- البلقيني: سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني (ت.805)، أسمها الكشاف على الكشاف.[8]

7- الجرجاني الشريف: علي بن السيد محمد بن علي الجرجاني أبو الحسن الشهير بالسيد الشريف (ت. 816)، اسمها حاشية على الكشاف.[9]

8- الطوسي: علي بن محمد بن علاء الدين الطوسي (ت.887)، من تصانيفه حواشي على حاشية الكشاف.[10]

وغير ذلك الكثير من الحواشي والتعليقات.

---

[4] حاجي خليفة، كشف الظنون، 1475/2.
[5] حاجي خليفة، كشف الظنون، 1475/2.
[6] حاجي خليفة، كشف الظنون، 1475/2.
[7] حاجي خليفة، كشف الظنون، 1475/2.
[8] حاجي خليفة، كشف الظنون، 1475/2.
[9] حاجي خليفة، كشف الظنون، 1475/2.
[10] حاجي خليفة، كشف الظنون، 1475/2.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

كتب التفسير هي المرجع لبيان الآيات وفهمها، وقد اشتهرت الكتب التي فسَّرت كتاب الله كاملًا، وكان لبعض التفاسير اعتناءٌ خاصٌّ من بعض العلماء، حتى تكون أقرب لمتناول اليد بين أيدي الطلاب والعامَّة لتوضيح مقاصدها وتبيان معانيها، فوضعوا الحواشي والتعليقات، والتي تعد من مفاتيح هذه التفاسير.

وهذا المخطوط هو أحد هذه النماذج التفسيريَّة؛ التي تعدُّ مرجعًا في هذا الباب، من بيان مقاصد الكتب، وإيضاح معانيها، وكان اعتناء الإمام الخطائي بحاشية الإمام السعد التفتازاني على الكشاف اعتناءً فريدًا، فقد وضح بعض مواضع التي تحتاج إلى توضيح وبيان، وأوضح معانيها، وبيَّن مراد المؤلف في إجمالها وإفرادها، وتعدُّ هذه التعليقات درَّةٌ من الدرر الفريدة في عقد كتب الحواشي.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث في الكتب المحققة لم يجد الباحث أحدًا قام بتحقيق هذه الرسالة، أو أعد بحثًا عنها، ولكن تمت مناقشة رسالة للعلامة الخطائي في جامعة جانكري، وهي: حاشية الخطائي على المختصر في شرح تلخيص المفتاح، تح الطالب: محمد عبد الإله جدي.

أهداف البحث:

الأسباب الشخصية: إخراج هذه الرسالة والعمل على تحقيقها، وخوض غمار التحقيق وولوج لججه؛ لأني لم أجد أحدًا قام بإخراج هذه الرسالة.

الأسباب العلمية: حوى المخطوط الكثير من النفائس والعلوم، سواء العلوم المتعلقة باللغة العربية أو العلوم المتعلقة بالقرآن الكريم، وهو من أنفس الحواشي وأعلاها قيمة لأن صاحبها علم متمكن في العلوم وقد وضع حاشيته

على حاشية العلامة التفتازاني، فجمع في هذا المخطوط عدة كتب، ومؤلفات، بالإضافة لنقولاته التي نقلها عن العلماء والتي كانت مادة غنية في هذا المخطوط.

بالإضافة لذلك أراد الباحث إعداد دراسة عن حياة المؤلف وتسليط الضوء على أبرز جوانب حياته والعصر الذي عاش فيه.

الصعوبات أثناء العمل:

- بما يخص النص المحقق، فكان محاولة إخراج جميع الأقوال التي وردت في النص وعزو هذه الأقوال إلى أصحابها، وهنا كانت الصعوبة في عزو هذه الأقوال لأن قسم كبير من هذه الأقوال موجودة في كتب مخطوطة.
- فيما يتعلَّق بالدراسة كان أبرز صعوبة هي قلَّة الترجمة المتعلَّقة بالإمام الخطائي، فكان لابدَّ من محاولة استقصاء كتب التراجم والفهارس حتى نخرج بكامل ما ورد عنه.

خطة العمل:

تضمنت خطَّة العمل قسمين رئيسيين: قسم الدراسة، وقسم النصِّ المحقَّق ثمَّ خاتمة ففهارس. أمَّا القسم الدراسي فيتكون من مقدمة وأربعة مباحث، وقد اشتملت المقدمة على أهميّة الموضوع وأسباب اختياره، وخطَّة العمل، وأمَّا المباحث فكانت كالآتي:

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف –العلامة زاده الخطائي– والمبحث الثاني: التعريف بالسعد التفتازاني، والمبحث الثالث: التعريف بالمخطوط، والمبحث الرابع: التعريف بالنسخ الخطية

أمَّا القسم الثاني فكان النصُّ المحقق، ثم خاتمة فتوصيات ففهارس.

ملخَّص

عنوان الأطروحة: (تعليقات الخطائي على حاشية التفتازاني على الكشاف للإمام عثمان بن عبد الله نظام الدين الخطائي، ت 901هـ) دراسة وتحقيق.

مُعِد الأطروحة: أمجد أحمد محمد زكي النعيمي

المشرف: أ. م. د. عبد السلام يوسف عيسى اليعقوب

القسم: العلوم الإسلامية الأساسية

نوع الأطروحة: ماجستير

تاريخ الموافقة: 05.05.2023

تعد تعليقات الإمام الخطائي من أهم التعليقات التي أقيمت على حاشية السعد التفتازاني، حيث استطاع المؤلف أن يشرح عبارة السعد بأسلوب سهل سلس، ويوضح ما خفي منها ليسهل على القارئ والدارس فهم الكتاب ومعرفة أفكاره، وقد استفاد المؤلف من جهود من سبقه من علماء التفسير واللغة، واستخلص من كتبهم عصارة ما كتبوه، وسكبها في كتابه الذي حوى في طيَّاته نفائس ودرر من أقوالِ علمائه كما عُرف عنه التفرُّد بين علماء عصره وسعه اطِّلاعه وكثرة تصانيفه، فقد ألَّف في التفسير وفي البلاغة وفي المنطق وغير ذلك، وتعتبر مؤلَّفاته من الكتب المُهمَّة في العلوم، وأيضًا تتجلَّى أهمِيَّة هذه التعليقات من أهمِيَّة الكتاب الأصل الذي بنى عليه كتابه.

بدأ المؤلِّف كتابه هذا بدون مقدِّمة تبين منهجه، وتشرح طريقة شرحه لكلام صاحب الأصل، حيث كان يبدأ بشرح الكلمة أوَّلًا بمعناها اللغوي ويستدل على ذلك بكلام أهل اللغة في كتبهم، وأحيانًا ما يستعين بكلام أهل التفسير، ثم يشرع بالبيان والتفصيل بحسب سياق الكلمة، وما تحتاجه من بيان وشرح.

تناول المؤلِّفُ في حاشيته من خلال شرحه جوانب عقديَّة، ومنطقيَّة وتفسيريَّة، ولطائف من شتَّى العلوم والفنون؛ فجاء الكتاب موسوعةً حوت من كلِّ فنٍّ زهرة، مستوعبة كل المسائل المتعلِّقة بكلام صاحب الشرح، والذي تطرَّق في بعض الأحيان الى الاستشهاد بالحديث النبوي، شارحًا ما تضمنته من معانٍ وألفاظ وأحكام.

العمل عل المخطوط: تم جمع نسخ المخطوط ودراستها واعتماد أوفاها أصلًا فنسختْ وقوبلتْ مع بقية النسخ، مراعياً القواعد العلمية في ذلك. وكتبتْ الآيات القرآنية كما هو الرسم مع عزوها، وخرّجتْ الأحاديث النبوية من مظانّها، وتم ترجمة الأعلام الواردة ذكرهم، مع عزو الأقوال لأصحابها، مع شرح غريبَ الكلمات والتعريف بالمصطلحات الواردة، وتم اعداد دراسة عن المؤلف ذكر فيها أبرز جوانب حياته الشخصية والعلمية، مع كتابة دراسة عن المخطوط: اسمه ونسبته إلى المؤلف، بالإضافة لذكر مصادر الكتاب مع ذكر منهج المؤلف الذي اعتمده، بالإضافة لذكر تفصيل كامل عن النسخ الخطية التي اعتمدها، وختم العمل بخاتمة ذكر فيها نتائجَ وتوصياتٍ، وإعداد كشافات علمية في آخر الرسالة.

الكلمات المفتاحية: التفسير. الكشاف. الخطائي. تعليقات. التفتازاني. العلامة زاده.

ÖZET

Tezin Adı :İmam Othman bin Abdullah Nizam Eddin Al-Khatai'nin keşafi üzerine Al-Taftazani parafına Al- Khatai'nin yorumları - 901 Hicri

Tezin Yazarı : Amjed Ahmed Mohammed Zaki AL-SAYYID

Danışman : Dr. Öğr. Üyesi, Abdulsalam Yousuf Essa AL-YAGOOB

Anabilim Dalı : Temel İslam Bilimleri - Arap Dili.

Tezin Türü : Yüksek Lisans

Kabul Tarihi :05.05.2023

İmam Hattâî'nin ta'lîkâtı, Taftâzânî'nin hâşiyesi üzerine yapılan en önemli ta'lîkâtlardandır. Müellif Taftâzânî'nin açıklamalarını kolay ve akıcı bir üslupla açıklamıştır. Okuyucu ve araştırmacıya kitapta anlaşılması zor olan yerleri açıklamaktadır. Müellif kendinden önceki tefsir ve dil alimlerinden istifade etmiştir. Onların kitaplarında yazdıklarından seçmeler yapmıştır. Yaşadığı dönemdeki seçkin alimlerin fikirleriyle kitabını şekillendirmiştir. Hattâî, tefsir, belağat, mantık ve diğer ilimlerde kitaplar telif etmiştir. Eserleri ilim sahasında önemli kitaplardan kabul edilir. Bu ta'lîkâtı değerli kılan şey onun dayandığı temel kitap nedeniyledir.

Müellif kitabına mukaddimesiz başlamıştır. Kitabında önce kelimelerin sözcük anlamını açıklamakta, sonra dil alimlerinin sözcükle ilgili açıklamalarını delil olarak kullanmakta, bazen tefsir alimlerinin görüşlerine başvurmaktadır. Kelimenin bağlamda kazandığı anlama göre ihtiyaca binaen genel veya ayrıntılı açıklama yapmaktadır.Müelif, hâşiyesinde akidevi, mantık, tefsir, çeşitli ilim ve sanatlarla ilgili konuları ele almıştır. Kitap her çeşit disiplini içeren ve bir çok konuda müellifin yorumlarını içeren bir ansiklopedi şeklinde tezahür etmektedir. Bazı yerlerde mevzuların izahı hadisler aracılığıyla olmaktadır.

Tahkikle ilgili çalışmaya gelince önce bütün nüshalar toplandı. İlmi kriterlere riayet edilerek diğer nüshalarla karşılaştırma yapıldı. Ayetlerin mushafta geçtiği yere işaret edildi. Hadisler tahriç edildi. Metinlerde geçen özel isimler, sözlerin kime aitliği, garip kelimeler ve terimlerin açıklanması yapıldı. Araştırma bölümünde müellifin hayatı ve ilmi yönü el yazmasının müellife nisbeti, müellifin eserinde kullandığı kaynakları ve yöntemi ve el yazması mahdutların tamamı zikredildi. Çalışma sonuç ve tavsiyelerle tamamlandı.

Anahtar Kelimeler: Tefsir. el-Keşşâf. el-Hattâî. Ta'lîkât. Taftâzânî. el-Allâme Zâde..

ABSTRACT

Thesis Title **:**Comments by Al-Khatai to the initials of Al-Taftazani on the discovery of Imam Othman bin Abdullah Nizam Eddin Al-Khatai - 901 Hijri

Author of the Thesis: Amjed Ahmed Mohammed Zaki AL-SAYYID

Supervisor **:** Asst. Prof. Dr. Abdulsalam Yousuf Essa AL-YAGOOB

Department **:** Basic Islamic Sciences

Thesis Type **:**Master's Thesis

Acceptance Date **:**05.05.2023

The comments of Imam Al-Khata'i are among the most important comments that were made on the footnotes of Al-Saad Al-Taftazani, where the author was able to explain Al-Saad's phrase in an easy and smooth manner, and explains what was hidden from it to make it easier for the reader and the student to understand the book and know his ideas. He extracted from their books the sap of what they wrote, and poured it into his book, which contained valuables and pearls from the sayings of his scholars. He was also known for his exclusivity among the scholars of his time, his erudition and the large number of his books. The importance of these comments is also evident from the importance of the original book upon which he built his book.

The author started this book without an introduction showing his approach and explaining the way he explained the words of the originator, as he used to start by explaining the word first with its linguistic meaning and inferring that from the words of the people of the language in their books, and sometimes he used the words of the people of interpretation, then he proceeded with the explanation and elaboration according to the context of the word, and what you need. statement and explanation.

In his footnotes, the author deals with doctrinal, logical and explanatory aspects, and the spectrum of various sciences and arts. The book came as an encyclopedia of every flower art, comprehending all issues related to the words of the author of the explanation, who sometimes touched on citing the hadith of the Prophet, explaining the meanings, words and rulings it contained.

Work on the manuscript: Copies of the manuscript were collected, studied, and approved. It was originally completed, so it was copied and compared with the rest of the copies, taking into account the scientific rules in that. The Quranic verses were written as is the drawing

with their attribution, and the hadiths of the Prophet came out of their places, and the famous men mentioned were translated, with attributing the sayings to their owners, with a strange explanation of the words and the definition of the terms included, and a study was prepared on the author in which he mentioned the most prominent aspects of his personal and scientific life, with writing a study About the manuscript: his name and attribution to the author, in addition to mentioning the book's sources with mentioning the author's methodology that he adopted, in addition to mentioning a full detail about the written copies that he adopted, and concluding the work with a conclusion in which he mentioned results and recommendations, and preparing scientific indexes at the end of the thesis

Keywords: interpretation. scout. sinful. comments. Taftazani. Allama Zadeh.

الرموز المستخدمة

ب: رمز لنسخة مكتبة بيازيد.

هـ: التاريخ هجري.

م: التاريخ ميلادي.

ت: تاريخ الوفاة.

إلخ: إلى آخره.

=: تشير لاسم آخر يشتهر به الكتاب أو المرجع.

أ: الوجه الأول من لوحة المخطوط.

ب: الوجه الثاني من لوحة المخطوط.

ص: حرف الصاد للإشارة الى رقم الصفحة في حال كون الكتاب مؤلف من جزء واحد.

[ ]: القوسين المعقوفين لحصر رمز وجه اللوحة ورقمها.

( ): القوسان الهلاليان لحصر سنة الولادة والوفاة ورقم الحديث.

النقاط الثلاث هكذا ...، للإشارة على ما أحذفه من الكلام في بعض التعليقات للاختصار.

" ": علامتا التنصيص لحصر أقوال العلماء المنقولة عنهم نصاً.

1.القسم الأول: قسم الدراسة

1.1.المبحث الأول: التعريف بالسعد التفتازاني

1.1.1.المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومولده

اسمه: مسعود بن عمر التفتازاني الإمامُ الكَبير صاحبُ التصانيف المشهورة المعرُوف بِسعد الدِّين، ابن المولى الأَعظَم سُلطان العارفين العادي التفازاني.[11] **كنيته:** أبي سعيد، **وأما لقبه:** سعد الدين،[12] وقد غلب على اسمه، فيقال: السعد، **ولادته:** اختلف ولادته، فقيل: ولد بتفتازان في صفر سنة 722هـ اثنتين وعشرين وسَبعمائة،[13] وقيل: وكان مولده سنةَ 712هـ على ما وجد بِخط ابن الجزرِي،[14] وتفتازان- بفتحِ الفوقيتين والزَّاي، وسكونِ الفاء، وبالنُّون، قريةٌ بنواحي نسا.[15]

1.1.2.المطلب الثاني: مكانته العلمية

يعتبر الشيخ السَّعد من أجلِّ العلماء وأوسَعهم بابًا في العلوم الشرعيَّة في زمانهِ، وقد كان لعلوِّ قدمهِ في العلمِ أن كان لمصنفاتهِ الشُّهرة الواسعةَ، والتداولَ الكبير بين العلماءِ وطلبةِ العلم، وأكبَّ العلماء على شرحِ كتبهِ ودراستها والاشتغالِ بها، وخصوصًا شروحاتهُ والحواشي، فما تجدُ شرحًا للشَّيخ إلا وللعلماءِ شروحًا وحواشيَ على كتبه، فقد كتب بعلم الكلام والبلاغة والنَّحو والمعاني والأصول وغيرها، حتى كان في زمانه من تنتهي إليه رئاسة العلم في المشرق الإسلامي، وقد كان مقصد طلاب العلم من كلِّ مكانٍ.

---

[11] محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ)، *البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع*، (دار المعرفة – بيروت)،303/2.

[12] الشوكاني، *البدر الطالع*،303/2.

[13] الشوكاني، *البدر الطالع*،303/2.

[1414] ابن حجر العسقلاني، *الدرر الكامنة*،112/6.

[15] ابن العماد الحنبلي، *شذرات الذهب*،547/8.

1.1.3.المطلب الثالث: مؤلفاته

كان للشَّيخ السَّعد مصنفات ومؤلفات في جميع العلوم الشرعية، وقد لاقت مؤلفاته القبول بين طلبة العلم وطارت في الآفاق، وتعتبر حواشي وشروحات الشَّيخ السَّعد من أفضل كتب الحواشي والتعليقات، ونذكر البعض منها: شرحُ تلخيصِ المفتاح، التلويحُ وهو من أهمِّ مصنفاتهِ، شرحُ الرسالة الشمسية، شرحُ العقائد النَّسفية، حاشيةُ مختصر الأصول، رسالةُ الإرشاد، مقاصدُ الكلام، تهذيبُ الكلام،

وغيرها الكثير من المؤلفات.[16]

1.1.4.المطلب الرابع: وفاته

اختلفَ في زمان وفاته: فذكر أنَّه مات في الرابع عشر من ربيع الأول، إحدى وتسعين وسبعمائة (791هـ)،[17] وذكر أنَّه توفى يَوْم الاثنين الثاني وَالْعِشْرين من شهر محرم سنة 792 اثْنَتَيْنِ وَتِسْعين وَسَبْعمائة بسمرقند، وَنقل إِلَى سرخس وَدفن بهَا يَوْم الْأَرْبَعَاء التَّاسِع من جُمَادَى الأولى.[18]

[16] ابن العماد، *شذرات الذهب*،549/8؛ الشوكاني، *البدر الطالع*،303/2.

[17] ابن العماد، *شذرات الذهب*،550/8.

[18] الشوكاني، *البدر الطالع*،304/2.

1.2.المبحث الثاني: التعريف بالمؤلف –العلامة زاده الخطائي–

1.2.1.المطلب الأول: اسمه ونسبه ولقبه ومولده

ليسَ بين أيدينا من التراجمِ ما يغني بكثيرِ الشَّرح عنه، فلم أقف على ترجمة له واسعة وذلك لأنَّ كتب التراجم لم تعتني بسيرته كثيرًا، لأنه ليس من العلماء المشهورين.

اسمه: هو عُثمان بن عبد الله، نظام الدِّين الخطائي الحنفيُّ، عمدةُ المحققين.[19]

كنيته: الخطائي، نسبة إلى خَطَاي، ويقال: ختائي، من بلاد تركستان.[20]

لقبه: المعروفُ: بدانشمند مادر زاد، العلامة زاده الخِطَائي.

فائدة: خلط المفهرسون وأصحاب التراجم بين ثلاثة أشخاص تكنَّوا بكنية الخطائي ويلقبون: بـ مولانا زاده، وهم:

1- أحمد بن عثمان نظام الدين وشهاب الدين الجرخي السمرقندي، الخطائي، المعروف بِمُلا زاده، (المتوفى سنة 901 هـ/ 1495 م). وتنسب إليه مخطوطات:

- حاشية على مختصر المعاني، مخطوطة في مكتبة الأوقاف العامة في العراق: 1692، 1695، 1698، 1699[21].

---

[19] البغدادي، *هدية العارفين*،656/1؛ مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (المتوفى 1067 هـ)، *سلم الوصول إلى طبقات الفحول*، المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، (مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا2010 م)،335/2.

[20] حاجي خليفة، *سلم الوصول*،393/4.

[21] جامع الشروح والحواشي لعبد الله الحبشي: 1/ 721. وفيه إحالة إلى هدية العارفين: 1/ 656، ومعجم المؤلفين لكحالة: 258/6. 259. وهذا خلط لأن الموجود في المرجعين هو: عثمان بن عبد الله الخطائي، وليس أحمد على حد زعم الحبشي.

- حاشية على المطول في شرح تلخيص المفتاح، مخطوطة في مكتبة الأوقاف العامة في العراق: 1668/ 2[22].
- حاشية على شرح هداية الحكمة، مخطوطة في مكتبة الأوقاف العامة في العراق: 13536، ومكتبة أورخان غازي: 382، ومكتبة بانكبور خدابخش: 1900[23].

2- محمد بن أحمد، محب الدين، العلامة زاده الخطائي (ت 859 هـ/ 1455 م). تنسب له:
- حاشية على حاشية الشريف الجرجاني على شرح سعد الدين التفتازاني على مفتاح العلوم للسكاكي، أولها: (الحمد لله على ما فتح لنا من أبواب العلم ... إلخ). مخطوطة في برلين: 7232[24].

3- عثمان بن عبد الله (ت 901 هـ/ 1495 م)، العلامة زاده. وهو صاحب الترجمة.

وقد حصل بين هؤلاء الثلاثة خلط فيما يُنسب إليهم من الكتب المخطوطة.

ولادته: بناءً على ما تقدَّم من نسبته فالظَّاهر أنَّه ولد في خطاي من بلاد التركستان، ولكن لم أقف على زمان ولادتهِ، وقد بحثتُ جاهدًا في المراجع، فلم أعثر على العامِ الذي ولدَ فيه.

1.2.2.المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم

لم تذكر لنا التراجم طلبه العلم ومشايخه وتلاميذه ورحلته في طلب العلم، وما ذكر هو: مَهرَ في الفنون ودرَّس فأفادَ وصنَّف فأجاد، وانتفعَ به الطَّلبة مدةَ تدريسه بسلطانيَّة هَراة، وكان ذكيًا إلى الغاية، لمعَ في الاستحضار إلى النِّهاية، ولذلك كان الشيخ الأفخم الخواجه عبيد الله يحبه ويخصُّه بصحبته

[22] جامع الشروح والحواشي لعبد الله الحبشي: 1/ 721.

[23] هدية العارفين: 1/ 137، ومعجم المؤلفين لكحالة: 1/ 310. ومفتاح الكنوز الخفية: 3/ 144. وجامع الشروح والحواشي لعبد الله الحبشي: 1/ 721، 727.

[24] كشف الظنون: 2/ 1767، وهدية العارفين: 2/ 201. وجامع الشروح والحواشي لعبد الله الحبشي: 3/ 2065.

الخاصة من بين أصحابه، وكان يكتفي به في الأسفار عن حمل الكتب والأسفار، وكان حسن الأخلاق، طيّب الأعراق، متواضعًا. ولما مات أرَّخ القاضي اختيار وفاته [بالفارسية] بقوله:

علّامهء خطهء سمرقند ... آن عالم عامل ملك خوى

از دار فنا به عالم قدس ... زد خيمه وتافت از جهان روى

تاريخ وفاتش اي خردمند ... از دانشمند مجتهد جوي.[25]

1.2.3.المطلب الثالث: مؤلفاته

1- حاشيةٌ على التلويحِ للتفتازاني في الأصول،[26] مخطوط: (نسخة عليها تملك سنة 1065هـ/ 1654م، ...كوبريلي/ إستانبول (32/1606(- (و218ب-232أ)، ...ف.م. كوبريلي 2/ 338، نسخة كتبت نحو سنة 1100هـ/ 1688م، الدولة/ برلين ((Mq.145,21(4396)- (و210أ-ب)، راشد أفندي/ قيسري ((952)642(- (381).[27]

2- حَاشِيَة على مُختصر التفتازانى لشرح التَّلخيص[28]، وهي مطبوعة بتحقيق: محمد عبد السلام محمد اسويسي، بيروت: دار الكتب العلمية، 2020م.

---

[25] ومعناه: علامة ديار سمرقند، ذلك العالم العامل له طبع الملاك.

ترك دار الفناء وضرب خيمته في العالم القدسي

ضاربًا صفحًا عن الدنيا، فأعلم أيها العاقل تاريخ وفاته وابحث عن "العالم المجتهد"؛ حاجي *خليفة سلم الوصول*،336/2.

[26]البغدادي، *هدية العارفين*، 656/1.

[27] مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي، *الفهرس الشامل للتراث العربي الشامل المخطوط الفقه وأصوله*، ((مآب) - عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية، 2004م)، 47/3.

[28]البغدادي، *هدية العارفين*، 656/1.

3- حاشيةٌ على المطوَّل فِي المعانِي والبيان،[29] مخطوط: مكتبة الأوقاف العامة 1668/ 2 ورقة 110؛ 904 هـ؛ مخطوطات البلدية 104 /k ورقة 44.[30]

4- حاشيةُ زاده الخطائي على الشرحِ الصغير،[31] مخطوط: الرقم التسلسلي: 95762، مكتبة الجامع الكبير، صنعاء، رقم الحفظ: 113 مج.[32]

5- خلاصةُ النُّقول، مخطوط: مكتبة برنستون، الولايات المتحدة الامريكية، برنستون، رقم الحفظ: 3441. [33]

6- حاشيةٌ على تفسير البيضاوي. مخطوط.[34]

7- حاشيةٌ على شرح المنتهى للعضد، مخطوط: خ كوبريلي 1628وراغب باشا 386 وفيض الله 597وغيره. [35]

8- حاشيةٌ على شرح هداية الحكمةِ،[36] مخطوط: أورخان غازي رقم 382 ورقة 104 كتبت 9 هـ؛ بانكبور خدابخش 1900؛ رقم 3796 ورقة 47 كتبت 13 هـ؛ مكتبة الأوقاف العامّة 13536 ورقة 158.[37]

9- تعليقات على حاشية التفتازاني على تفسير الكشاف، وهي موضوع الرسالة.

---

[29] حاجي خليفة، *سلم الوصول*،335/2.

[30] بلوط، *معجم التاريخ*، 332/1.

[31] *خزانة التراث – فهرس مخطوطات*، قام بإصداره مركز الملك فيصل.

[32] خزانة التراث، *مركز الملك فيصل*، 432/95.

[33] *خزانة التراث، مركز الملك فيصل*،286/110.

[34] عبد الله محمد الحبشي، *جامع الشروح والحواشي*، معجم شامل لأسماء الكتب المشروحة في التراث الإسلامي وبيان شروحها،359/1.

[35] عبد الله محمد الحبشي، *جامع الشروح والحواشي*،1840/3.

[36] علي الرضا قره بلوط – أحمد طوران قره بلوط: *معجم التاريخ «التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)»*، (دار العقبة، قيصري – تركيا – الأولى 2001 م)،332/1.

[37] بلوط، *معجم التاريخ*، 332/1.

1.2.4.المطلب الرابع: وفاته

تُوفي بسمرقند في ربيع الأوَّل سنةَ 901 إحدى وتسعمائة.[38]

[38] حاجي خليفة، *سلم الوصول*،335/2؛ البغدادي، *هدية العارفين*،656/1.

1.3.المبحث الثالث: التعريف بالمخطوط

1.3.1.المطلب الأول: اسم المخطوط ونسبته إلى مؤلفه

اسمُ الكتـاب (تعليقات الخطائي على حاشية التفتازاني على الكشاف)، كما ذُكِر في كتب الفهارس والأدلَّة، وقد ذكرها أغلب من ترجم له في كتب التراجم أيضًا، فقد جاء على غلاف كلِّ النسخ الخطيَّة التي تم الاعتماد عليها "تعليقات الخطائي على حاشية التفتازاني".

وأمَّا موضوع نسبة الكتاب الى مؤلِّفه، فثابتةٌ وذلك بأدلَّة منها:

الأوَّل: ما كتب على اللوحات الأولى من النسخ الخطِّيَّة، فقد كتب عليها اسم الكتاب مقرونًا باسم مؤلِّفه، وذلك ما كُتب على النسخة الأم، ونسخة مكتبة بيازيد.

الثاني: ما جاء في فهرس خزانة التراث: حاشية الخطائي على حاشية الكشاف للتفتازاني. اسم المؤلف: عثمان بن عبد الله الخطائي[39]

ثالثًا: ما ذكره الحبيشي في جامع الشروح والحواشي، فقال: حاشية الخطائي على حاشية سعد الدين[40].

1.3.2.المطلب الثاني: منهج المؤلف في المخطوط

من خلال تتبع منهج المؤلف ظهر لي ما يلي:

1- المقدمة:

لم يبدأ المؤلف بمقدمة يشرح فيها منهجه في التأليف، وإنما ابتدأ بالشرح: "وعليك التوكُّل يا كريم، لك اللهمَّ الحمد والمنَّة وعلى رسولك وآله وأصحابه الصلاة والتحيَّة: قال الإمام الهمام عالم أعلام علوم

[39]خزانة التراث، 592/68.

[40]الحبيشي، جامع الشروح والحواشي، 1701/3.

الإسلام، عالم عالمي العالم وأعلم العلماء الأعلام، كاشف قناع الخفاء عن وجوه الأسرار السرّيَّة والدقائق السرّيَّة بالجهد والتمام".[41]

2- يبدأ تعليقاته على الكتاب من خلال ذكر كلمة: "قوله". وقد سقطت كلمة قوله من النسخة الأم التي اعتمد الباحث عليها إلا قليلًا، وأثبت ذلك في الحاشية من خلال النسخة الأخرى للمقابلة.

3- المؤلف لا يدع أمرًا لا يعلق عليه، وتعليقاته تكون حسب سياق المؤلف، فقد تكون لغوية أو نحوية أو في علم الكلام أو في الصرف، حسب سياق الكلام، ونعرض أمثلةً لذلك:

- فيما يتعلق بفقه اللغة وتعدد الإعراب وسياق اللفظ، والمؤلف يذكر أكثر من حالةٍ لسياق الكلام وما يتعلق به: مثال ذلك: "والباء في بما له يحتمل السببيَّة والملابسة، وكونها بمعنى مع، أي أنَّه قديمٌ مع صفات كماله، يعني أنَّ لكلِّ قديمٍ، والجار والمجرور على الأوَّل ظرفٌ لغوٌ متعلِّقٌ بمعنى التعجُّب، وعلى الثاني مستقرٌّ حالٌ من قديمٍ، لكونه في حكم المنادى المتعجَّب منه، وإن أبيت فاجعله حالًا من المستكنِّ في قديمٍ، وعلى الثَّالث إمَّا لغو متعلِّقٌ بالقديم أو مستقرٌّ حال من المستكنِّ في قديم".[42]

- بيان المعنى اللغوي وتعلقه في سياق الكلام: مثال ذلك: "والفصاح جمع فصيحٍ، يقال: لسانٌ فصيحٌ، أي طلقٌ، ومقارعة الشجعان قرع بعضهم بعضًا، وفي الكلام إشارةً إلى ما ذكروا في وجه إعجاز القرآن، أنَّه عليه الصلاة والسَّلام لَمَّا تحدَّى به العرب فعجزوا عن الإتيان بمقدار أقصر سورةٍ منه مع كمال بلاغتهم وكثرة حرصهم وتناهي تهالكهم على ذلك، وأعرضوا عن المعارضة بالحروف إلى المخاطرة

[41] اللوحة: [1/أ].

[42] اللوحة: [3/ب].

بالأرواح والمقارعة بالسيوف، ولن ينقل عن أحدٍ منهم مع توفُّر الدواعي عليه الإتيان بذلك، دلَّ هذا قطعًا بحكم العادة على أنَّه من عند الله".[43]

-تقرير بعض المسائل النحوية، ومناقشتها وبيان الأقوال فيها: مثال ذلك: "كأنَّه قال: فاجأت ذلك لهم في إذا المفاجأة في نحو: خرجت فإذا السبع، أقوال:

أحدها: أنَّه ظرف زمانٍ، فيجوز أن يكون هو نفس الخبر على تقدير المضاف، أي في ذلك الزمان وجود السبع وحصوله لما تقرَّر أنَّ ظرف الزمان لا يقع خبرًا عن الجثَّة، فلا يكون الخبر محذوفًا ولا يكون إذا مضافةً إلى ما بعدها من الجملة، ويجوز أن يكون الخبر محذوفًا، وإذا ظرفًا لذلك الخبر، أي ففي ذلك الوقت السبع حاضرٌ أو بالباب، ويجوز أن يكون ظرف الزمان مضافًا إلى الجملة الاسميَّة، وعامله محذوف على ما قال ابن الحاجب، أي ففاجأت وقت وجود السبع بالباب، وفي بعض الحواشي أنَّ هذا هو الذي اختاره صاحب الكشَّاف، واعترض الرضي عليه بأنَّه إخراج لإذا عن الظرفيَّة لوقوعها".[44]

-ذكر بعض مسائل الصرف، وذلك لضرورة سياقها والتعليق عليها: مثال ذلك: "فإن كان على فعلى مفعلان ممتنعٌ، وإن كان على فعلانة فمنصرفٌ، وإذا لم يطلق على المؤنَّث لم يتيسَّر العلم بوجود أحد الشرطين حتَّى يصار إلى إحدى الحالتين من الانصراف وعدمه، فأسقط اعتباره ووجب إلى الأصل، وليس معنى الاشتراط أن يكون له مؤنَّثٌ ويكون على فعلى فيمتنع، أو على فعلانة فينصرف،

[43] اللوحة: [5/ب].

[44] اللوحة: [30/أ].

حتَّى يلزم من انتفاء الإطلاق على المؤنَّث انتفاء شرط المنع جزمًا، فيتوجَّه أنَّه إذا انتفى الشرط ينبغي أن يصرف".[45]

-ذكر ما ذكر في كتب البلاغة حول تقير معنى من المعاني: مثال ذلك "والمعنى يجاوز عدم النظر عن عدم الإعطاء، أي يعدى عنه، وأورد رحمه الله عليه في شرح المفتاح: أنَّ معنى تجاوز عنه عفا، ولا شكَّ أنَّ هذا المعنى بعيد عن مظانِّ هذا التركيب، وقد أجبنا عنه في حواشي شرح المفتاح بأنَّ معنى تجاوز عنه عفا لا يستلزم كون فضل عنه بهذا المعنى وإن كان بمعنى تجاوز، كما يقول صلَّى عليه ودعا عليه، فإنَّ معنى الثاني".[46]

-الاعتناء بعلم الكلام، وتقريره لبعض المسائل: مثال ذلك: "وأمَّا إطلاق الصناعة على علم الكلام كما فعله المصنِّف مع عدم تعلُّقه بالعمل، فإنَّ المقصود منه الاعتقاد، ولا غير وعدم اشتراط يمكن صاحبه وتدرُّبه منه، فعلى سبيل التشبيه؛ لأنَّه كما لم يحصل إلَّا بمناظراتٍ متواليةٍ، ومراجعاتٍ متعاقبةٍ، لمكان كثرة دقَّته وغموضه، فكأنَّ له تعلُّقًا بالعمل".[47]

ومثال آخر: "دالٌّ في غير الصفات، ذكر في السؤال ثلاث مقدِّمات: إحداها كلُّ ممكن مستندٌ إلى الواجب، والثانية أنَّ الإسناد ليس إلَّا باحثًا كما يشير إليه إيثار لفظ المتوسط، أي حصر الإسناد في طريق الاختبار، إما هو في غير الصفات، لأنَّهم ذكروا أنَّ إسناد الصفات إلى الذات بطريق الإيجاب وإلَّا لزم حدوثها، إنا اخترنا الوسطى للإشارة إذ يجوز رجعها إلى الأولى للقطع بإسناد

[45] اللوحة: [42/ب].
[46] اللوحة: [29/أ].
[47] اللوحة: [23/ب].

الصفات إلى الذات عندهم ولا إلى الأخيرة، لأنَّه وإن أورد بعض الأذكياء مناقشةً في تلك المقدِّمة لكنَّها لا تخصُّ الصِّفات ولا توافق مذهبهم أصلًا".[48]

4- من خلال ما ذكرت، وما تم تحقيقه تظهر السمات العامة للكتاب على النحو التالي:

أ- تعليقاته حول ما يشكل في الحاشية التفتازاني.

ب- قد يطيل في شرحه لإحدى القضايا حتى تكون صفحات متعددة، وفي بعض الأحيان لا يطيل، وكل ذلك حسب الحاجة.

ت- تظهر شخصية المؤلف في الكتاب، وذلك من خلال قلة النقول إلا ما احتيج له، وتظهر تعليقاته وترجيحاته في كلِّ مسألةٍ من المسائل.

1.3.3.المطلب الثالث: مصادر المؤلف في المخطوط

- مفتاح العلوم، وشرحه للتفتازاني

- الفائق في غريب الحديث والأثر: محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله.

- المغْرب في ترتيب المعْرب: لأبي الفتح ناصر الدين المطرِّزي

- نهج البلاغة لعلي بن ابي طالب

- اللباب، في علل البناء والإعراب في النحو: لأبي البقاء: عبد الله بن حسين العكبري

[48] اللوحة: [16/أ].

1.4.المبحث الرابع: التعريف بالنسخ الخطية

1.4.1.المطلب الأول: وصف النسخ الخطية

اعتمد الباحث في تحقيق هذا على المخطوط على نسختين خطيتين وهما:

النسخة الأولى: نسخة مكتبة راشد أفندي، ضمن مجموع، المحفوظة برقم: 958

وتقع هذه النسخة في نحو 45 لوحة، في كل لوحة صفحتين، في كل صفحة 19 سطرًا، في كل سطر 16 كلمة تقريبًا.

وهي نسخة نظيفة وجميلة، كتبت بخط نسخ مقروء، ووجد على بعض هوامش لوحاتها بعض التصحيحات، تاريخ النسخ واسم الناسخ: غير موجود.

النسخة الثانية: نسخة مكتبة بيازيد، المحفوظة برقم: 2/2002.

تقع هذه النسخة في نحو 40 لوحة، في كل لوحة صفحتين، في كل صفحة: 23 سطرًا، في كل سطر: 16 – 17 كلمة تقريبًا.

نسخة نظيفة وجميلة، أصابت الرطوبة بعض لوحاتها ولم يؤثر على الكتابة، كتبت بخط نسخ مقروء، ووجدت بعض التعليقات على هوامش لوحاتها.

اسم الناسخ وتاريخ النسخ: غير موجود.

كتب على اللوحة التي تلي الغلاف: خطائي مولانا زاده حاشية مولانا سعد الدين على الكشاف.

1.4.2.المطلب الثاني: منهج التحقيق

بناءً على ما تقدَّم من وصفِ النسخ فقد اعتمد الباحث على نسخة مكتبة راشد أفندي، المحفوظة برقم: 958أصلًا، فنسخها مراعيًا قواعد الإملاء المعاصرة خلافًا للقواعد الإملائيَّة التي كتب فيها المخطوط، دون الالتزام بالإشارةِ إلى اختلاف رسمها في الحاشية، واعتمد على نسخة مكتبة بيازيد ورمز لها بالرمز (ب) للمقابلة.

المنهج المتَّبع في التعليق على النصِّ وتحريره وإضاءته:

-تم إثبات النسخة الأصل في المتن وتسجيل فروق النسخة الثانية في الحاشية، كما هي من دون تعليقٍ، عليها إلا ما كان صوابًا في النسخة الثانية فأُثبت الصواب من الثانية في المتن والخطأ في الحاشية.

- مراعاةُ قواعدِ الإملاءِ المعاصرة في كتابة النصِّ المحقَّق خلافًا للقواعد الإملائيَّة التي كتب فيها المخطوط، دون الالتزام بالإشارةِ إلى اختلاف رسمها في الحاشية.

- تقسيم البحث كلَّه إلى قسمين: قسم الدراسة: فصول ومباحث، قسم النصِّ المحقِّق والحواشي عليه والفهارس.

- إثباتُ علامات الترقيم في مواضعها، حسب القواعد الحديثة المتَّبعة في ذلك.

- الإشارةُ إلى بداية كلِّ ورقةٍ، وذلك بوضعِ رقم الورقة ورمز الوجه بين معقوفتين والفصل بينهما بخط مائل [2/ب]، فهذا يشير إلى بداية الوجه الأوَّل من الورقة الثانية، مع مراعاة ترقيم مخطوط الأصل.

- كتابةُ الآيات القرآنية مضبوطةً بالرسم العثماني، وضبطُ المشكل.

-فيما يتعلق بالآيات قام الباحث بتخريج كلِّ آيةٍ ذكرت في المتن بذكر السورة ورقمها مرتبة في القرآن وعزوها إلى الآية التي ذكرت فيها مثلًا: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ (الرحمن 14/55).

- التعليق على الأحاديث النبوية، حيث قام الباحث بتخريج كلِّ حديثٍ ورد في المتن وذلك بذكر مكان وجوده في كتب الحديث المعروفة.

-تخريج الأقوال التي ذكرها المؤلف عن بعض الأعلام إن وجد.

- الكتاب الذي ذكره المؤلف رحمه الله تعالى قام الباحث بالتعريف به من حيث المؤلف، والموضوع الذي يتكلم عنه الكتاب.

-الأعلام الذين ذكرهم المؤلف قام الباحث بترجمة كلِّ علمٍ من الأعلام الذين ذكرهم بشكلٍ مجمل وبم يطل الكلام إلا إذا رأى أنَّ في الإطالة فائدة دون الإجمال، والذين هم معروفون كعمر بن الخطاب، وأحمد بن حنبل، وابن عباس فلم يترجم لهم.

- تم تخريج وضبط الأبيات الشعرية وذلك بضبط المتن.

- وأما ضبط الحركات في المتن، فلم تضبط إلا إذا احتاج الأمر إلى ضبط الكلمة بشكلٍ كامل، وضبط الشَّدات والتنوين في المتن بشكل مجمل.

1.4.3.المطلب الثالث: نماذج من النسخ الخطية

اللوحة الأولى من نسخة مكتبة راشد أفندي، (الأم):

اللوحة الأخيرة من نسخة مكتبة راشد أفندي، (الأم):

اللوحة الأولى من نسخة مكتبة بيازيد، (ب):

اللوحة الأخيرة من نسخة مكتبة بيازيد، (ب):

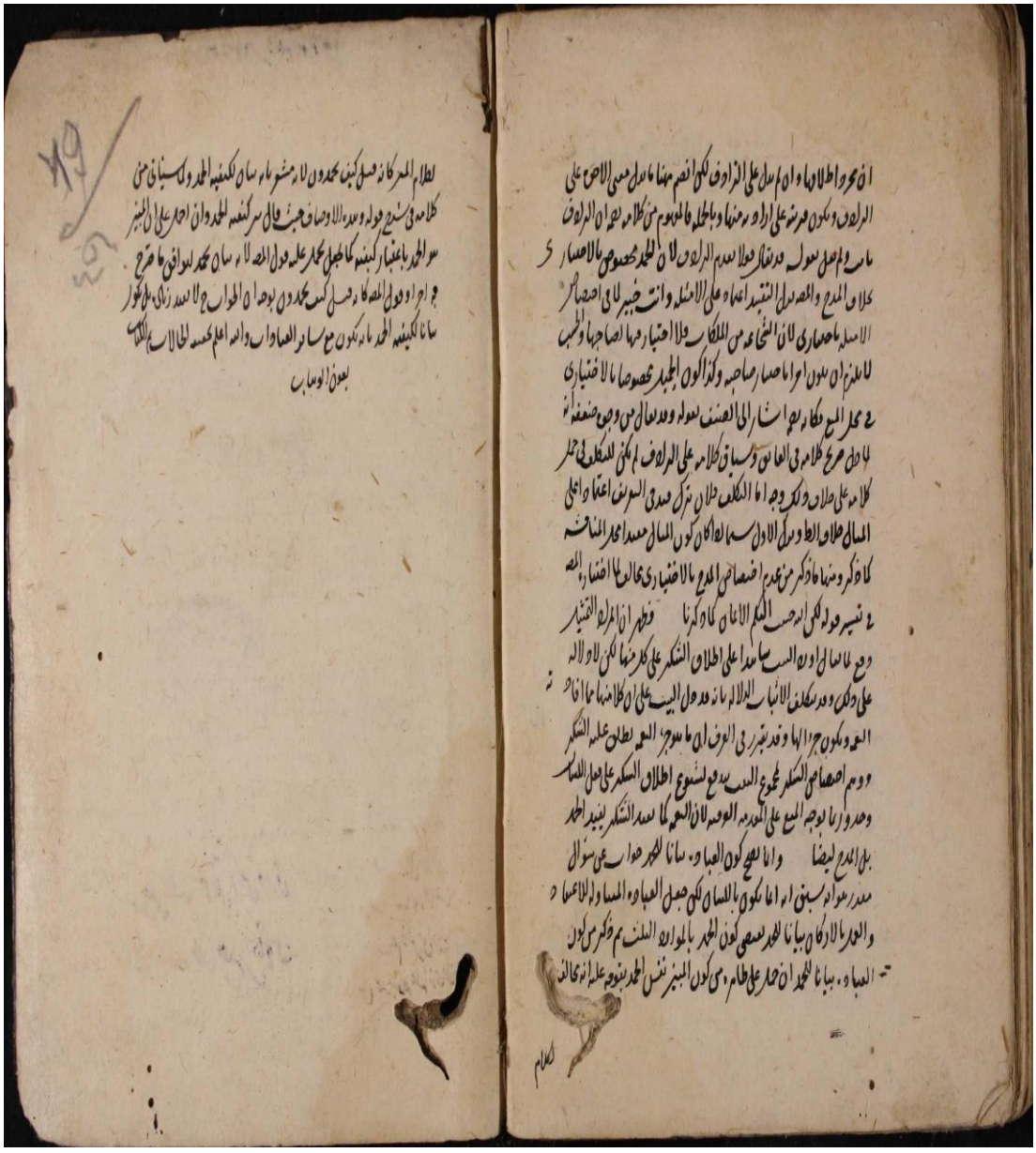

2.القسم الثاني: النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

وعليك التوكُّل يا كريم، لك اللهمَّ الحمد والمنَّة وعلى رسولك وآله وأصحابه الصلاة والتحيَّة:

قال الإمام الهمام عالم أعلام علوم الإسلام، عالم عالمي العالم وأعلم العلماء الأعلام، كاشف قناع الخفاء عن وجوه الأسرار السرّيَّة والدقائق السرِّيَّة بالجهد والتمام،[49] رافع الستائر عن جمال الحقائق بصرف الطاقة على التمام، قد وضع بكامل لطفه وشامل فضله شرائف الفوائد ونفائس الفرائد على طرف التمام، وأبرز من معاني المباني كنوز عزِّ المعاني ببيانه البديع على عموم الأنام، جزاه الله نعم[50] لطفه أحسن الجزاء يوم القيام:

(الحمد لله الذي أنزل آثر من التركيب من بين التراكيب)، الحمد تطبيقًا[51] للمشروح[52] وانتباء[53] بالفرقان، الحمد لله والقرآن المجيد لوجهين: مع ما فيه من لطف الاقتباس وعلَّق الحمد بوصف إنزال الكتاب الذي هو من أعظم النعم وأكملها وأفضل المنن وأجلها على الوجه المذكور، براعة للاستهلال من وجهين:

أحدهما: أنَّ هذا شرح لمعاني الكتاب، وكشفٌ للكشَّاف، والكاشف[54] عن أسراره على أولي الألباب.

---

[49] ب، التام.

[50] ب، تعميم.

[51] ب + للشرح.

[52] ب، على المشروح.

[53] ب، وايتاء.

[54] ب، الكاشف.

والثاني: أنَّ ما آثره عبارة الكتاب والأوَّل الأوَّل[55] وإن لم نحل[56] الثاني عن غرابة ولطف، ثمَّ المروي كما يأتي أنَّه إنزال[57] القرآن دفعة من اللَّوح المحفوظ إلى سماء الدُّنيا، ثمَّ منها إلى النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم على التدريج،[58] وقد حمل للإنزال في خطبة المتن على الدفعيِّ، وأمَّا هنا فالمناسب أن يُحمل على معناه العامِّ كما هو في اللغة بقرينة.[59]

قوله: (على عبده)، ولأنَّ التنزيل التدريجيُّ الذي على الرسول عليه الصَّلاة والسَّلام أدخل في النعمة وأكمل في استيجاب الحمد، وإنَّما حُمل على المتن على ما حُمل [1/أ] لجمعه مع التنزيل على التنجيم والتوزيع، قال المصنِّف: العوج بالكسر في المعاني، وبالفتح في الأعيان،[60] وفي الصحاح: العوج بالفتح مصدر قولك: عَوِج على حدِّ علم، والاسم منه العوج بالكسر، عن ابن السكِّيت:[61] العوج بالفتح في كلِّ ما ينتصب كالعود والحائط، وبالكسر في الأرض والدين والمعاش.[62]

فالفرق بين المفتوح والمكسور بثلاثة أوجه على اختلاف الأقوال، والفرق بين الوجهين الأوَّلين في غاية الظهور، وكذا بين الأوسط والآخر، وأمَّا بين الطرفين فهو أنَّ المفتوح على الأوَّل يعمُّ الأعيان،

---

[55] ب، الأولي.

[56] ب، يخل.

[57] ب، أنزل.

[58] بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، *البرهان في علوم القرآن*، مح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، (د. م.، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، 1957م)، 228/1.

[59] ب، وبقرينة.

[60] محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*، ط3، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1407هـ)، 88/3.

[61] ابن السِّكِّيت يعقوب بن إسحاق البغداديُّ النَّحويُّ: شيخ العربيَّة، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السِّكِّيت البغداديُّ، النَّحويُّ، المؤدِّب، مؤلف كتاب إصلاحِ المنطق، ديِّنٌ خيِّرٌ، حجَّةٌ في العربيَّة، أخذ عن: أبي عمرو الشَّيبانيِّ، وطائفةٍ، وكان أبوه مؤدِّبًا، فتعلَّم يعقوب، وبرعَ في النَّحوِ واللُّغة، وأدَّب أولاد الأمير؛ محمَّد بن عبد الله بن طاهر، ثمَّ ارتفع محلُّهُ، وأدَّب ولد المتوكِّل، وله من التَّصانيف نحوٌ من عشرين كتابًا. محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، مح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط3، (د. م.، مؤسسة الرسالة، 1985م)، 16/12.

[62] إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مح: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، (بيروت: دار العلم للملايين، 1987م)، 331/1.

وعلى الثَّاني يخصُّ بعضها، وهو ما له انتصاب منها،[63] وكذا المكسور على الأوَّل يعمُّ المعاني ويخصُّها، وعلى الثَّاني يحتمل أن يعمَّها لكن لا يخصُّها بل يعمُّ بعض الأعيان أيضًا، وهو ما ليس له انتصاب كسطح الأرض، ويُحتمل أن يخصَّ بعض المعاني أيضًا، كما يخصُّ بعض الأعيان، أعني الأرض ومثلها، وهو الدين والمعاش أو ما[64] مثلهما، والتنكير في عوجًا للقلَّة، أي لم يجعل له عوجًا قليلًا فضلًا عن الكثير كقوله:

وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِب الْعُرْفِ حَاجب[65]

فهو نعي[66] للعوج الكثير على وجهٍ برهانيّ، ويُحتمل الإفراد والنوعيَّة، وهذا كالأوَّل ثبت المطلوب على طريقه البرهانيّ، وإن كان الأوسط خيرًا من جهة التصريح بالمرام، قال المصنِّف: أي لم يجعل له شيئًا من العوج، والمراد نفي الاختلاف والتناقض، وخروج شيء منه من الحكمة والإصابة، انتهى كلامه.[67]

وإنَّما آثر له على فيه؛ لأنَّ نفي العوج على الأوَّل أعمُّ موردًا؛ لأنَّ كلَّ ما يُنسب إلى الشيء بفي ينسب إليه باللَّام من غير عكسٍ.

قوله: (لأولي الألباب) خصَّهم بالذكر لأنَّ الانتفاع بالكتاب من جهة ما فيه من البيِّنة والحجَّة لخصَّهم البينة فعليه[68] من البينونة أو البيان، كذا في المغرب،[69] ووجه تسمية الشاهد والدليل بها على

---

[63] ب، ههنا.

[64] ب + هو.

[65] البيت لمروان بن أبي حفصة، والبيت: لَهُ حَاجِب عَن كل أَمر يعِيبهُ ... وَلَيْسَ لَهُ عَن طَالب الْعرف حَاجِب، [البحر الطويل]؛ عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، *شرح شواهد المغني*، مح: أحمد ظافر كوجان، (د. م.، لجنة التراث العربي، 1966م)، 909/2.

[66] ب، نفي.

[67] الزمخشري، *الكشاف*، 207/2.

[68] ب، فيعله.

الأوَّل [1/ب] أنَّها تفيد بينونة غبار الشكِّ والشبهة عن وجه المدعى، وعلى الثاني أنَّها تطهِّره أو تفيد طهوره[70] حملًا للبيان على معنى الطهور[71] أو الإظهار، ثمَّ عطف الحجج على البيّنات يجوز أن يكون من عطف الصِّفات على ما قال رحمه الله[72]: أنَّ ما ثبت به الدعوى من حيث إفادته البيان يُسمَّى بيِّنة، ومن حيث إفادته الغلبة على الخصم يُسمَّى حجَّة،[73] ويجوز أن لا يجعل من عطف الصفات، بأن يحمل البيِّنات على الدلائل النقليَّة[74] لظهورها والحجج على العقليَّة، إذ بها الغلبة على الخصم وتقديم الأولى لكثرة النقليِّ ولرعاية السجع، ولا يبعد أن يحمل البيِّنات على البرهانيِّ والخطابة؛ لأنَّ الإظهار وإفادة الظهور فيهما أتمُّ والحجج على الجدال؛ لأنَّ الغلبة على الخصم وإلزامه فيه هو المقصود.

وأمَّا الباقيان من الصناعات الخمس، أعني: الشعر والمغالطة فلا تناسب ما نحن فيه، وهذا كما قبل[75] في قوله تعالى: ﴿بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[76] أنَّه إشارةٌ إلى البرهان والخطابة والجدل.[77]

(نزَّله بالحقِّ)، الظَّاهر أنَّ فضله لكونه مع ما عطف عليه بيانًا لما سبق من الجملتين، والحمل على الاستئناف جوابًا؛ لأن يقال: لمَ نزَّله مع الغنية عنه بما تعدمه من الكتب بعيدٌ لعدم إنشاء هذا

---

[69] ناصر بن عبد السيد برهان الدين الخوارزمي المطَرِّزِيّ، *المغرب*، (دار الكتاب العربي، د. م. د. ت.)، ص57؛ المغْرب في ترتيب المعْرب: لأبي الفتح ناصر الدين المطرِّزي، معجم لغوي فقهي، اعتنى بشرح غريب الألفاظ التي ترد في كتب الحنفية، مع زيادات بعض غرائب اللغة وأعلام البلدان والرجال؛ محتجًا بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وأقوال أئمة اللغة، وهو مختصر لكتابه المسمى «المعرب»، ورتّبه على حروف المعجم. حاجي خلفية، كشف الظنون، 1556/2.

[70] ب، ظهوره.

[71] ب، الظهور.

[72] هو السعد التفتازني، لأن الكلام كلامه.

[73] أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية*، مح: عدنان درويش – محمد المصري، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د. ت.)، 406/1.

[74] ب، اليقينية.

[75] ب، قيل.

[76] (النحل 125/16).

[77] ب + قوله.

السؤال من السَّابق، وكذا جعله جوابًا عن سؤال طلب الفائدة، لأنَّه طلبٌ للحاصل، إذ قد بيَّن الفائدة بقوله: وبيَّن إلخ، والحقُّ يحتمل المصدر والصفة، وقد فُسِّر في قوله تعالى: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ﴾[78] بالحكمة المقتضية للإنزال، وفي قوله تعالى: ﴿وَبِالْحَقِّ﴾ بالشرائع من الأمر والنهي،[79] وكلاهما هما[80] محتمل، والمراد بما بين يديه ما تقدَّمه بالزمان على الاستعارة التمثيليَّة، والأصل بين الجهتين المسامتين لليمين[81] والشمال، ثمَّ استعمل في طرف[82] المكان بمعنى قدَّام، ثمَّ في طرف[83] الزمان بمعنى قبل، ثمَّ المراد هنا،[84] أمَّا ما تقدَّمه مطلقًا فتناول[85] ما عداه [2/أ] من الكتب المنزلة أو ما تقدَّمه فقط لا يكون بينهما كتابٌ آخر، فيحمل على الإنجيل.

والظَّاهر أنَّ اللَّام على التقديرين للعهد أو للجنس، بناءً على صرف الكتاب إلى كتاب الله تعالى، والحمل على الاستغراق على الأوَّل بعيد.[86]

(وأنطقه بالصدق)، قد سبق أنَّه مع سابقه بيانٌ لما سبق من الجملتين على الترتيب، فالوجه الأوَّل أن يعتبر العطف أوَّلًا ثمَّ البيانيَّة والألزم كون الثَّاني بيانًا لما بيَّن بالأوَّل، فلا يحسن، ويمكن أن يجعل

---

[78](الإسراء 105/17).

[79] الزمخشري، *الكشاف*، 698/2.

[80] ب، ههنا.

[81] ب، السابقتين اليمين.

[82] ب، ظرف.

[83] ب، ظرف.

[84] ب، ههنا.

[85] ب، فيتناول.

[86] ب + قوله.

كلٌّ من اللَّاحقين بيانًا لمجموع السَّابقين، أمَّا كون أخيرة اللَّاحقين كذلك فظاهرٌ، وأمَّا كون أولهما كذلك فلاشتمال ما تقدَّم من الكتاب على بيان الشواهد والأدلَّة لأولي الألباب.[87]

(والمراد بالصِّدق) إمَّا المعنى المصدريّ فالباء للملابسة، وإمَّا معنى الصِّفة فالباء صلةٌ للنطق، والكلام يحتمل التمثيل والاستعارة بالكناية مع التخييل،[88] تشبيهًا للكتاب بإنسانٍ أو لسانٍ، والاستعارة والتبعيَّة[89] تشبيهًا للدلالة بالنطق والتجوُّز بالنطق عن الدلالة لأنَّها تلزمه.[90]

وقوله: (محققًا) حالٌ من ضمير المفعول دون الفاعل، اللهمَّ إلَّا أن يقدَّران التحقيق بالكتاب[91] (مقتضى له) على بناء الفاعل من قولك: قضى القاضي لزيدٍ بحقِّه، جعل كون الكلام من صفاته تعالى قاضيًا يقضي للكلام القديم؛[92] لأنَّ صفته قائمةٌ بذاته، ويمتنع قيام الحادث بذات القديم، والعبارة تحتمل التمثيل والمكنيَّة مع التخييل، وأن يتجوَّز بقضائه بذلك عن إيجابه واستلزامه إيَّاه بعلاقة المشابهة، فتكون استعارةٌ تبعيَّةٌ أو بعلاقة اللزوم فيكون مجازًا مرسلًا.

وههنا بحثٌ وهو أنَّ الظَّاهر أنَّ ضمير له يرجع إلى الكتاب المذكور الموصوف بالإنزال والتنزيل والنطق وبيان الحجج فيه، ولا شكَّ أنَّه الكلام اللفظيَّ الحادث دون النفسيِّ القديم، فكيف يكون من صفاته، وكيف [2/ب] ثبت القِدم له، فإنَّ صير إلى الاستخدام يرجع الضمير إلى النفسيِّ، وإن كان المذكور[93] هو اللفظيُّ فإنَّما يحسن لو كان المذكور منطلقًا على النفسيِّ لكنَّ الظَّاهر أنَّ لفظ الكتاب لا

---

[87] ب + قوله.

[88] ب، التمثيل.

[89] ب، التبعية.

[90] ب، تلزمها.

[91] ب + قوله.

[92] ب، لحق القدم.

[93] ب – المذكور.

ينطلق عليه، وإن انطلق القرآن والكلام، اللهمَّ إلَّا أن يرتكب، ولكن[94] لكونه عبارة عن القرآن، وإن قيل: إنَّ الكتاب هو الكلام اللفظيُّ، وإنَّه دالٌّ على النفسيِّ، فيرجع الضَّمير إلى مدلول المذكور، وله في الكلام غير نظير معان[95] إنَّما يحسن ذلك لو كان لفظ الكتاب دالًّا على الكلام النفسيِّ، لكنَّ الدالَّ عليه إنَّما هو مدلول الكتاب، وهو ألفاظ القرآن، اللهمَّ إلَّا أن يعتبر شهره دلالة اللَّفظيِّ على النفسيِّ سببًا لدلالة لفظه عليه، وأمَّا رجع الضَّمير إلى المذكور بناءً على قدم[96] قول مشايخنا[97]: كلام الله معنى قديم، بأنَّ المعنى في مقابلة العين لا في مقابلة اللَّفظ، وبين معنى ما نقل عنهم أنَّ المقروء قديم والقراءة[98] حادثةٌ، بأنَّ المقروء هو الكلام القائم بالنفس وأنَّه غير مرتَّب الأجزاء في نفسه، وإنَّما يعرض له الترتيب في التلفُّظ والقراءة لعدم مساعدة الإله، وأيَّد ذلك بأنَّ سمع كلام الله مع سمعه غير مرتَّب الأجزاء،[99] لكن كلامه رحمه الله حيث بالغ في كتبه في نفي ذلك، وجزم لحدوث اللفظيِّ من غير تردُّدٍ، ولا تناسب أن يُحمل على ذلك،[100] (ولا يقضي إلى سبق العدم حدوث سماته) معنى[101] أنَّ حدوث اللفظيِّ لا يوجب حدوث النفسيِّ وسبق[102] بالعدم؛ لأنَّ ألفاظ اللفظيِّ أمارات على النفسيِّ وسماتٌ له، فحدوثها لا يوجب حدوثه.[103]

---

[94] ب، ذلك.

[95] ب، يقال.

[96] ب + اللفظي على ما هو مذهب الحنابلة، فهو وإن مال إليه بعض المتأخرين، وحمل عليه.

[97] لم أقف على معرفة أسماء مشايخه لعدم وجود ذكر لهم في كتب التراجم.

[98] ب، وقراءته.

[99] مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، *شرح العقائد النسفية*، مح: أحمد حجازى السقا، ط1، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1987م)، 46/1.

[100] ب + قوله.

[101] ب، يعني.

[102] ب، وسبقه.

[103] ب + قوله.

(فيا له)، الفاء للسببيَّة، فإنَّه لَمَّا ذكر كونه تعالى منزلًا للكتاب الذي لا يحوم حوله شائبة اعوجاج، وضمنه ما إليه الاحتياج من الاستدلال والاحتجاج،[104] وجعله مصدِّقًا للكتب السماويَّة بالحقِّ وناطقًا بتحقيق ما يُعتمد عليه في جميع المطالب بالصِّدق، وأشار بكون كون[105] الكلام من صفاته [3/أ] موجبًا لعدمه[106] إلى قِدم ماله من صفات[107] الكمال، ونعوت الجلال، صار ذلك سببًا للتعجُّب ممَّن اتَّصف[108] بذلك، واللَّام في له للتعجُّب داخلةٌ على المعجَّب[109] منه، والمنادى محذوفٌ، كما في قولهم:[110] يا للماء أي يا قومي احضروا لهذا العجيب الشأن الباهر البرهانيّ فتعجَّبوا منه،[111] والظاهر أنَّ الضمير في له راجع إليه تعالى فلا يكون مبهمًا فيكون التمييز أعني قوله: من قديم، تميُّزًا عن النسبة لا عن المفرد الذي هو الضمير؛ لكونه معلومًا، قال الرضيُّ:[112] الضَّمير في مثل يا له رجلًا، ومن رجلٍ، إن كان منهما لا يعرف المقصود منه كان التميُّز عن المفرد، كقول عليٍّ رضي الله عنه في النهج:[113] يا له مرامًا ما أبعده،[114] وقول امرؤ القيس:[115]

---

[104] ب – من الاستدلال والاحتجاج.

[105] ب –كون.

[106] ب، لقدمه.

[107] ب، صفة.

[108] ب، أنصف.

[109] ب، المتعجب.

[110] ب، قوله.

[111] يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا، *شرح المفصل للزمخشري*، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م)، 324/1.

[112] الشيخ نجم الأئمة رضي الدين محمد بن حسن الأستراباذي (ت: 684هـ)، شارح "الكافية": قال السيوطي في "النحاة": شرح الكافية الذي لم يؤلف عليها، بل ولا في غالب كتب النحو، مثله جمعًا وتحقيقًا وحسن تعليل، وقد أكبّ الناس عليه وتداولوه، وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة واختيارات جمّة، وله شرح على "الشافية" وشهر عنه الرفض. مصطفى بن عبد الله القسطنطيني حاجي خليفة، *سلم الوصول إلى طبقات الفحول*، مح: محمود عبد القادر الأرناؤوط، (استنبول: مكتبة إرسيكا، 2010م)، 126/3.

[113] نهج البلاغة: قال ابن خلكان: اختلف الناس فيه، هل هو: للشريف، أبي القاسم: علي بن طاهر المرتضى (ت: 436هـ)، جمعه: من كلام علي بن أبي طالب – رضي الله تعالى عنه – أم جمعه: أخوه: الشريف، الرضي، البغدادي. وقد قيل إنه ليس من كلام علي. انتهى، قال الذهبي في ميزان الاعتدال: ومن طالع كتاب نهج البلاغة، جزم بأنه مكذوب على أمير المؤمنين: علي – رضي تعالى عنه – فإن فيه السب الصريح، والحط على السيدين: أبي بكر، وعمر. حاجي خلفية، *كشف الظنون*، 1991/2.

فَيَا لَكَ مِن لَيلٍ كَأنَّ نُجومَهُ[116]

وإن عرف المقصود من الضَّمير برجوعه إلى سابقٍ معيَّن كقولك: جاء زيدٌ فيا له رجلًا أو من رجلٍ، أو بالخطاب لشخصٍ معيَّنٍ نحو: قلت لزيدٍ: يا لك من شجاعٍ، فليس التميُّز عن المفرد إذ لا إبهام في الضَّمير؛ بل عن النسبة الحاصلة بالإضافة.[117]

والتميُّز هنا[118] نفس المنسوب إليه، كما في طاب زيدًا، إذ القديم هو نفس المتعجَّب منه، وليس التميُّز متعلِّق المنسوب إليه، كما في طاب زيدٌ علمًا ودارًا، ولك أن تجعل الضَّمير مبهمًا، ومن قديم تميُّزًا عنه، فيكون التميُّز عن المفرد، وإن كان في الفاء السببيَّة نبوءةٌ عنه، لكن يمكن رفعها بأنَّه ظاهرٌ معلومٌ أنَّ القديم الموصوف بما ذُكر هو الذات المذكورة سابقًا، الموصوفة بصفاتٍ تنتسب للتعجُّب منها، والباء في بما له يحتمل السببيَّة والملابسة، وكونها بمعنى مع، أي أنَّه قديمٌ مع صفات كماله، يعني أنَّ لكلِّ[119] قديمٍ، والجار والمجرور على الأوَّل ظرفٌ لغوٌ متعلِّقٌ بمعنى التعجُّب، وعلى الثاني مستقرٌّ حالٌ من قديمٍ، لكونه

---

[114] عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، *شرح نهج البلاغة*، مح: محمد عبد الكريم النمري، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م)، 3165/1.

[115] امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (ت: 80ق. هـ): أشهر شعراء العرب على الإطلاق، يماني الأصل مولده بنجد، أو بمخلاف السكاسك باليمن، اشتهر بلقبه، واختلف المؤرخون في اسمه، فقيل حندج وقيل مليكة وقيل عديّ، وكان أبوه ملك أسد وغطفان، وأمه أخت المهلهل الشاعر، فلقنه المهلهل الشعر، فقاله وهو غلام، وأخباره كثيرة. خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي، *الأعلام*، ط15، (د. م.، دار العلم للملايين، 2002م)، 11/2.

[116] [البحر الطويل]؛ امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، *ديوان امرؤ القيس*، مح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط5، (القاهرة: دار المعارف، د. ت.)، ص19.

[117] رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، *شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب*، مح: يوسف حسن عمر، (ليبيا: جامعة قار يونس، 1975م)، 60/2.

[118] ب، ههنا.

[119] ب، الكل.

في حكم المنادى المتعجَّب منه، وإن أبيت فاجعله حالًا من المستكنِّ في قديمٍ، وعلى الثَّالث إمَّا لغو متعلِّقٌ بالقديم أو مستقرٌّ حال من المستكنِّ في قديم.[120]

(أبت حكمته أن ترضى [3/ب] لعباده الفحشاء)، يُحكى أنَّ واحدًا من رؤساء المعتزلة[121] دخل عليه واحدٌ من عظماء الأشاعرة[122] فقال المعتزليُّ: سبحان المنزَّه عن الفحشاء، إشارةً إلى التشنيع على الأشاعرة، وأنَّهم يسندون القبائح كمعاصي العباد إليه فيقولون: إنَّها مخلوقة مراده[123] له، بل مرضيَّة محبوبةٌ له على ما نقل[124] أنَّ المحبَّة والرضا نعمان كلٌّ موجودٌ كالإرادة، فقال الأشعريُّ: سبحان الذي لا يجري في ملكه إلَّا ما يشاء،[125] إلى التشنيع على المعتزلة بأنَّهم يجوِّزون وقوع الأشياء من القبائح في ملكه تعالى على خلاف مشيئته وإرادته تعالى،[126] الخيرة بفتح العين وسكونها، اسمٌ من الاختيار بمعنى المختار، والأصفياء جمع صفيٍّ بمعنى المصطفى أي المختار، وصفوة الشيء خالصه ومختاره، خطيبٌ مصقَّعٌ، بليغٌ مجهرٌ بخطبته، ومصاقع الخطباء يحتمل أن يكون من قبيل أخلاق ثياب، أي الخطباء

---

[120] ب + قوله.

[121] هو القاضي عبد الجبار: القَاضِي عَبْدُ الجَبَّارِ بنُ أَحْمَدَ بنِ عَبْدِ الجَبَّارِ بنِ أَحْمَدَ بنِ خَلِيْلٍ الهَمَذَانِيُّ (ت: 415هـ): العلاَّمة المتكلِّم، شيخ المعتزلة، أبو الحسن الهمذانيّ، صاحب التَّصانيف، من كبار فقَهاء الشَّافعيَّة، سمع من: عليّ بن إبراهيم بن سلمة القَطَّان، ولعلَّه خاتمة أصحابه، ومن عبد الله بن جعفر بن فارس بأصبهان، ومن الزُّبير بن عبد الواحد الحافظ، وعبد الرَّحمن بن حمدان الجلاَّب، ولي قضاء القضاة بالرَّيّ، وتصانيفه كثيرة، تخرَّج به خلقٌ في الرَّأي الممقوت. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 244/17.

[122] هو الشيخ أبو إسحاق الإسفراييني: إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم بن مهْرَان الْأُسْتَاذ أَبُو إِسْحَاق الإسفرايني: أحد أئمَّة الدين كلامًا وأصولًا وفروعًا، جمع أشتات الْعُلُوم واتفقت الأئمَّة على تبجيله وتعظيمه وجمعه شرائط الإمامة، قال الحاكم: انصرف من العراق بعد الْمقَام بها وقد أقرّ له أهل العلم بالعراق وخراسان بالتقدم وَالْفضل فاختار الوطن إلى أن خرج بعد الجهد إلى نيسابور وبنى له المدرسة التي لم يبن قبلها بنيسابور مثلها ودرس فيها وحدث، وَله التصانيف الفائقة منها كتاب الجامع في أصول الدّين وَالرَّدّ على الملحدين ومسائل الدّور وتعليقة في أصول الفقه وغير ذلك. تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، *طبقات الشافعية الكبرى*، مح: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، ط2، (د. م.، هجر للطباعة، 1413هـ)، 256/4.

[123] ب، ومرادةٌ.

[124] ب + عن الأشعري.

[125] ب + إشارةً.

[126] السبكي، *طبقات الشافعية*، 261/4.

المصاقع، وأن يكون من إضافة البعض إلى الكلِّ على حذف موصوف مصاقع إلى جماعة البلغاء من بين الخطباء.

وفي قوله: (بفصاحته ببلاغته[127] لا بالصرفة أو الاشتمال)،[128] إشارةً إلى ما هو المختار من أنَّ إعجاز القرآن إنَّما هو بفصاحته وبلاغته لا بالصرفة، والاشتمال على الفواصل أو نحوهما على ما قالوا: والشقاشق جمع شقشقة، وهي كلُّ شيء كالرئة يخرجها البعير من فيه إذا هاج، ويقال للخطيب: وشقشقه تشبيهًا بالنحل، يحتمل أن يراد بالشقاشق أصحابها على حذف المضاف، وإطلاق الشقشقة على صاحبها مبالغةً كرجل[129] عدلٍ وعلى أيِّ تعديد[130] يحتمل أن يكون شقاشق العرب من قبيل أخلاق ثبات، أو إضافة البعض إلى الكلِّ، أي بلغاء العرب، أو إضافة المشبَّه به إلى المشبَّه كلجين الماء،[131] ويحتمل أن يكون المراد بالشقاشق السنَّة العرب على الاستعارة فإنَّ الإخراس كما ينسب إلى الشخص ينسب إلى لسانه أيضًا، فيكون [4/أ] من قبيل إضافة الجزء إلى كلِّه.

والعرب جيلٌ من النَّاس مقابلٌ للعجم، والأعراب ليس جمعًا له؛ بل صنفٌ من هذا الجيل، وهم سكَّان البادية، والعرباء اشتقَّت من العرب للدلالة على كمالهم في العربيَّة، كظلٍّ ظليلٍ وليلٍ أليل، ولا يخفى لعلَّ في[132] جعل الإعجاز بالفصاحة وللخطباء والأضراس بالبلاغة، وللشقاشق.[133]

---

[127] ب، وبلاغته.

[128] ب – لا بالصرفة أو الاشتمال.

[129] ب، على نحو رجل.

[130] ب، تقدير.

[131] لجن: لجن الورق يلْجنه لجْنًا، فهو ملجونٌ ولجينٌ: خبطه وخلَطه بِدقيقٍ أَو شعيرٍ. وكلُّ ما حيسَ في الماء فقد لجن. محمد بن مكرم بن على ابن منظور، لسان العرب، ط3، (بيروت: دار صادر، 1414 ه)، 378/13.

[132] ب، لظن.

[133] ب + قوله.

(تعاصرت)[134] أي قصرت، وجاز صيغة التفاعل لكون الفاعل جمعًا له[135] كمتعارف النَّاس، ومنه قولهم: ترافعوا الأمر إلى القاضي، ولا يبعد أن يكون إشارةً إلى كمال القصور؛ لأنَّ الفعل إذا كان من الجانبين جاء أكمل[136] كمل[137] قصورهم عن أقصر سورة أي عن مقداره، لأنَّ[138] عن عين تركيب لا يوجب إعجازه، لأنَّ كلَّ تركيب يصدر عن شخصٍ فغيره قاصرٍ عن عينه لا يقدر عليه أصلًا، لامتناع إعادة المعدوم بعينه، وأيضًا إذا[139] عُيِّن الأقصر لا يكون لما وصفت هي به من الموازاة[140] فائدة، فالتركيب[141] يحتمل أن يكون من حذف المضاف أو إطلاق الشيء على مقداره تجوُّزًا أو مشاكلةً تقديريًّا[142] أو جعل القصور عن مقداره قصورًا عنه.

وعلى الأوَّل يكون ضمير الفاعل في توازيه عائدًا إلى المضاف المحذوف، وعلى الثاني إلى نفس المذكور، وأمَّا على الثالث فأمر الضمير لا يخلو عن إشكالٍ، إذ لا مقدَّر يرجع إليه، والرجع إلى المذكور يوجب استدراك وصفه، فليعد عنه أو يرتكب تكلُّفًا لدفع الإشكال، وأمَّا ضمير المفعول في توازيه، فيجوز عوده إلى الكتاب على جميع التقادير، وأمَّا عوده إلى الأقصر فإنَّما يصحُّ على الأوَّل من غير

---

[134] ب، تقاصرت.

[135] ب — له.

[136] ب، الحمل. ب + أي.

[137] ب، حمل.

[138] ب + العجز.

[139] ب + أريد.

[140] هي عند أهل البديع من المحسّنات اللفظية وهي تساوي الفاصلتين أي الكلمتين الأخيرتين من الفقرتين أو المصراعين في الوزن دون التقفية. ففي النّثر نحو نمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة، فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان وزنا لا تقفية لأنّ الأول على الفاء والثاني على الثاء إذ لا عبرة بتاء التأنيث. التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 1665/2.

[141] ب، والتركيب.

[142] ب، تقديرية.

المحتمل،[143] مع أنَّ تذكير الضَّمير فيه لا يخلو عن شيءٍ، وأمَّا على الوجهين الباقيين فإنَّما يصحُّ يتمحل[144] استخدام مع أنَّ جعل الموازي عين الأقصر على الوجه الثالث لا يخلو عن شيءٍ.

ومعنى الموازاة المساواة[145] في البلاغة، والمداراة جمع مِدرهٍ القوم[146] زعيمهم [4/ب] والمتكلِّم عنهم صيغة مبالغة من الدرء، وهو الدفع، قُلبت الهمزة هاء، فإنَّ زعيم القوم هو الدافع عنهم، وقحطان قبيلةٌ معروفةٌ بالبلاغة، ولذا أنَّث ضميرها في فحولها تضاءلت ضعفت، قد سبق وجه اختيار صيغة التفاعل، وفي الأساس:[147] من المجاز هو يتضاءل عن ذلك يتقاصر عنه دون الإتيان قدَّامه،[148] وضمير المفعول في يدانيه لأقصر سورة أو للكتاب.

والغرر جمع غرَّة القوم أي سيِّدهم، وغرَّة الشيء أوَّله وأكرمه، والأصل غرَّة الفرس بمعنى البياض في جبهته، عدنان قبيلةٌ[149]، والحجول جمع حجل بالكسر والفتح وهو الخلخال، ومنه فرس حجل[150] للذي قوائمه الأربع بيض قد بلغ البياض ثلث الوظيف أو نصفه أو ثلثيه بعد أن جاوز الأرساغ، لأنَّ ذلك موضع الأحجال، فإمَّا أن يتجوَّز بالحجل عن الشرف، بناءً على أنَّ الحجل بمعنى الخلخال، إنَّما

---

[143] ب، تحمل.

[144] ب، بتمحل.

[145] هي واسطة بين الإيجاز والإطناب. وقيل هي داخلة في الإيجاز. قال في الإتقان: المساواة لا تكاد توجد خصوصا في القرآن وقد مثّل لها في التلخيص بقوله وَلا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ، وفي الإيضاح بقوله تعالى وَإِذا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آياتِنا «2» وتعقب بأنّ الآية الثانية حذف موصوف الذين وفي الأولى إطناب بلفظ السّيّئ لأنّ المكر لا يكون إلّا سيّئا وإيجاز بالحذف إن كان الاستثناء غير مفرّغ أي بأحد وبالقصر في الاستثناء. التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 1527/2.

[146] ب + أي.

[147] أساس البلاغة: للعلامة، جار الله، أبي القاسم: محمود بن عمر الزمخشري، وهو: كتابٌ كبير الحجم، عظيم الفحوى، من أركان فن الأدب، بل هو أساسه، ذكر فيه: المجازات اللغوية، والمزايا الأدبية، وتعبيرات البلغاء، على ترتيب موادها كالمغرب. حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 1/1.

[148] محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، *أساس البلاغة*، مح: محمد باسل عيون السود، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م)، 571/1.

[149] الجوهري، الصحاح، 767/2.

[150] ب، محجل.

يكون للشريف، فيكون مجازًا في مرتبةٍ واحدةٍ، ويجوز أن يتوسَّط بينهما معنى بياض قوائم الفرس، فيكون مجازًا في مرتبتين.

فالمراد بالحجول أصحابها بحذف المضاف أو[151] الوصف بالمصدر مبالغةً، أو يتجوَّز بحجل القوم عن شريفهم كغرَّة القوم لسيِّدهم،[152] (حتَّى فزعوا)[153] للسببيَّة لا للانتهاء، نحو: أسلمت حتَّى أدخل الجنَّة، فإنَّ عجزهم وتقاصرهم عن الإتيان بمثل القرآن صار سببًا لفزعهم[154] ولم ينته عجزهم به.

والأسنَّة جمع سنان الرمح، وللأسل نبات دقيق الأغصان يُتَّخذ منه الغرابيل بالعراق، وقيل: للرماح الأسل على التشبيه، ولمستدقِّ اللسان والذراع الأسلة وكذا في الأساس،[155] فالأسل الأوَّل جمع أسلة بمعنى مستدقِّ اللسان، والإضافة إلى الأسنَّة ليتعيَّن المعنى المقصود، والأسل الثاني الرِّماح، فعطف الرماح عليه للتساوي،[156] وحملها على الشجر على ما في الصحاح أنَّ الأسل الشجر، ويقال: كلُّ شجر له شوكٌ طويلٌ فشوكه يُسمَّى [5/أ] أسلًا،[157] وحمل[158] الأسنَّة على ما يتناول أسنَّة الرمح وشوك الشجر، أو حمل الأسل على نفس الشوك، والأسنَّة على رؤوسها تشبيهًا لها بالأسنَّة في الحدَّة بعيدٌ لاستلزامهم الجمع بين الحقيقة والمجاز في الأسنَّة، ولئن دفع الجمع فالمنع عنه أحسن.

والفصاح جمع فصيحٍ، يقال: لسانٌ فصيحٌ، أي طلقٌ، ومقارعة الشجعان قرع بعضهم بعضًا، وفي الكلام إشارةً إلى ما ذكروا في وجه إعجاز القرآن، أنَّه عليه الصلاة والسَّلام لَمَّا تحدَّى به العرب

---

[151] ب + بنحو.

[152] ب + قوله.

[153] ب، فرغوا.

[154] ب، بفزعهم.

[155] الزمخشري، *الكشاف*، 27/1.

[156] ب، تفسيري.

[157] الجوهري، *الصحاح*، 1622/4.

[158] ب، أو حمل.

فعجزوا عن الإتيان بمقدار أقصر سورةٍ منه مع كمال بلاغتهم وكثرة حرصهم وتناهي تهالكهم على ذلك، وأعرضوا عن المعارضة بالحروف إلى المخاطرة بالأرواح والمقارعة بالسيوف، ولن ينقل عن أحدٍ منهم مع توفُّر الدواعي عليه الإتيان بذلك، دلَّ هذا قطعًا بحكم العادة على أنَّه من عند الله.

والحدق جمع حدقة العين، وهي سوادها الأعظم، والذي في حدق الفصاحة كنايةً عن المهارة والكمال فيها، حيث دلَّ على أنَّه يصيب سهمهم فيها الغرض، ولا يعرض له الخطأ.

والتبيان مصدر بمعنى البيان، لكنَّه أبلغ لما تقرَّر أنَّ الزيادة في البناء يوجب الزيادة في المعنى، فقيل: إنَّه البيان مع البرهان، وقيل: إنَّه البيان الواضح جدًّا،[159] وهو من المصادر الشاذَّة، والقياس فتح التاء كالتكرار والترداد،[160] ولا يخفى ما في الكلام من الملحق بالجناس بين العرب والعرباء وتقاصرت وأقصر من التجنيس الخطى بين فزعوا وقرعوا والجناس المماثل بين الأسْل والأسَل، والملحق بالجناس بين القرع والمقارعة، والجناس الناقص بين البيان والتبيان.[161]

(صيت[162] جلالة قدره)، الصيت الذكْر المنتشر في النَّاس تختصُّ بالجميل ولا يستعمل في القبيح، من الصَّوت، فالياء مقلوبةٌ من الواو لسكونها وانكسار ما قبلها، كأنَّهم إنَّما كسروا الفاء لتنقلب [5/ب] الواو ياء فرقًا بينه وبين الصوت، ووجه التشبيه بالأمطار عموم البلاد والعباد، وبالأمثال الاشتهار، فإنَّ الكلام إنَّما يسمَّى مثلًا إذا اشتهر ورمقت بمعنى نظرت، يقال: رمقه[163] أي نظر إليه،

---

[159] محمد بن علي محمد حامد بن محمّد صابر التهانوي، *موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم*، مح: علي دحروج، ط1، (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1996م)، 349/1.

[160] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، *القاموس المحيط*، مح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2005م)، ص1331.

[161] ب + قوله.

[162] ب، صبب.

[163] ب، رامقه.

ورمَّق ترمُّقًا أدام النَّظر إليه، فلو قرئ بالتشديد كان حسنًا، وكأنَّه ضمن الرمق معنى التوجُّه، فقال: نحوه، ولم يقل رمقته.

والعيون الأوَّل[164] جمع العين بمعنى الحاسَّة، والثاني جمع العين بمعنى الخيار، وكلمه الكملة كلامهم وأحاديثهم سمِّيت كلمة مع تعدُّدها لتشاركها في الدِّلالة على فضله، والإفصاح عن شرفه.

والإطباق جمع طبق أو طبقه في الأساس السَّموات طباق طبقة، وطبق فوق طبق،[165] والمراد بأطباق الآفاق أهاليها مجازًا أو لحذف المضاف، فالوصف بالحسن على الحقيقة، ويجوز أن يراد بالأطباق حقيقتها مبالغةً في حسن الكتاب، حتَّى كأنَّه أثَّر فيما لا شعور له، كأنفس الآفاق، فنطقت بلسان الحال الذي[166] يراد جماعات النَّاس[167] وعوالمهم، من قولهم: أتانا طبق، أي جماعةٌ من النَّاس، ومضى طبق بعد طبق، عالمٌ من النَّاس بعد عالمٍ.[168]

ونداء الوادي، والنادي[169] أي[170] المجلس، يحتمل أن يكون على حذف المضاف، أي نداء أهاليهما، والمراد بهما أصل البلد وأصل[171] الحضر، أي جميع النَّاس، ويحتمل أن يكون على الإسناد المجازيُّ مصدرًا[172] إلى المبالغة، ويحتمل المكنيَّة[173] والارتياح النشاط والانزياح البعد والزوال.

---

[164] ب، الأولى.

[165] الزمخشري، *الأساس*، 594/1.

[166] ب + هو أصدق لسان بتحسينه فيكون المجاز بالإسناد، ويحتمل المكنية والتخييل ويجوز أن.

[167] ب، النساء.

[168] الزمخشري، *الأساس*، 594/1.

[169] ب، البادي.

[170] ب – أي.

[171] ب، أهل البدو وأهل.

[172] ب، فهذا.

[173] ب + والتخييل.

ولا يخفى ما في الكلام من التجنيس النَّاقص بين طار والأمطار والأقطار وصاروا الأمصار، والتجنيس اللاحق بين الأقطار والأمطار، والتجنيس المماثل بين العيون والعيون، وتجنيس القلب بين الكلمة والكملة، والتجنيس اللَّاحق بين الوادي والنَّادي.[174]

(تملأ الروعة)، وهي الخوف والمهابة، [6/أ] ويحتمل أن يكون بمعنى الإعجاز من راعني الشيء، أي أعجبني، والهزُّ التحريك والاستعجاب فرط التعجُّب، والأعطاف جمع عِطْف بمعنى الجانب، وهزَّ العِطف كنايةٌ عن التنشيط لما بينهما من اللُّزوم عادةً، وكذلك ترقيص الرؤوس والمحتذى المقتدى يقال: احتذى مثاله، أي اقتدى به، والمنضوي المنضمُّ إلى غيره الآوي الملتجئ إليه، والثمال الغياث، وعن الخليل:[175] المثمَّل الملجأ،[176] والإنثيال الانصباب، والإرسال جمع رسل بالتحريك، وهو القطيع من الإبل والغنم، والمراد أي من الإرسال[177] المجموعات الكثيرة من غرائب نكته على الاستعارة أو المجاز المرسل، وأراد بالجمع معنى التكرار أي رسل بعد رسل، كما قال المصنِّف في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾،[178] بعد رحمة، وبهذا التوجيه يؤدِّي جمع القلَّة مؤدَّى جمع الكثرة.

ويهفُّ من الهفيف وهو سرعة السير، يقال: قعدوا حوله وحواليه بفتح اللَّام على لفظ التثنية، بمعنى التكرير، أي حوالًا بعد حوالٍ، ويقال: حواليه بكسر اللَّام، وتزفُّ من الزفيف وهو الإسراع، ونعام القلوب الأذكياء من قبيل لجين الماء، أي قلوبٌ كالنعام، وهو جمع نعامة، وهو الظليم، فقوله: تزفُّ،

---

[174] ب + قوله.

[175] الخليل بن أحمد (ت: 170هـ): الإمام، صاحب العربية، ومنشأ علم العروض، أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد الفراهيدي، البصري، أحد الأعلام، حدَّث عن: أيُّوب السَّختياني، وعاصم الأحول، والعوَّام بن حوشبٍ، وغالبٍ القطَّان، أخذ عنه سيبويه النَّحو، ووهب بن جرير، والأصمعيُّ، وآخرون، وكان رأْسًا في لسان العرب، دينًا، ورعًا، قانعًا، متواضعًا، كبير الشَّأْن. يقَال: إنَّه دعا الله أن يرزقه علمًا لا يسبق إليه، ففتح له بالعروض، وله كتاب "العَيْن" في اللُّغة. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 429/7.

[176] الجوهري، *الصحاح*، 1649/4.

[177] ب – أي من الإرسال.

[178] الزمخشري، *الكشاف*، 207/1. (البقرة 157/2).

ترشيحٌ[179] للتشبيه كما قال رحمه الله في أظفار المنية الشبيهة بالسبع، والقلب كثيرًا ما يشبِّه بالطائر لاشتراكهما في سرعة الوصول، وتخصيص النعامة[180] لأنَّه[181] أسرع طيرانًا، فناسب أن يشبِّه بها قلوب الأذكياء، لكونها أسرع وصولًا.[182]

غمار نكتةٌ منصوبٌ على الظرفيَّة، وهو جمع غمرة النَّاس والماء، أي زحمتها وكثرتها، يقال: دخلت في غمار النَّاس بفتح الفاء وضمِّها، غاص على الدرِّ حصله،[183] واستعمل[184] عليه، والفرائد جمع فريدة، وهي الدرَّة الكبيرة لانفرادها في الصدف غالبًا، أو[185] في الحسن والبهاء،[186] وفرائد الفوائد من إضافة المشبَّه به إلى المشبَّه، فذكر البحار ترشيحٌ للتشبيه، ولك أن تحمل البحار على الاستعارة، وذكر الفرائد والغوص [6/ب] عليها على ترشيح الاستعارة، وقيَّد السَّبق بالقليل محافظةً على المعاصرة.

والابتدار التسارع، والرعيل قطعة من الخيل كذا في الصحاح،[187] وفي الأساس أقبلت رعالًا ورعيلًا وأراعيل،[188] وهي الجماعة المتقدِّمة في إطلاق[189] الرعيل على فوج الناس بالمجاز، وادَّرعوا في الصحاح شمَّر ذيلًا[190] وادَّرع ليلًا، أي استعمل الحزم[191] واتَّخذ الليل جملًا،[192] كأنَّه أراد باتِّخاذ[193] جملًا

---

179 ب، ترجيح.

180 ب – النعامة.

181 ب، لأنها.

182 ب + قوله.

183 ب، مصله.

184 ب، استقل.

185 ب – أو.

186 ب، والوصف.

187 الجوهري، *الصحاح*، 1710/4.

188 الزمخشري، *الأساس*، 363/1.

189 ب، فإطلاق.

190 ب، دليلًا.

191 ب، الجزم.

192 الجوهري، *الصحاح*، 1207/3.

السعي والسير فيه كأنَّه جعل الليل مطيَّة في طريق حاجته، وفي الأساس اندرع في السير تقدَّم، ومن المجاز ادَّرع الليل والخوف،[194] وفي الصحاح اغتمد الليل دخل فيه كأنَّه صار كالغمد له كما يقال: ادَّرع الليل،[195] ويُنشد:

ليس لوِلْدانِكَ ليلٌ فاغْتَمِدْ[196]

أي اركب الليل واطلب لهم القوت،[197] وربَّما يُفهم منه أنَّ ادَّرع الليل بمعنى جعل الليل درعًا[198] له، كما أنَّ اغتماده بمعنى جعله غمدًا له، والمقصود من اغتماده وادِّراعه[199] ركوبه في طلب الحوائج بدلالة ما ذكر من معنى البيت.

والحاصل أنَّ معنى ادِّراع الليل جعله درعًا له، أو مدَّرعه لنفسه، والمقصود منه تلبُّسه به كما يتلبَّس الشخص بلباسه، ثمَّ المقصود من هذا التلبُّس الاستعانة به وبالسهر والسعي فيه على مطالبه، فكأنَّه جعله مطيَّةً[200] في سبيل طلب المقاصد، وقد يقال: معنى التدرُّع[201] لبس الدرع، أو المدرَّعة، والادِّراع في الليل وعدم نزع اللباس فيه كنايةٌ عن كمال الجدِّ في الأمر لما بينهما من اللُّزوم عادةً، فعلى هذا[202] يكون ليلًا طرفًا لكنَّ ظاهر كتب اللغة يأبى ذلك.

---

193 ب، باتخاذه.

194 الزمخشري، *الأساس*، 284/1.

195 ب – والخوف وفي الصحاح اغتمد الليل دخل فيه كأنَّه صار كالغمد له كما يقال: ادَّرع الليل.

196 ب، الولد أنك ليل فاعتمد.

197 الجوهري، *الصحاح*، 517/2. [البحر الرجز] وهو بدون نسبة.

198 ب، ذراعًا.

199 ب، واذراعه.

200 ب، مطيته.

201 ب، ادرع.

202 ب – هذا.

وأمَّا وصف الليل بالطول فكأنَّه كنايةٌ عن السهر وشدَّة المشقَّة فيه، فإنَّ ليل[203] الفراق لذلك يوصف بالطول، كما أنَّ ليل الوصال لضدِّه[204] يوصف بالقصر، وقد يُجعل طويلًا صفةً للحنين، أي زمانًا طويلًا فيكون طرفًا، وعلى أيِّ تقديرٍ فتنكير ليلًا المفيد لوحدية[205] لأبدله من توجيه فليتأملَّ.

والثلم جمع ثلمة، وهو الخلل في الحائط ونحوه، وسدَّها إصلاحها وإيثاقها، والتنويه بالاسم رفع ذكره، والركائب جمع ركاب، وهي الإبل التي يسار [7/أ] عليها ولا واحد لها من لفظها، وإنَّما واحدها راحلةٌ، والسفائن جمع سفينة،[206] والعباب معظم الماء وكثرته، والشعاب جمع شِعب بالكسر وهو الطريق في الجبل، والصعاب جمع صعبٍ، وهو نقيض الذلول، وتذليله جعله ذلولًا منقادًا، والشوارد جمع شاردة وهي النافرة، والسُدَف جمع سُدْفة وهي الظلمة.[207]

(ونيل الاستضاءة)، مجرورٌ ومعطوفٌ على كشف الحجب لا السُدَف، وسطوع النَّار ارتفاعها، وسطوع ناره حتمل التمثيل والمرشحة، تشبيهًا لما ظهر عليهم من فوائده بالنَّار في انتفاعهم بها وايضائها[208] لقلوبهم، وقس عليه طلوع نهاره،[209] وغصن الشباب وبُرْدًا لحداثه،[210] يجوز أن يكون من إضافة المشبَّه به إلى المشبَّه، ويكون ذكر الرطيب والقشيب ترشيحًا للتشبيه، وأن يكون مكنيَّةً وتخييلًا تشبيهًا للشباب بالدوحة والحداثة بإنسانٍ، وذكر الرطيب والقشيب ترشيحًا للتخييل، والقشيب الجديد، والكِمُّ وعاء الطَّلع وغطاء النُّور، دأب في العمل جدَّ وتعب وأدأبته أنا، والعتيد الحاضر، المهياء والسعد

---

[203] ب، ميل.

[204] ب، بضده.

[205] ب، لوحدته.

[206] ب – ركاب وهي الإبل التي يسار عليها ولا واحد لها من لفظها وإنَّما واحدها راحلة والسفائن جمع سفينة.

[207] ب + قوله.

[208] ب، وإضائهم.

[209] ب، ناره.

[210] ب، وبرده الحداثه.

اليمن والبركة، يقال: سعد بالفتح سعودًا والسعودة[211] خلاف النحوسة، وسعود النجوم عشرة، فالسعود مصدرٌ ويجوز أن يكون جمع سعدٍ.

ثمَّ طفقت أشار بلفظٍ ثمَّ إلى التفاوت بين رتبة الكمال ودرجة الرشاد، وبين مرتبة الإكمال ومقام الإرشاد، فإنَّ الثانية أعلى وبالاعتبار أولى، ويجوز أن يكون إشارةً إلى أنَّه ينبغي أن تتمهَّل بعد[212] الفهم والرشاد حتَّى يصير ذلك ملكه له، ثمَّ يشرع في التفهيم[213] والإرشاد.[214]

(أفاضوا في الاستغراب)، أي اندفعوا إليه، وفيه مبالغةٌ ليست في نحو: احذروا[215] وطفقوا، يقال: استعرب في الضحك، أي اشتدَّ ضحكه وكثر، والمراد هنا[216] كمال التعجُّب والارتياح، والعُجاب بالضمِّ الأمر العجيب والعجاب بالتشديد أكثر منه، فلو قُرئ به كان حسنًا لكن يفوت الاقتباس الذي في التخفيف، والخاطر في الأصل بالخطر[217] في القلب أطلق على محلِّه، والوَلود كثير الولادة [7/ب] والعمول كثير العمل، ويقال: رجلٌ عمولٌ، أي مطبوعٌ على العمل، والقطوف[218] كثير القطف[219] من قطفت العنب قطفًا، ويقال: القطوف[220] للدابَّة البطيئة السير، وعن أبي زيد[221] هو

---

[211] ب، السعود.

[212] ب، بعدم.

[213] ب، التفهم.

[214] ب + قوله.

[215] ب، أخذوا.

[216] ب، ههنا.

[217] ب، ما يخطر.

[218] ب، والعطوف.

[219] ب، العطف.

[220] ب، العطوف.

[221] أَبُو زَيْدٍ الأَنْصَارِيُّ سَعِيْدُ بنُ أَوْسٍ (ت: 215هـ): الإمام، العلاَّمة، حجَّة العرب، أبو زيدٍ سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير ابن صاحب رسول الله –صلَّى الله عليه وسلَّم– أبي زيدٍ الأنصاريُّ، البصريُّ، النَّحويُّ، صاحب التَّصانيف. يقال: إنَّ الأصمعيَّ كان يحفظ ثلث اللُّغة، وكان أبو زيدٍ يحفظ ثلثي اللُّغة. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 494/9.

ضيق المشي،[222] وعن أبي عمرو[223] هو الخدوش،[224] والأوَّل هو الوجه، ويمكن توجيه الثَّاني بأنَّه قد اشتهر أنَّ البطيء من الدوابِّ يصل ويوصل الراكب إلى المنزل، لكونه أقوى، أو بأنَّ بطؤ التأمُّل كنايةٌ عن تعمُّق وإمعانه، لأنَّ السريع كنار العرفج[225] لا يصل إلى أعماق المعاني، والثَّالث بأنَّ ضيق المشي كنايةٌ عن عدم الطفرة، والرابع بأنَّ الخدش كنايةٌ عن تأثير الفكر والوصول مبالغة في الواصل.[226]

(وأنَّ الخوض) عطفٌ على أنِّي،[227] أي زعموا أنَّ الخوض فيه فرض العين عليَّ لعلمهم أنِّي متعيِّنٌ لذلك لا يتيسَّر لغيري،[228] كما أنَّ واحدًا إذا تعيَّن للفتوى يفترض عليه عينًا[229] وكان قبل ذلك فرض كفاية، وقد يُتوهَّم أنَّ في قوله: بعض ما كتبت أيُّها ما لخلاف[230] المقصود، والأولى ما كتبت على بعض الكتاب ودفعة أنَّ التقيُّد بالبعض باعتبار أنَّه لم يصل جميع ما كتب إليهم وكلُّ ما وصل وضعوه، وأيضًا فيه تواضعٌ ليس في التعميم، فغرفاه فتح[231] وتشبيه أن يكون التنكير في ما لإفادة البعضيَّة، أي لا أفتح بما سألوا شيئًا من[232] الفم فضلًا عن جميعه، كما قال المصنِّف في قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي

---

[222] الجوهري، *الصحاح*، 1417/4.

[223] أبو عمرٍو بنُ العَلاَءِ بنِ عَمَّارِ بنِ العُرْيَانِ التَّمِيْمِيُّ (ت: 154هـ): ثم المازنيُّ، البصريُّ، شيخ القرَّاء والعربيَّة، وأمُّه: من بني حنيفة، حدَّث باليسير عن: أنس بن مالكٍ، ويحيى بن يعمر برَّز في الحروف، وفي النَّحو، وتصدَّر للإفادة مدَّةً، واشتهر بالفصاحة، والصِّدق، وسعة العلم. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 407/6.

[224] الجوهري، *الصحاح*، 1417/4.

[225] عرفج: العرفَج والعِرْفِج: نبتٌ، وقيل: هو ضربٌ من النَّبات سهليٌّ سريع الانقياد، واحدته عرفجة، شجرٌ معروفٌ صغيرٌ سريع الاشتعال بالنَّار، وهو من نبات الصّيف. ابن منظور، *لسان العرب*، 323/2.

[226] ب + قوله.

[227] ب، أبي.

[228] ب، بغيري.

[229] ب، عنها.

[230] ب، بخلاف.

[231] ب، فتحه.

[232] ب، مشيًا عن.

أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾[233] أنَّ تنكير ليلًا يدلُّ على أنَّ الإسراء كان في بعض الليل،[234] وكذلك[235] حكم التنكير في قلما.[236]

(بمعترك[237] المنايا)، وهو ما بين الستِّين إلى السبعين لقوله عليه السَّلام: "تعترك المنايا ما بين الستِّين إلى السبعين"،[238] والمعترك[239] المزدحم وهو المجتمع، وصروف الغدايا والعشايا نوائبهما، وجمع الغدوة على الغدايا للازدواج، ودقائقه[240] الرقاب هي العشر التي بين الستِّين والسبعين، لأنَّ المنايا وأسبابها من أنواع العطف، تعترك فيها وتقع فيها غالبًا فيدقُّ[241] الرقاب، أي يكثر الدقَّ[242] فيها ويجعلها كالدقيق،[243] والمناضرة[244] المقاربة والمداناة، والتطام [8/أ] الأمواج ضرب بعضها بعضًا، والظَّاهر أنَّه أراد بملتطم الأمواج انقضاء جل[245] ويزول الموت.[246]

---

[233](الإسراء 1/17).

[234] الزمخشري، *الكشاف*، 646/6.

[235] ب، وكذا.

[236] ب + قوله.

[237] ب، بمعقول.

[238] أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي أبو بكر البيهقي، شعب الإيمان، مح: عبد العلي عبد الحميد حامد، ط1، (السعودية: مكتبة الرشد، 2003 م)، 479/12 (9772)؛ تعليق السيوطي والألباني: الحديث ضعيف.

[239] ب، المعترك.

[240] ب، ودقاقه.

[241] ب، فيرقق.

[242] ب، الرق.

[243] ب، الرقيق.

[244] ب، المناهرة.

[245] ب، الأجل.

[246] ب + قوله.

(كلمتهم) أي أقوالهم المشتركة في الدِّلالة على التماس كتابة الفوائد على هذا الكتاب، ولمكان الاتِّفاق والاتِّحاد ولولوجه سمَّاها كلمة، والطِلبة بكسر اللام المطلوب في تاج الأسامي[247] المهيع الطريق الواسع الواضح،[248] أن نحمل ههنا على مطلق الطريق استعمالًا للخاصِّ في العامِّ، اللهمَّ أن يقال: المقصد إلى أنَّه لم يبق للمدافعة وجهٌ حسنٌ، ولا يبعد أن يجعل اسم مكان من الهيع[249] وهي سيلان[250] المصبوب على وجه الأرض وهذا لا يخلو عن مبالغةٍ، لأنَّ ما صُبَّ على سيل[251] بوجدان أدنى موضع يمكن فيه السيلان، والمنزع بفتح الميم محلُّ النزع، وبكسرها السهم والصريمة.[252]

وقوله: (من الفكر ومن النظر) صفةٌ لمحذوفٍ، وقوله: (بملتقى طرفه وبمجتمع فرقه)، بدلٌ أو بيانٌ لذلك المحذوف، أي لموضعٍ من الفكر وبموضعٍ من النَّظر.[253]

(ثمَّ أخذت) أشار بثمَّ إلى به[254] بعد ما جلَّ بملتقى الفكر وبمجتمع فرق النظر لمهمل[255] وتوقُّف زمانًا طويلًا، ثمَّ أخذ في نشر الفرائد، ويجوز أن تشير به إلى تفاوت ما بين قرنيه الأشدَّاء ورتبة الهدايا[256] نشدت الضالَّة طلبتها، والمراد من دابَّته ما يدلُّ[257] ويهديه إلى مطلوبه، والتأنيث إمَّا لبعدية

---

247 تاج الأسماء، في اللغة: جمع فيه: الأسماء للزمخشري، وكتاب السامي للميداني، وصحاح الجوهري، ورتب: ترتيب الصحاح. حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 268/1.

248 ب + والمناسب. | ابن منظور، *لسان العرب*، 379/8.

249 ب، الهيعة.

250 ب + الشيء.

251 ب، يسيل.

252 ب + العزيمة.

253 ب + قوله.

254 ب، أنه.

255 ب، في تمهل.

256 ب، مرتبة الاهتداء ومرتبة الهداية.

257 ب، دلالتها ما يدله.

موصولة[258] فيها مؤنَّثًا من نحو الحجَّة والأمارة، أو للنقل إلى الاسميَّة، ويجوز أن يدلَّ[259] ما يدلُّ عليه من الدلال وهو الغنج، فمعناها[260] عشيقته وحبيبته.

ولا يخفى أنَّه كان المناسب أن يصف الطالب بأنَّه يجد ضالَّته لا بأنَّه طلبها، فأمَّا أن يقال: أراد أنَّ الطالب العارف بمواضع الطلب يطلب ضالَّته في هذه الفرائد والفوائد، لأنَّه يعرف بها مطيَّتها؛ بل ملفتها أو أنَّه أراد [8/ب] المدح[261] بكلتا القرينتين معًا، أي يطلب ضالَّته ويعثر عليها ويجدها، ويكون المراد من النَّاظر الطالب إقامة للمظهر مقام المظهر، ومن الدالَّة[262] ما يدلُّ ويهديه إلى الضالَّة أو الضالَّة نفسها على بعد كونها بمعنى العشيقة إقامة للمظهر مقام المضمر، وقد يجوز أن يحمل نشدان الضالَّة على وجدانها إطلاقًا لاسم السبب على المسبِّب، أو يجعل ينشد ويعثر[263] من باب الأفعال من إنشاط[264] الضالَّة، أي تعريفها[265] بمعنى الاطِّلاع، أي يعرِّف لكلِّ طالبٍ ضالَّته، ويطلع كلَّ ناظرٍ على دالَّته، ويكون كلُّ طالبٍ وكلُّ ناظرٍ، منصوبين لكنَّ الأوَّل بنزع الخافض، أي لكلِّ طالبٍ، والثاني على أنَّه[266] من ذوي المال عن وارثه أي منعه منه، ويجب[267] برموزه أي أظهرتها من باح بسرِّه أي أظهره، والمدى الغاية وكأنَّ المراد بمدى الإعصار جميعها إطلاقًا للغاية على المسافة كما في قولهم: من لابتداء

---

258 ب، لتقدير موصوفها.

259 ب، يراد.

260 ب، ومعناها.

261 ب، التمدح.

262 ب، الدلالة.

263 ب، ونعثر.

264 ب، إنشاد.

265 ب + والاعبار.

266 ب + على أنه مفعول الأعثار والظاهر أن الأول إضمار قبل الذكر، قوله بأن بذوي أي يمنع.

267 ب، وبحت.

الغاية وإلى لانتهائها،[268] وكثيرًا ما يستعمل مدى في البصر ومدُّ البصر بمعنى، فلا يبعد أن يكون أصل مدًّا فقلبت أحد المتجانسين ياء كوهديت[269] الحجر وتقضى النازي،[270] يقال: فلانٌ خليقٌ لكذا، أي جديرٌ به، وخلق بالضمِّ خلاقة أي جدر جدارةً، وكأنَّه ضمن الخلاقة معنى الجدارة فوصلها بالياء، وإلَّا فالخلاقة في اللغة يستعمل مع اللَّام، في الصِّحاح خليقٌ لكذا، وخلق لكذا بالضمِّ،[271] كأنَّه ممَّن يقدر فيه ذلك ونرى فيه مخايلةً، وهذا مخلقة لذلك[272] ثمَّ قال: اخلولق السَّحاب، أي استوى، ويقال: صار خليقًا بالمطر، فاستعمل الخلاقة مع الياء[273] فجاز أن يكون قد جاءت بالياء[274] أيضًا كما جاءت باللَّام، وأن يكون على تضمين معنى الجدارة، وإنَّما لم يؤنِّث خليقًا[275] تشبيهًا له بفعيلٍ بمعنى مفعولٌ، لا لأنَّه [9/أ] فعيلٌ بمعنى مفعولٍ؛ لأنَّه من خلق بالضمِّ خلاقة،[276] اللهمَّ إلَّا أن يقال: يجوز أن تكون من خلق[277] الأديم بمعنى قدره، قيل:[278] قطعه فمعنى الخليق[279] للشيء المقدَّر له، وفي عبارة الصحاح خلق لكذا بالضمِّ، كأنَّه ممّن يقدر فيه ذلك نوع بلوغ إلى هذا.[280]

---

[268] ب، لانتهاء الغاية. | ناصر بن عبد السيد أبي المكارم المطَرِّزِيّ، *المغرب في ترتيب المعرب*، مح: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، ط1، (حلب: مكتبة أسامة بن زيد، 1979م)، 434/2.

[269] ب، كد عديت.

[270] ب، البازي. | وهو جزءٌ من بيت شعر للعجاج [البحر الرجز]: تَقَضِّي الْبَازِي إذا البازِي كسَرْ؛ يريد تقضض البازي وكذلك يُقَال: التمطي يُرِيد التمطط. أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي، *غريب الحديث*، مح: محمد عبد المعيد خان، ط1، حيد آباد: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، 1964م)، 224/1.

[271] الجوهري، *الصحاح*، 1471/4.

[272] ب، مخلفة لذاك.

[273] ب، الباء.

[274] ب، بالباء.

[275] ف، خليف.

[276] ب، خلف بالضم خلافه.

[277] ب، حلف.

[278] ب، مثل.

[279] ب، الحليف.

[280] ب + قوله.

(إلَّا الواحد)، فالواحد إن كان هذا[281] الرموز والكنوز فظاهرٌ، وإن كان من الأشخاص الذين يعطون الكنوز كالواحد،[282] وبعد الوارد فلا بدَّ من تضمين البذل معنى الإعطاء.

وقوله: ومجاهدات، عطفٌ على مدَّة، وفي[283] مجاهدات، وإن أبيت هذا المعنى فقدِّر في المعطوف عاملًا آخر على طريقة: متقلِّدًا سيفًا ورمحًا، أي وبعد مجاهدات إلى.[284]

وقوله: (لا أذكر طرفها) من الذكر القلبيّ، وهو كنايةٌ عن غاية تباعد الطرفين، حتَّى أنَّه لا يبقى المبدأ في الذكر إلى النهاية، والمحادثة من حادث الرجل صاحبه وهو حديثه، كقولك: سميره، وقد يقرأ مجاز يأتي[285] بالجيم والذال المعجمة والباء الموحَّدة وهي جمع المجادبة،[286] وهي المنازعة، يقال: كان بينهم مجادباتٌ،[287] ثمَّ اتَّفقوا والإثبات جمع ثبت بالسكون، وهو ثابت القلب، ويجوز أن يكون جمع ثبت بالتحريك بمعنى الحجَّة، أي لما أثبته الحجج والدلائل، وإن شئت حملته على حذف المضاف، أي أصحاب الحجج،[288] حين كان طرف[289] متعلِّقٌ بمعنى قوله: (لم[290] أدركها إلَّا في مدَّةٍ طويلةٍ)، أي أدركتها في مدَّةٍ طويلةٍ حين كان، ويجوز أن[291] يتعلَّق بالمطالعات والمراجعات والمجاهدات، وإن أبيت الاجتماع فحقَّق[292] المطالعات بالانفراد وإبداله من قوله: (في مدَّة طويلة بعيد)،[293] وكذا تعليقه بقوله:

---

[281] ب + من.

[282] ب، كالوارد.

[283] ب، إلا في.

[284] ب – وإن أبيت هذا المعنى فقدر في المعطوف عاملًا آخر على طريقة متقلِّدًا سيفًا ورمحًا أي وبعد مجاهدات إلى.

[285] ب – يأتي.

[286] ب، المجاذبة.

[287] ب، مجاذبات.

[288] ب + قوله.

[289] ب، ظرفٌ.

[290] ب، ثم.

[291] ب + يكون.

[292] ب، فخص.

(سمحت والإرصاد والإعداد)، يقال: أرصدت الجيش للقتال، أي أعددته له، وفتح الإرصاد على أن يكون جمع رصد تصحيف، والنضال بالصاد والمعجمة المراماه،[294] [9/ب] وجعله بالصاد المهملة تصحيفٌ، والتسديد من سدَّد السهم نحو الغرض، والرماء مصدر كالمراماه كذا سمعته منه رحمه الله، فما وقع في بعض النسخ الرماة مكانه تصحيف، والمنزع بالفتح والكسر قد مرَّ تفسيره، والتوتير وهو جعل القوس ذا وترٍ،[295] ومن في من مج الإسماع ليست تفصيلية[296] حتَّى يلزم[297] بين اللَّام ومن؛ بل هي متعلِّقةٌ بأصل الفعل،[298] البعد والمفضَّل عليه محذوفٌ أي ما هو البعد من مسايرة[299] الوجوه، ومج الإسماع رميها وعدم قبولها، والمجُّ الرمي من الفمِّ، ففي التعبير به إشارةٌ إلى القباحة وتنفر الطبع، والأنماط جمع نمط وهو الطريقة، والأساليب جمع أسلوب، وهو الفنُّ نائس[300] الشيء تذبذب، وأناسه غيره، والفود[301] جانب الرأس وأناس الفودين[302] كإمالة العِطفين كنايةٌ عن السرور والتعجُّب من الحسن، للزومٍ بينهما في العادة، والمنطيق البليغ والمنوِّه[303] المنطيق فهو من قبيل هو رجلٌ رجلٌ، أي كاملٌ في الرجوليَّة، والميل بالتحريك ما كان خلقة مصاك الركب مواضع صكَّ الركب واصطكاكها، والركب جمع ركبةٍ، وتصاكُّها[304] كنايةٌ عن شدَّة الأمر، كما ذكره رحمه الله في شرح قوله: تحاكَّت فيه الركب،[305] وقد

---

293 ب، بعيدة.

294 ب، بالضاد المعجمة المرماة.

295 ب – الرماة مكانه تصحيف والمنزع بالفتح والكسر قد مرَّ تفسيره والتوتير وهو جعل القوس ذا وتر.

296 ب، تفضيلية.

297 ب + الجمع.

298 ب + أعني.

299 ب، سائر.

300 ب، تأنس.

301 ب، والقود.

302 ب، العودين.

303 ب، وألحقوه.

304 ب، ونصاكها.

305 الزمخشري، *الأساس*، 206/1.

يقرأ بفتح الراء مع تسكين الكاف على معنى أصحاب الإبل في السفر، والمصافُّ جمع مصفٍّ وهو الموقف في الحرب.[306]

(ويخمد) على بناء المفعول من الإخماد، وهو إطفاء النَّار، والضِّرام اشتعالها، ويغمد بصيغة المجهول من الغمد أو الإغماد، ويقال: غمدت السيف وأغمدته، أي جعلته في غمده، والحسام السَّيف القاطع والعاطل ما لا حلية له، والعاطل من الرجال من لا سلاح معه، وأريد الأوَّل منها[307] على معنى العاطل عن حلية الإنصاف والاستعداد، [10/أ] فلا شبهة في صحَّة ثبوت الحسام له، وأمَّا إرادة الثَّاني وتوجيه[308] له بأنَّه وإن كان معه حسامٌ لكن بجهله بوضعه في موضعه، وعدم تمكُّنه من استعماله في محزِّه؛ بل لتوجيهه نحو: غير موقعه،[309] عُدَّ عاطلًا فكلِّف[310] من غير ضرورة.[311]

(وضبعت بالخائطين)، يقال: ضبعت الرجل، أي مددت ضبعي[312] إليه، أي عضدي، فالوجه ترك الباء في صلته، إلَّا أنَّه نزل منزلة اللَّازم، ثمَّ عداه بالباء على طريقة يخرج في عراقيبها[313] نصلى، وقيل: الباء زائدة وجعله للملابسة ليس بوجهٍ، يقال: هداه الطريق[314] أوصله إليه، وهداه إلى الطريق وللطريق، أي دلَّ عليه، فلذا اختار الطَّريق الأوَّل في قوله: يهديهم الطريق، في الأساس أعطاه[315] الله

---

306 ب + قوله.

307 ب، ههنا.

308 ب + ثبوته.

309 ب، موضعه.

310 ب، فتكلف.

311 ب + قوله.

312 ب، صغى.

313 ب مراتبها.

314 ب + أي.

315 ب، أحظاه.

بالمال،[316] فقوله: يحطيهم،[317] ثلج الصدر على الحذف والإيصال وتضمين معنى الإعطاء، وثلج الصَّدر بفتح العين السرور والاطمئنان، في الأساس ثلجت نفسه ثلجًا وثلوجًا، أي بردت وسرت،[318] وفي الصحاح أي اطمأنَّت،[319] وبرد اليقين بسكون العين روحه[320] وبفتحها إمَّا لمزاوجة[321] الثلج، وإمَّا لتشبيه اليقين بالبرد، وهو حب الغمام على إضافة المشبَّهة به إلى المشبَّه، والأصل أنَّ العرب لغلبة الحرِّ في ديارهم يكون البرد عندهم أعظم سرورًا، وأكمل روح، مكنون بالبرد عن الروح والسرور.

يحكى أنَّ واحدًا من الأعراب وجد ماء المطر في مستنقع فشربه، فوجده عذبًا فراتًا، وقد كان أَلِف بالملح الأجاج، فزعم أنَّه ماء الكوثر، فرأى أن يأخذ منه ويذهب به إلى الخليفة لينعم عليه، فلمَّا بلغ عنده وكان راكبًا يصيد، فقال: يا أمير المؤمنين والله هذا ماء الكوثر، فلمَّا ذاق الخليفة منه وجده ماء مطرًا متغيّرًا لبقائه فيبطن الأمر فأنعم عليه.[322]

ويعمهون من العمه، وهو التردُّد والتحيُّر، والسفه ضد الحكم،[323] ومعنى السماع بآذان النعام أنَّهم لا يسمعون إلَّا مجرَّد الصوت [10/ب] ولا يعمهون[324] شيئًا، ومعنى عقلهم بأذهان الأنعام أنَّهم لا

316 الزمخشري، *الأساس*، 199/1.

317 ب، يحظيهم.

318 الزمخشري، *الأساس*، 113/1.

319 الجوهري، *الصحاح*، 302/1.

320 ب — روحه.

321 ب، لمزاودجة.

322 لم أجد القصة.

323 ب، الحلم.

324 ب، يفهمون.

يعقلون مثلها: ﴿أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾[325] ما لم يسبق إليه[326] فهمك، ووقع في بعض النسخ إليك فهمك، وهو سهو من قلم الكاتب وتوجيهه خطأ.

والإيناس الإبصار والحدْوة مثلَّثة الفاء الجمرة، والآنف جمع الأنف، وزعمها لصوقها بالرغام[327] التواب[328] كنايةٌ عن صغار أصحابها وذلِّهم،[329] وذكر الضَّمير في مثله لرجوعه إلى ما لم يسبق إليك فهمك، وإنَّ جعله آيات بيِّناتٍ فلا حاجة إلى تعليله بتأويل المذكور، أو لرجوعه[330] إلى الشرح المفهوم من السَّابق.

وقوله: فإنَّ الفضل بيد الله تعليلٌ لموت الحاصل بغيظه في جهله، يعني لَمَّا كان الفضل من عند الله يؤتيه من يشاء، لا رادَّ لفضله ولا مانع لما أعطاه، ولا معطي لما منع، فلا يحصل شيءٌ ممَّا يتمنَّاه الحاسد من عدم حصول الفضل لمن آتاه الله، وحصوله لنفسه من دون مشيِّه الحقِّ سبحانه؛ لأنَّ ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فليس للحاسد إلَّا الموت.

قوله: (القرآن[331] الجمع القرآن)،[332] كما يجيء بمعنى الجمع يجيء بمعنى التلاوة، وأمَّا القراءة فمعنى التلاوة فقط، وكلاهما مصدر القرآن الشيء إلَّا أنَّ الأوَّل مصدرٌ له في معنييه، والثَّاني في الثَّاني، فإن قيل: كان المناسب أن يقول: القرآن الجمع والتلاوة نقل إلى المجموع المتلوِّ، أو القرآن التلاوة ونقل إلى المتلو، يقال: الظَّاهر أنَّ القرآن مشتركٌ بين معنيي الجمع والتلاوة، ولا يمكن الجمع بينهما، فالمنقول

---

[325] ب + قوله. (الأعراف 179/7).

[326] ب – إليه.

[327] ب + أي.

[328] ب، التراب.

[329] ب، وذلتهم.

[330] ب، برجوعه.

[331] ب + في اللغة.

[332] ب – القرآن.

إلى المجموع الشخصي إمَّا القرآن بمعنى الجمع أو القرآن بمعنى التلاوة لا القرآن بكلا المعنيين، ولذا اقتصر على معنى الجمع، وأمَّا إيثاره على معنى التلاوة فكأنَّه لأنَّ معنى الجمع يشبه أن يكون[333] الأصل الزائد في جميع تصاريفه، فإنَّ التلاوة إنَّما سُمِّيت قرآنًا لأنَّها جمعٌ بين الحروف في الذكر.

قوله: (ولَمَّا كان إثباته بالشرع) قد اشتهر ههنا سؤال، وهو[334] إثبات الكلام بالشرع يوجب الدور، لأنَّ ثبوت الشَّرع [11/أ] يتوقَّف على ثبوت النبوَّة، وإنَّه يتوقَّف على ثبوت[335] المعجزة والقرآن معجزة، والجواب على ما نُقل عنه رحمه الله: في[336] أنَّ ثبوت الشَّرع إنَّما يتوقَّف على دلالة المعجزة مطلقًا،[337] إمَّا على خصوص الكلام فلا، وربَّما يناقش فيه بأنَّ الظاهر أنَّ ثبوت النبوَّة لا يتوقَّف على مفهوم المعجزة، ومطلقها الممتنع وجوده مطلقًا أوَّلًا في ضمن الإفراد؛ بل إنَّما يتوقَّف على إفرادها التي هي المعجزات الخاصَّة وأكملها الكلام، فلا يحسن إثبات النبوَّة بأدناها مع وجود أعلاها، ويدفع بأنَّ إمكان الإثبات بالأدنى يدفع لزوم الدور المتوقِّف على توقُّف الثبوت[338] على الأعلى، ولا يتوقَّف الدفع على حسن الإثبات بالأدنى، نعم يتَّجه أنَّ المعجزة لا يثبت بها الشرع لا، لأنَّ ثبت بالشرع فإثبات أعلى المعجزات بالشرع وإثباته بأدناها ليس بالوجه، ويمكن أن يقال: هنا[339] أمران كون الكلام من الله

---

[333] ب + هو.

[334] ب + أن.

[335] ب + ثبوت.

[336] ب + الحواشي.

[337] سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، *شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه*، مح: زكريا عميرات، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1996م)، 22/1.

[338] ب، النبوة.

[339] ب – هنا.

تعالى كسائر المعجزات منه تعالى، وكون الكلام صفةٌ لله تعالى قائمةٌ به، وكونه معجزةٌ إنَّما هو بالاعتبار[340] ليس معجزة.

قوله: (وقد دلَّ الشرع على اتِّصافه بما يوجب حدوثه)، أي على اتِّصاف كلام الله تعالى بالتأليف والتنظيم ونحوهما ممَّا يوجب حدوثه، لأنَّه لَمَّا ثبت بالشرع أنَّ هذا المؤلَّف المنظَّم[341] كلام الله، فقد دلَّ الشرع على اتِّصاف كلام الله بالتأليف، وليس معنى كلامه رحمه الله أنَّ الشرع دلَّ على اتِّصاف هذا الكلام بما يوجب الحدوث من التأليف، ليتَّجه أنَّ الدالَّ على ذلك إنَّما هو العقل، وأنَّ الشرع إنَّما دلَّ على اتِّصافه بالحدوث، لقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ﴾[342] لا بما يوجب الحدوث، وأنت خبيرٌ بأنَّ دلالة الشرع على اتِّصافه بالحدوث استدلالٌ آخر للمعتزلة لم يذكره رحمه.[343]

(فمن ادَّعى كلامًا قديمًا) إن أراد كلامًا قديمًا هو الكلام النفسيُّ فلا بدَّ لنا وصل الظواهر[344] الدالَّة على حدوثه من ما وصل أنَّ[345] ظهور الظَّاهر يدلُّ على حدوث النفسيِّ في غاية الخفاء، وإن أراد [11/ب] كلامًا قديمًا هو الكلام اللفظيُّ، وحاصله ادِّعاء كون هذا الكلام اللفظيِّ قديمًا فمع خلاف الظاهر لا يكون هذا الكلام بالنسبة إلى مثبتي كلام النفسيِّ على ما عليه أكثر أهل السنَّة، لأنَّهم جازمون بحدوث الكلام اللفظيِّ؛ بل بالنسبة إلى الحنابلة ومن يحذو حذوهم، ويمكن أن يقال: أراد ادِّعاء كلام قديم مطلقًا يكون هو كلام الله، سواءٌ كان نفسيًّا أو لفظيًّا ليكون هذا الكلام بالنسبة إلى

---

[340] ب + الأول وبهذا الاعتبار ليس ثابتًا بالشرع بل الاعتبار الثاني وهو بهذا الاعتبار.

[341] ب، المنتظم.

[342] (الأنبياء 2/21).

[343] ب + قوله.

[344] ب، التأول الظاهر.

[345] ب، تأويل إذ.

كلِّ من يخالف المعتزلة،[346] ومعنى دلالة الظواهر على حدوث كلام الله ظاهرٌ، فإنَّها دلَّت على كون كلام الله مسموعًا مؤلَّفًا؛ بل دلَّت على حدوثه كقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ﴾، ثمَّ لك أن تختار كلًّا من شقَّي الترديد المذكور على اختلاف الخصم، إن اعتبرت الخصم أهل السنَّة، فالشقُّ الأوَّل، وإن اعتبرته الحنابلة فالثَّاني.[347]

(فيرجع إلى الصفات الإضافيَّة وقدمها ممنوع، فلا[348] يمتنع حدوثه[349] أن يتَّصف بالحادث)، أي الموجود بعد العدم خلافًا للكرَّاميَّة[350]، وأمَّا اتِّصافه بالسلوب والإضافات الحاصلة[351] ما لم يكن ككونه غير رازقٍ لزيد الميِّت، ورازقًا لعمرو المولود فجائزٌ، لا يقال:[352] الحقُّ مطلقًا إضافته أوَّلًا،[353] ينبغي أن تكون قديمة لوجوب قيام الصفة بالموصوف، وامتناع قيام الحادث بذاته تعالى، لأنَّه يقال: الاتِّصاف بالسلوب والإضافات والأفعال لا يقتضي ثبوت صفةٍ قديمةٍ[354] له قائمةٌ بذاته تعالى، وفي شرح المقاصد:[355] اتِّصاف الواجب بالسلبيَّات والإضافات والأفعال، ككونه واحدًا مجرَّدًا،[356] أوَّلًا آخرًا

---

[346] التفتازاني، *شرح العقائد النسفية*، 42/1؛ حسن بن محمد بن محمود العطار، *حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع*، (دار الكتب العلمية، د. م. د. ت.)، 459/2.

[347] ب + قوله.

[348] ب، ولا.

[349] ب + قال رحمه الله في شرح المقاصد الجمهور على أن الواجب يمتنع.

[350] الكرامية: هم أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام، وإنما جعلوا من الفرق الصفاتية لأنهم كانوا ممن يثبتون الصفات إلا أنهم ينتهون فيها إلى التجسيم والتشبيه. الشهرستاني، الملل والنحل، 108/1.

[351] ب + بعد.

[352] ب + صفة.

[353] ب، إذ لا.

[354] ب – قديمة.

[355] المقاصد: في علم الكلام:للعلامة، سعد الدين: مسعود بن عمر التفتازاني، رتبه على: ستة مقاصد، وفرغ من تأليفه: سنة 784، أربع وثمانين وسبعمائة، بسمرقند، وله عليه: شرح جامع. حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 1780/2.

[356] سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، *شرح المقاصد*، مح: إبراهيم شمس الدين، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت.)، 51/2.

قابضًا باسطًا لا يوجب ثبوت صفات له إنَّما الخلاف في الصفات الثبوتيَّة الحقيقيَّة مثل كونه عالمًا قادرًا.[357]

(أو إيجاد[358] العرض في محلٍّ لا يوجب اتِّصاف الموجد به)، للقطع بأنَّه تعالى أوجد السواد والبياض والصفرة ونحوها في الأجسام، مع امتناع اتِّصافه تعالى بشيءٍ منها، يقال: هذا لا يصلح ردًّا عليهم؛ لأنَّهم قالوا: إنَّه تعالى أوجد الكلام الذي هو غرض، فالمتَّصف بالتكلُّم الذي هو إيجاد هذا الغرض،[359] وكذا الكلام بهذا المعنى، ولم يقولوا باتِّصافه بنفس هذا الغرض[360] ليردَّ عليهم بما ذُكر، ومنشأ الاشتباه أنَّ الكلام مطلق[361] على نفس هذا الغرض وعلى التكلُّم[362] [12/أ] بخلاف السواد، فإنَّه لا يطلق على إيجاده أصلًا؛ بل على نفس هذا الغرض فقط، فلم يلزم من إيجاد السواد اتِّصاف الموجد بالسواد بمعنى إيجاده، وأمَّا هنا[363] فيلزم من إيجاد الكلام اتِّصاف الموجد بالكلام، بمعنى التكلُّم بمعنى إيجاد الكلام، ويمكن أن يقال: إنَّه لَمَّا قرَّر أنَّ المفهوم من التكلُّم من قام به الكلام لزم من كونه تعالى متكلِّمًا قيام الكلام به لا مجرَّد إيجاده إيَّاه، وهم إنَّما قالوا: بالإيجاد لا بالقيام، فيلزم أن لا يطلق المتكلِّم حقيقة عليه تعالى على قود كلامهم، ولَمَّا لم يتَّصف هذا عن ثبوت، لأنَّ ما يلزم تسليمه هو أنَّ اسم الفاعل ما قام به مصدره، فإطلاق المتكلِّم حقيقة عليه إنَّما يتوقَّف على قيام مصدره، وهذا التكلُّم ومعناه إيجاد الكلام أو الكلام بمعنى التكلُّم لا على قيام هذا الغرض الموجَد به، زاد قوله: ولا إضافته إلى الموجد، إضافة الكلام إلى المتكلِّم معنى، وإن سلم أنَّ كونه متكلِّمًا لا يستلزم قيام نفس هذا الغرض به،

---

[357] ب + قوله.

[358] ب، واتحاد.

[359] ب، العرض.

[360] ب، العرض.

[361] ب، يطلق.

[362] ب + به.

[363] ب، ههنا.

فلا شكَّ أنَّه يستلزم انضيافه[364] إليه، بمعنى صدور هذه الأصوات والحروف عنه، ولا يلزم من إيجاده إيَّاه انضيافه[365] إليه بهذا المعنى فليتدبَّر.[366]

(والغرض[367] وإن جاز تحريكه بتبعيَّة المحلِّ)، نقل عنه رحمه الله في الحواشي أنَّه إشارةٌ إلى أنَّ ما يقال: حركة الغرض[368] محالٌ ليس بصحيحٍ على إطلاقه، يعني أنَّ المحال حركة الغرض،[369] بمعنى زواله عن محلٍّ هو الجوهر القائم به هو، وحصوله في جوهر، لأنَّه يستلزم انتقال الغرض[370] وهو محالٌ على ما عُرف في موضعه، لا حركة للغرض[371] إلَّا[372] بتبعيَّة المحلِّ؛ لأنَّه يستلزم الانتقال المذكور، لأنَّ الغرض لم يزل عن[373] إلى محلٍّ آخر،[374] يقال: إنَّما يتمُّ ذلك لو كانت[375] عليه استحالة حركة الغرض[376] هي استلزامها للانتقال المذكور فقط، وهو ممنوعٌ لجواز أنَّ يعلَّل بعدم تحيُّز الغرض وعدم تمكُّنه، لعدم كونه شاغلًا للخير، ومالئًا للمكان، ألا ترى أنَّه تتعاقب الأغراض على جوهرٍ واحدٍ في مكانٍ، مع أنَّه لا يزيد شيءٌ ولا ينقص في ذلك المكان.

---

364 ب، إضافته.

365 ب، إضافته.

366 ب + قوله.

367 ب، والعرض.

368 ب، العرض.

369 ب، العرض.

370 ب، العرض.

371 ب، العرض.

372 ب – إلا.

373 ب + محله.

374 التفتازاني، *شرح التلويح*، 143/1.

375 ب، كان.

376 ب، العرض.

وعن بعض المحقِّقين [12/ب] إنَّه كان كثيرًا ما يمثِّل المجرَّدات في تجرُّدها عن المكان بالأغراض[377] والحركة هي الانتقال من حيّز مكانٍ إلى آخر، وما ذُكر من[378] حركة الغرض[379] بتبعيَّة المحلِّ، فالظَّاهر أنَّها ليست حركةً إلَّا بالمجاز، إذ الغرض[380] لم ينتقل عن محلِّه الذي هو الجوهر أصلًا، وإنَّما هي كحركة الجالس في السفينة، فإنَّها حركةٌ بالمجاز، وتُسمَّى حركةً بالغرض.[381]

(بجعل إنزال المحلِّ)، قد سبق أنَّه أنزل دفعة من اللَّوح المحفوظ إلى سماء الدنيا، فحفظه[382] الحفظة أو كتبه[383] الكتبة، وهو يشعر بأنَّ الحفظ والكتابة إنَّما كان بعد الإنزال، فيشكل ما ذُكر من التجوُّز[384] في الإنزال؛ لأنَّ الحفظ والكتابة بعده، وإنَّما يتأتَّى في التنزيل على الرسول عليه السَّلام، ولذا[385] اختار صاحب الكشف هذا الوجه في التنزيل، واختار في الإنزال جعله مجازًا عن الإظهار،[386] وغاية ما يمكن أن يقال: ما سبق إنَّما يدلُّ على أنَّ حفظ الحفظة وكتبة الكتبة بعد الإنزال، فإن كان المراد بالحفظ والكتبة جميعًا معيَّنًا فيجوز أن يتقدَّم الإنزال حفظ غيرهم، وإن كان مطلق الحفظ والكتبة فيجوز أن يتقدَّم حفظ حافظٍ واحدٍ واثنين، أو كتابة كاتب كذلك.[387]

---

377 ب، بالأعراض.

378 ب + الانتقال.

379 ب، العرض.

380 ب، العرض.

381 ب، بالعرض. ب + قوله. | عصام الدين إسْمَاعيل بن مُحَمَّد الحنفي، مصلح الدين بن إبْرَاهيم الرومي الحنفي، *حاشيتا القونوي وابن التمجيد عَلَى البيضاوي*، مح: عبد الله محمود مُحَمَّد عمر، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2001 م)، 242/9.

382 ب، فحفظته.

383 ب، كتبته.

384 ب، وهو لمنزل من تحفظة من الملك أو ما كتب عليه من المصحف ولا يتصور.

385 ب، وإذا.

386 الزمخشري، *الكشاف*، 270/4.

387 ب + قوله.

(وهم الدلالة بذلك على حدوثه)، إن أراد بالإنزال[388] القرآن، يتوجَّه عليه أنَّه إنَّما تتمُّ الدلالة لو كان الإنزال الحقيقيُّ ثابتًا للقرآن الحقيقيِّ، أمَّا إذا كان بطريق المجاز كما اختاره رحمه الله فلا، وسيصرّح[389] هو به أيضًا، وإن أراد نصحه حمل الكلام المؤلَّف المنظَّم عليه حقيقة، يوجه عليه أنَّه إذا جعل الإنزال مجازًا والقرآن حقيقة يصحُّ هذا الحمل أيضًا، فلا يستقيم قوله: بخلاف ما إذا جعل الإنزال مجازًا، وما نُقل عنه رحمه الله في الحواشي في توجيه قوله: بخلاف ما إذا جعل الإنزال مجازًا، يؤيِّد الوجه الأوَّل، وذلك أنَّه قال: إذ قد لا ثمَّ إنَّ الإظهار والإيجاد في اللوح[390] من من[391] المحدث المسبوق بالعدم، ولا أنَّ حدوث الصور المحفوظة أو المكتوبة يستلزم حدوث ذلك الشيء.[392]

وتوضيح المنع الأوَّل أنَّ إظهار الشيء يستلزم حدوثه، لا بمعنى الاحتياج إلى الغير، وهو [13/أ] الحدوث الذاتيُّ، ولا بمعنى سبق العدم وهو الحدوث الزماني، وكذا إيجاد الشيء لا يستلزم حدوثه الزمانيَّ وإن استلزم الزمانيَّ، واستلزامه لا يكفي في هذا المقام؛ لأنَّ الكلام في الزمانيِّ، ولذا قال: من خواصِّ المحدث المسبوق بالعدم.[393]

(لفقد التقرير والتأكيد)، إن أراد مطلق التقرير، سواءٌ كان تقرير مضمون مفرد، أو مضمون جملة فممنوعٌ، كيف والقرآن في العرف العامِّ مشهورٌ بكونه كلامًا مؤلَّفًا، سيَّما إذا وقع الإنزال عليه[394] في كلام من[395] لا يكون القرآن عنده عنده إلا[396] الكلام المؤلَّف، وإنَّ[397] تقرير مضمون الجملة كما

---

[388] ب، بإنزال.

[389] ب، ويصرح.

[390] ب + المحفوظ.

[391] ب — من. ب + خواص.

[392] شمس الدين محمد بن حمزة الفناري، *عين الأعيان*، (د. م. د. ن.، 1908م)، 47/1.

[393] ب + قوله. | التفتازاني، *شرح المقاصد*، 292/1.

[394] ب + سيما.

[395] ب + أن.

ذكره بعض النحاة في تفسير الحال المؤكَّد، فنقده مسلَّم لكنَّ الحقَّ أنَّ المؤكَّدة يجيء لتقرير مضمون المفرد أيضًا، نحو: هذا عبد الله بطلًا شجاعًا، بما[398] إذا كان مشهورًا بذلك،[399] قال الرضيُّ: ويجيء[400] المؤكَّدة لتقرير مضمون الخبر وتأكيده نحو: إنِّي حاتم جوادًا، إذ لا يقول مثله إلَّا من اشتهر بالخصلة التي دلَّت علي[401] الحال، كاشتهار حاتم بالجود، فصار الخبر متضمِّنًا لتلك الخصلة.[402]

قوله: (نفي للكلام النفسيِّ) لإخفاء أنَّه انتفى ذلك بقوله: إنزال القرآن، لظهور[403] امتناع إنزال[404] النفسيِّ، وممكن دفعه بأنَّه إن أراد امتناع إنزاله على الحقيقة فمسلَّمٌ، لكنَّ إنزال القرآن هنا مجازًا، وإن أراد امتناع إنزاله مطلقًا أو مجازًا فممنوعٌ، كيف ويجوز إنزال النفسيِّ مجازًا[405] بإنزال ما يدلُّ عليه وهو الكلام اللفظيُّ، وإن كان هو أيضًا مجازًا بإنزال محلِّه، على أنَّه يجوز أن يبقى شيءٌ في الكلام بلفظين، لأنَّه في الحقيقة[406] تعدُّد النزول.

قوله: (أي جعل فاتحة سوره، يشمل على الحمد)، دفعٌ لما يقال: إنَّ الافتتاح لم يقع[407] بالتحميد؛ بل بالتسمية، وكذا في الاختتام ليس بالاستعادة؛[408] بل بلفظ النَّاس، وقد يناقش فيه بأنَّه

---

396 ب – عنده إلا.

397 ب + أراد.

398 ب – بما.

399 ب، لذلك.

400 ب، يجيء.

401 ب، عليها.

402 الرضي الاستراباذي، *شرح الكافية*، 50/2.

403 ب، أظهر.

404 ب – إنزال.

405 ب – مجازًا.

406 ب – لأن في الحقيقة.

407 ب – لم يقع.

408 ب، بالاستعاذة.

إنَّما يستقيم إذا جعلت التسمية جزء من الفاتحة[409] فلا، لأنَّه حينئذٍ تكون الفاتحة تلك الآية لا سورة الحمد، اللهمَّ إلَّا على معنى بعيد، وهو أنَّ فاتحة من السورة،[410] ويمكن أن يدفع بأنَّه سيذكر رحمه الله [13/ب] أنَّ المصنف لم يعتد بكون التسمية آية فرده،[411] ولذا جعل القرآن مفصَّلًا إلى السور، لا يقال: المناقشة في كلامه[412] فلا يدفعها ما عنده، لأنَّه يكفي بصحَّة كلامه موافقة[413] لبعض المذاهب، غاية الأمر أن يتوجَّه أنَّه لم يرد كلامه على هذا المذهب دون مذهبٍ آخر، فيجاب: بأنَّ مختاره هذا المذهب، وقد يدفع المناقشة بأنَّها إذا كانت آيةً فرده فليست واقعةً في الترتيب، ولا يتعيَّن موضعها، وفيه آية لا تشكل أنَّها واقعةٌ في ترتيب المصاحف،[414] وأنَّه بأمر الله سبحانه كما ذُكر، هذا ولا بدَّ من تأمُّل في توجيه إطلاق الافتتاح بالتحميد على الافتتاح بسورة يشتمل عليه، فإمَّا أن يكون على حذف المضاف، أي بسورة[415] التحميد، ولا يخلو عن بعد لعدم الدلالة على المحذوف، أو على إطلاق التحميد على سورته إطلاقًا لاسم البعض على الكلِّ، وقد يجاب عن أصل السُّؤال بأنَّ الجار والمجرور في التسمية متعلِّقٌ بالحمد لله، والتسمية من متعلَّقات[416] التحميد، ومنظمه[417] في سلكه، وكذلك ما[418] يذكر بعد الاستعاذة إلى آخر القرآن من متعلَّقاتها[419] منتظمةٌ في سلكها، فيتناول التحميد التسمية

---

409 ب + أما إذا جعلت آية فردة أنزلت للفصل والتبرك ليست من الفاتحة.

410 ب، السور. ب + تلك السورة.

411 ب، فردة.

412 ب – كلامه.

413 ب، موافقته.

414 ب – وفيه آية لا تشكل أنَّها واقعة في ترتيب المصاحف.

415 ب، سورة.

416 ب، مطلعات.

417 ب، ومنظم.

418 ب، ولا.

419 ب، مطلعاتها.

والاستعاذة وما بعدها، ويردُّ عليه أنَّ سيصرّح المصنف أنَّ الجار والمجرور متعلِّقٌ بالمحذوف، مع أنَّه هو الحقُّ.

قوله: (أي أوحاه على متشابه ومحكمٍ)، كأنَّه اقتصر في نفي البدليَّة على بيان تقدير الكلام على هذا التقدير لظهور فساده، بناء على أنَّ القرآن متشابهٌ ومحكمٌ لا كائنٌ عليهما، وقد[420] يناقش في كون التقدير ما ذكره، كيف وإنَّ محلَّ المجرور إذا كان منصوبًا وكان مبدلًا منه من هذه الجهة[421] لم يكن لتقدير الجار داخلًا في[422] البدل مجال،[423] لأنَّه إنَّما تبعه من حيث إنَّه منصوب لا من حيث مجرور، وما نُقل عنه رحمه الله في الحواشي في توجيهه ذلك أنَّ المحقِّقين على أنَّ المنصوب المحل إنَّما هو المجرور وحده، فالتابع للمحلِّ بمنزلة الواقع بعد حرف الجر، ألا ترى أنَّ غورًا في قوله: يذهبنَّ في نجد وغور إنَّما يرى[424] بمعنى في غور بعد ظهر ما [14/أ] فيه ممَّا ذكرنا أنَ تابع المحلِّ المنصوب إنَّما يتبع[425] من حيث إنَّه منصوب وبهذا الاعتبار ليس واقعًا بعد حرف الجر بل معمولًا للناصب فلا يكون تابعه واقعًا بعد حرف الجر، وأمَّا كون غورًا بمعنى غائر فلكونه ظرفًا.[426]

وغاية ما يمكن أن يقال: إنَّ عرضه[427] رحمه الله ممَّا ذكر من التقدير بيان المعنى، وتقرير المقصود لا تقدير اللفظ، ولا خفاء أنَّ المجرور واقعٌ بعد حرف الجرِّ معنىً، وإن اعتبر انتصابه فإنَّ هذا الاعتبار إنَّما ينافي وقوعه لفظًا بعده، مثلًا إذا قلت: مررت بزيدٍ وعمروٍ، فإنَّ عمرًا المعطوف على محلِّ

---

[420] ب، قد.

[421] ب، هذا الوجه.

[422] ب، على.

[423] ب، محال.

[424] ب، عائدٍ.

[425] ب، يتبعه.

[426] علي بن محمد الشريف الجرجاني، الحاشية على الكشاف، مح: رشيد بن عمر أعرضي، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت.)، ص86.

[427] ب، غرضه.

يزيد المنصوب، وإن لم يكن بحسب اللفظ واقعًا بعد الجار، لكونه في اللفظ منصوبًا بالنَّاصب، أعني جاوزت، لكنَّه بحسب المعنى واقعٌ بعده البتَّة، فإنَّ المعنى ومررت بعمروٍ هذا، وربَّما يناقش في فساد ما ذكر من التقدير بأنَّه لا شكَّ في صحَّة أن يقال: القرآن على قسمين متساويين[428] ومحكم على إبدالهما من قسمين، مع أنَّ التقدير في[429] القرآن على[430] متشابهٍ ومحكمٍ،[431] ويمكن دفعه بأنَّه لا شكَّ أنَّه لا يحسن أن يقال: الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، كما يحسن أن يقال: هي على ثلاثة أقسام، ولعلَّ السرَّ فيه أنَّ كونها على اسمٍ وصاحبيه يتبادر إلى الفهم منه كونها[432] غيرها، لكنَّها[433] ولو اعتبر[434] عنها بالأقسام صحَّ كونها عليها الأنهار،[435] باعتبار مفهوم القسمة فيها غير الكلمة باعتبار القسمة فيه[436] بالضرورة التغاير بحقٍّ من[437] المقسم، والقسم لا يلزم صحَّة وقوع البدل حيث يقع المبدل، بدليل جواز نحو: زيد لقيت علامة رجلًا صالحًا، بإبدال رجلًا من الضمير، فلا يلزم من جواز الأبدال فيما ذكر، كون التقدير ما ذكروا منها، بحيث[438] وهو أنَّ الجار والمجرور في محلِّ النصب على الحال، والمنصوب المحل إنَّما هو مجموع الجار والمجرور الذي هو الحال لا نفس المجرور،[439] وأمَّا ما ذكره صاحب[440]

---

[428] ب، متشابه.

[429] ب، حينئذٍ.

[430] ب + قسمين.

[431] ب + على إبدالهما من قسمين.

[432] ب، كونه.

[433] ب + هي هي.

[434] ب، عبر.

[435] ب، لأنها.

[436] ب – فيه.

[437] ب، بين.

[438] ب، بحث.

[439] محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود أبو عبد الله الكافِيَجي، *شرح قواعد الإعراب للكافيجي*، (د. م. د. ن. د. ت.)، 88/1؛ محمد بن مصطفى القُوجَوي شيخ زاده، *شرح (قواعد الإعراب لابن هشام)*، مح: إسماعيل إسماعيل مروة، ط1، (دمشق، بيروت: دار الفكر، 1995م)، ص74.

اللباب[441] أنَّ المنصوب المحل هو المجرور، فقد ذكره في المفعول به بالواسطة،[442] ولا خفاء أنَّ المفعول به إنَّما هو نفس المجرور [14/ب] فيكون هو المنصوب المحل بالمفعوليَّة، وأمَّا الحال هنا فليس نفس المجرور؛ بل المجموع، فالمنصوب المحلِّ على الحالة[443] هو المجموع، فإذا أبدل من المحلِّ هنا لم يلزم وقوع البدل بعد الجار معنى، ويمكن أن يقال: إنَّه رحمه الله لم ينف البدليَّة عن محلِّ الحال حتَّى يتَّجه[444] هو المجموع، فلا يلزم ما ذكر؛ بل أنَّه أثبتها حيث اعتبر إبدالٌ[445] من الحال، والبدل يكون عن محلِّه، وأنا نفي البدليَّة عن محلِّ المجرور وأنَّه ظاهر الاستقامة، لأنَّ المجرور مفعولٌ به بواسطة بالنسبة إلى المتعلَّق المقدَّر، فلو كان بدلًا عن محلِّ المجرور لكان بدلًا عن المفعول به بواسطة لا عن الحال، فيلزم وقوعه بعد الجار.

قوله: (وضمير بينهنَّ للسور والآيات)، يحتمل أن تكون السُّور بين السور وبين الآيات، يكون التمييز بين السور وبين الآيات، وأن يكون التمييز بين السُّور بعضها عن بعض وعن الآيات كذلك،[446] ولا يخفى فساد الأوَّل؛ لأنَّ المميَّز بين السُّور[447] والآيات ليس هو الفصول والغايات،[448]

---

[440] أَبُو الْبَقَاء العكبري عبد الله بن الْحُسَيْن بن عبد الله بن الْحُسَيْن الإِمَام الْعَلامَة محب الدّين أَبُو الْبَقَاء العكبري الْبَغْدَادِيّ الْأَزجيّ الضَّرِير النَّحْوِيّ الفرضي الْحَنْبَلِيّ (ت: 616هـ): وبرع فِي الْفِقْه وَالْأُصُول وَحَازَ قصب السَّبق فِي الْعَرَبيَّة أضرّ فِي صباه بالجدري وَكَانَ إِذا أَرَادَ أَن يصنف شَيْئا أحضرت إِلَيْهِ مصنفات ذَلِك الْفَنّ وقرئت عَلَيْهِ فَإِذا حصل مَا يُرِيد فِي خاطره أملاه وَكَانَ يُقَال أَبُو الْبَقَاء تلميذ تلامذته وَقَالَ الشّعْر وَقَالَ جَاءَ إِلَيّ جماعةٌ من الشَّافِعِيَّة وَقَالُوا إنتقل إِلَى مَذْهَبنَا ونعطيك تدريس النَّحْو واللغة بالنظامية فَقلت لَو أقمتموني وصببتم الذَّهَب عَليّ حَتَّى واريتموني مَا رجعت عَن مذهبي. صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، *الوافي بالوفيات*، مح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، (بيروت دار إحياء التراث، 2000م)، 73/17.

[441] اللباب، في علل البناء والإعراب في النحو: لأبي البقاء: عبد الله بن حسين العكبري، النحوي (ت: 616هـ). حاجي خلفية، *كشف الظنون*، 1543/2.

[442] لم أجد اللفظ، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، *اللباب في علل البناء والإعراب*، مح: عبد الإله النبهان، ط1، (دمشق: دار الفكر، 1995م)، ص159.

[443] ب، الحالية.

[444] ب + أن منصوب المحل.

[445] ب، إبداله.

[446] ب، يكون التمييز عن السورة وبين الآيات كذلك.

قال على معنى وصل[449] ضمير بينهنَّ للآيات، والفصول الوقوف والغايات فلذلك حال على معنى، وقيل: ضمير[450] أواخر الآي وليس بذلك، لأنَّ الوقوف ليست مميَّزًا[451] بين الآيات إلَّا على معنى بعيد.

قوله: (من قصر الموصوف على الصفة)، أي هذا التركيب من هذا القصر على الاصطلاح[452] بعد إلَّا والمقصور ما قبلها، فإذا قلت: ما الانطلاق إلَّا لذلك، لم يكن قصر الموصوف على الصِّفة، ولو جعلته من قصرها عليه على معنى أنَّ حاصله قصر الانطلاق على زيدٍ لم يوافق الاصطلاح، ونظير الصِّفة ذلك ما قالوا في قوله: قصر تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾[453] أنَّه من قصر الموصوف على الصفة دون عكسه.[454]

(والمعنى أنَّ المذكورات إشارةً إلى أنَّ القصر إضافيٌّ)، أي المذكورات مقصورٌ[455] على كونها صفات المحدث غير متجاوزةٍ إلى كونها صفات القديم، وإن كان لها صفاتٌ أخر غير كونها صفات المحدث،[456] ولو كان يصحُّ جعله من قصر الصِّفة على الموصوف وكان[457] القصر حقيقيًّا، وكان[458] لذلك ذهب

---

[447] ب، السورة.

[448] ب + فلذلك.

[449] ب، وقيل.

[450] ب – فلذلك حال على معنى وقيل: ضمير.

[451] ب، مميزه.

[452] ب + وأما جعله من قصر الصفة على الموصوف فلا يستقيم على الاصطلاح لأن المقصور عليه هو ما وقع.

[453] (الكافرون 6/109).

[454] ب + قوله.

[455] ب، مقصورةٌ.

[456] ب – غير متجاوزة إلى كونها صفات القديم وإن كان لها صفات أخر غير كونها صفات المحدث.

[457] ب، كان.

[458] ب، وكأنَّه.

إليه من ذهب. قوله: بناءً على أنَّه لا قدم سوى الواجب، هذا دليل على إسلام الأمصار[459] للحدوث، يعني إنَّ كلَّ ممكن حادثٌ، إذ لو كان قديمًا لكان واجبًا، بناءً على أنَّه لا قديم سوى الواجب، فيلزم [15/أ] وجوب الممكن. قوله: ولا معنى للحادث إلَّا المسبوق بالعدم، يتزامن[460] ظاهره أنَّ قصده إلى بيان أنَّ الاستدلال المذكور يفيد مستوفية[461] الكتاب بالعدم بماء[462] على أنَّه لزم الحدوث من الإمكان، والحدوث لمعنى المستوفية[463] بالعدم، ولو كان له معنىً آخر فلا يضرُّ، لأنَّ هذا المعنى هو المتنازع دون المعنى الآخر، ولا يخفى ما فيه لأنَّ الإمكان ليس مستلزمًا للفظ الحدوث حتَّى يفيد تفسير معناه، وكون المعنى[464] غير محلِّ النزاع، وهذا المعنى محلُّه لا يوجب استلزام الإمكان لهذا[465] المعنى دون الآخر، فالوجه أن يحمل على أنَّ قصده أنَّ الإمكان أن يستلزم المستوفية[466] بالعدم، ووجه إطلاق الحدوث مطلقًا عليها أنَّه ليس معناه إلَّا أتاها،[467] ولو كان له معنىً آخر لكنَّه لَمَّا كان هذا المعنى هو المتنازع كان هو المراد به، وإذا لم يكن المذكورات صفة للقديم[468] إنَّما يصيب مجزء[469] إذا لم يثبت سابقًا أنَّها من صفات المحدث[470] بالدليل.[471]

---

459 ب، استلزام الإمكان.

460 ب، يتراءى.

461 ب، مسبوقية.

462 ب، بناءً.

463 ب، بمعنى المسبوقية.

464 ب، الأخير.

465 ب، بهذا.

466 ب، المسبوقية.

467 ب، إياها.

468 ب، القديم.

469 ب، مجزه.

470 ب + بل إنها ليست م صفات القديم لكنه أثبت سابقًا كونها صفات الحادث.

471 ب + قوله.

(لكن الخصم ينازع)، هذا إبداع[472] في مقدِّمة استدلال[473] عليها المعلَّل، وأنَّه ليس من دأب المناظرة إلَّا أن يقال: إنَّ قوله: وإنَّه لا قديم سوى الواجب كالبدل أو التفسير،[474] بل يقول: سوى الواجب وصفاته فيه أنَّه يشعر بأنَّ نزاع الخصم في أنَّ لا قديم سوى الواجب، بناءً على أنَّه يجوز أن يكون القديم صفة الواجب ومن سواه أنَّه[475] لا يناسب مذهب الخصم؛ لأنَّ الصفات عنده ليس سوى الواجب كأنَّها[476] ليست عينها؛[477] بل كان المناسب لمذهبه أن يقول: ما ذكر من الدليل على استلزام الإمكان للحدوث من أنَّه لا قديم سوى الواجب، لا يستلزم المدعى لجواز أن يكون الممكن قديمًا ليس غير الواجب، ولا عينه كصفاته، فلا يلزم من انتفاء القديم عن غير الواجب حدوث كلِّ ممكنٍ، لجواز أن لا يكون الممكن غير الواجب ولا عينه، فيكون قديمًا ولا يكون واجبًا كصفاته، ويمكن أن يقال: لَمَّا أراد المستدلُّ بسوى الواجب في قوله: ولا قديم سوى الواجب ما لا يكون عينه، لا المعنى الذي اصطلح عليه الخصم، إذ لو لم يوجد بهذا المعنى بل بمصطلح الخصم [15/ب] لم يتمَّ الدليل، فاعتبر نزاع الخصم على موافقة إرادة المستدلِّ.[478]

فإن قيل:[479] محجوج[480] لما ادَّعى أنَّ كلَّ ممكن حادثٌ، واستدلَّ عليه بأنَّه لا قديم سوى الواجب، ونازع الخصم في الدليل لم يستقم جعله محجوجًا بإقامة دليلٍ آخر على هذه المقدِّمة؛ بل ينبغي أن يكون ذلك بإقامة الدِّليل على الدليل المتنازع فيه، ولو لم يقم الدليل سابقًا على أنَّ كلَّ ممكنٍ

---

472 ب، انزاع.

473 ب، استدل.

474 ب + قوله.

475 ب، وأنه.

476 ب، كما أنها.

477 ب، عينه.

478 ب + قوله.

479 ب + هو.

480 ب + يقال.

حادثٌ، واعتبر نزاع الخصم في هذه المقدِّمة صحَّ جعله محجوجًا بإقامة دليل عليها، ولا مخلص إلَّا بأن يجعل دليل المقدِّمة بواسطة نزاع الخصم فيها كالعدم، فكأنَّ المقدِّمة نفسها صارت متنازعًا فيها، أو بجعل أنواع فيها[481] والأوجه أن يراد بكونه محجوجًا أنَّه لا ينفعه النِّزاع، لأنَّ على هذه المقدِّمة دليلًا آخر لا يجري فيه النزاع.[482]

(دالٌّ في[483] غير الصفات)، ذكر في السؤال ثلاث مقدِّمات: إحداها كلُّ ممكن مستندٌ إلى الواجب، والثانية أنَّ الإسناد[484] ليس إلَّا باحثًا[485] كما يشير إليه إيثار لفظ المتوسط، أي حصر الإسناد[486] في طريق الاختبار، إما[487] هو في غير الصفات، لأنَّهم ذكروا أنَّ إسناد[488] الصفات إلى الذات بطريق الإيجاب وإلَّا لزم حدوثها، إنا اخترنا[489] الوسطى للإشارة إذ[490] يجوز رجعها إلى الأولى للقطع بإسناد[491] الصفات إلى الذات عندهم ولا إلى الأخيرة، لأنَّه وإن أورد بعض الأذكياء مناقشةً في تلك المقدِّمة لكنَّها لا تخصُّ الصِّفات ولا توافق مذهبهم أصلًا.[492]

---

[481] ب، النزاع في دليلها كالنزاع.

[482] ب + قوله.

[483] ب، ذاك من.

[484] ب، الاستناد.

[485] ب، بالاختيار. ب + والثالثة أن أثر المختار حادثٌ والظاهر أنَّ اسم الإشارة إشارةٌ إلى وسطها.

[486] ب، حقه الاستناد.

[487] ب، الاختيار إنما.

[488] ب، استناد.

[489] ب، وإنما أخبرنا.

[490] ب + لا.

[491] ب، باستناد.

[492] ب + قوله. | التفتازاني، *شرح المقاصد*، 75/2.

(فلا يكون القرآن إلَّا ذلك الحادث)، ومتى قيل: إنا نلزم[493] ذلك لو أثبت[494] أنَّه ليس قرآن سوى موصوف بعد الصفات[495] أنَّ كلَّ ما هو قرآن موصوفٌ بها وليس فليس يقال: زائد القرآن إمَّا كلامٌ لفظيٌّ أو نفسيٌّ نزع الخصم، وإذا لم تثبت هذه الصفات المجزأة على القرآن للنفسيِّ يعني اللفظيّ، وأيضًا[496] قد سبق أنَّ القرآن إنا[497] ثبت بالشرع، وما ثبت بالشرع ما ثبت بالشرع إلَّا موصوفاتها،[498] فلا يكون القرآن إلَّا الموصوف بها.[499]

(لأنَّ ذلك في الأوَّليَّة الزمانيَّة للوجود) بمعنى أنَّ ثبوت الأوَّل الزمانيّ لوجود الشيء ويدلُّ على حدوثه؛ لأنَّ معناه أن يكون شيء أوَّل بحسب الزمان بالنسبة إلى وجود[500] ذلك الشيء، بأن يكون [16/أ] مقدَّمًا عليه بالزمان، فيكون هذا الوجود منتفيًا في زمان وجود الشيء الأوَّل بالضرورة، وما ذكره من الاستدلال بأنَّ ما له أوَّلٌ وآخرٌ حادثٌ ضرورةً ذكره المولى الرازي،[501] وقد يوجَّه بوجه لا يرد

---

493 ب، إنما يلزم.

494 ب، ثبت.

495 ب + أو.

496 ب – زائد القرآن أمّا كلام لفظيٌّ أو نفسيٌّ نزع الخصم وإذا لم تثبت هذه الصفات المجزأة على القرآن للنفسيِّ يعني اللفظيّ وأيضًا.

497 ب، إنما.

498 ب، موصوفٌ بها.

499 ب + قوله.

500 ب، لوجود.

501 مُحَمَّد بن مُحَمَّد الرَّازِيّ الشَّيْخ الْعَلامَة قطب الدّين الْمَعْرُوف بالتحتاني (ت 766هـ): إِمَام مبرز فِي المعقولات اشْتهر اسْمه وَبعد صيته حكيم، منطقي، عارف بالتفسير والمعاني والبيان والنحو والعلوم الشرعية. أخذ بدمشق عن العضد وغيره، وكان ذا مال وثروة، وتوفي بدمشق في ذي القعدة، ودفن بسفح قاسيون. من تصانيفه: شرح الشمسية في المنطق وسماه تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية، حاشية على الكشاف للزمخشري في تفسير القرآن، شرح مطالع الانوار للارموي في المنطق وسماه لوامع الاسرار، شرح الاشارات لابن سينا في المنطق والحكمة، ولطائف الاسرار في المنطق. تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، *طبقات الشافعية الكبرى*، مح: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، ط2، (د. ت.، هجر للطباعة، 1413هـ)، 374/9؛ عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، (بيروت: مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، د. ت.)، 215/11.

عليه ما ذكره رحمه الله: وهو أنَّ ما[502] له أوَّل وآخر يكون مركَّبًا ومتحيِّزًا، فيكون ممكنًا فيكون حادثًا، وفيه أن يرتِّب الحدوث بالضرورة على ثبوت الأوَّل والآخر وما[503] يأبى هذا التوجيه.[504]

قوله: (بزيادة وينبغي صرف للقدرة)، يدلُّ عليه صنعة الاختراع الدالُّ على الاضطراب والإعمال في الكشف المخترع في الأصل ما روعي تأنُّق في جرع، أي شقة، ثمَّ قيل: لما شيد[505] الرجل من قولٍ أو فعلٍ، لأنَّه مشقوقٌ خاطره، واختراع الله شقة الكائن عن العدم، واستعمال ما يدلُّ على الاضطراب بالنسبة إليه تعالى للنظر[506] إلى كمال الصنع وجوه[507] المصنوع لا إلى حاجة الصانع تعالى إلى تأنُّق وإعمال في إحداثه، فالظاهر أنَّ مراده رحمه الله بيان معنى المخترع بحسب الأصل، لا أنَّ معنى مخترع الله تعالى مطلقًا،[508] ذلك لعدم استقامة وإلَّا[509] بيان معنى المخترع مطلقًا، لعدم جريانه في بعض مراده[510] وهو مخترع الله، اللهمَّ إلَّا أن يقال: معنى زيادة السعي صرف القدرة، فعطفه عليه للتفسير فحينئذٍ يستقيم في مخترع الله.

قوله: (بل بحسب الوجوه قيام[511] الدليل على أنَّ كلَّ قديم أوَّل وعكسه كلِّيًّا)، أمَّا الأوَّل فلأنَّ عدم أوَّليَّة القديم إمَّا بانتفاء الجزء الأوَّل من معناهما، أعني عدم المسبوقيَّة بالغير فيلزم كونه مسبوقًا بالغير

---

[502] ب + يكون.

[503] ب، ربما.

[504] قطب الدين التحتاني، حاشية القطب التحتاني على الكشاف، (مخطوط، مكتبة فيض الله)، [95/أ].

[505] ب، ينشئه.

[506] ب – بالنسبة إليه تعالى للنظر.

[507] ب، وجودة.

[508] ب — مطلقًا.

[509] ب، ولا.

[510] ب، أفراده.

[511] ب، الوجود وقيام.

فيكون حادثًا ضرورةً، وإمَّا بانتفاء الجزء الثاني أعني السابقيَّة على الكلِّ،[512] أي كلُّ ما عداه، فإمَّا أن يكون مسبوقًا ببعضه فيلزم حدوثه، وإمَّا أن يكون مقارنًا لبعضه فيلزم بعدد[513] القدماء المتغايرة، وإمَّا الثاني فلأنَّ السابق على جميع ما عداه لو كان حادثًا يلزم انتفاء القديم، وإلَّا لزم مقارنة القديم للحادث[514] الموجود.

اعترض[515] بأنَّ قوله: ووسم[516] كلَّ شيء سواه بالحدوث عن العدم، لا يصحُّ عن[517] أهل السنَّة لقدم الصفات عندهم، ولا عند المعتزلة [16/ب] لأنَّ العدم والأحوال والممكنات التي لم يوجد بعد أشياء مع عدم حدوثها عن العدم، وأجيب بوجهين:

أحدهما: أنَّ بعض المعتزلة على أنَّ هذه الأصول ليس[518] أشياء، لأنَّ الشيء عندهم هو الموجود، ولعلَّ المصنِّف منهم،[519] وردَّه صاحب الكشف بأنَّ المصنف صرَّح في النصِّ[520] والأنعام بأنَّ الشيء يصحُّ[521] على المحال والمستقيم،[522] وأجيب بأنَّه يجوز أن يكون تصريح المصنف[523] بناءً على مذهب البعض لا على مذهبه، ومثله كثير في هذا الكتاب، وفيه أنَّ الظَّاهر أنَّ تصريحه به من غير نسبةٍ

---

[512] ب – فيكون حادثًا ضرورة، وإمَّا بانتفاء الجزء الثاني أعني السابقيَّة على الكلِّ.

[513] ب، تعدد.

[514] ب + أو تأخر عنه وفساده ظاهرٌ لكن القديم موجود لما دلَّ عليه الدليل، قوله ومعنى الشيء.

[515] ب + على المصنف.

[516] ب، وسم.

[517] ب، عند.

[518] ب، الأمور ليست.

[519] عبد الملك بن عبد الله الجويني إمام الحرمين، *الإرشاد الى قواطع الادلة في أصول الاعتقاد*، مح: محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد، (مصر: السعادة، 1950م)، ص34؛ الرازي، مفاتيح الغيب، 310/26.

[520] ب، البقرة.

[521] ب، يقع.

[522] الزمخشري، *الكشاف*، 178/1.

[523] ب – المصنف.

على[524] أحدٍ،[525] وإن ككان[526] عامًّا لكنَّه يقدمنا بالمستقيم لقرينة الحدوث عن العدم،[527] كما قيَّد به في قوله تعالى: ﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (البقرة 20/2)، بقرينة ما علم أنَّ القدرة إنَّما اللُّغة من أنَّ غير الشَّرع ما لا يكون عينه، فتكون الصِّفة عن الذات، وأمَّا الاصطلاح على تفسير الغير ممَّا لا تدخل[528] الصِّفة[529] بالنسبة إلى الذات فليس المصنف عليه.

قوله: (زيادة تصريح بها)،[530] قصد أن تعتدَّ بها[531] قصد أمر الحدوث، فظاهر[532] كمال ما ذكر من أوصاف القرآن وجلالها، فوجهه أنَّه لا[533] وصف القرآن بها، أشعر مقتضى المقام إلى جلاله مقترنًا، ورفع[534] رتبها إجمالًا ففصَّل[535] في هذا البدل أنَّ اتِّصافه بها لأجل أن يكون كاملًا في معناه، بسطوع تبيانه فصل في هذا البدل،[536] ومعناه وافيًا بها[537] قصد به بقطعيَّة الإهانة[538] إلى آخر ما ذكر[539] الفوائد.

---

524 ب، نسبته إلى.

525 ب + نفسيًا أو إجمالًا بناءً على مذهبه فالعدول عنه من غير ضرورة عدولٌ عن الحق والثاني أنَّ الشيء إن كان.

526 ب، كان.

527 ب، الحدث.

528 ب + فيه.

529 ب، الصغير.

530 ب، بما.

531 ب – تعتد بها.

532 ب + لأن الإنشاء أتم دلالةً على الحدوث وأوفى بتأديته وإن قصد.

533 ب، لما.

534 ب، قدرها ورفعة.

535 ب، معضل.

536 ب – فصل في هذا البدل.

537 ب، بما.

538 ب، بتضمنه برهان.

539 ب + من.

وقوله: (دلالةً[540] على أنَّ[541] الإبدال)، على عكس ما ذكر أوضح، فالوجه أن يجعل بالرفع عطفًا على قوله: نزل أي قوله: إنشاء بعد قوله: أنزل، معنى[542] بقدم الإنشاء[543] على الإنزال دلالة على ما ذكر، قيل: ليس المذكور مجرَّد الإنشاء حتَّى يكون الإنزال أدخل في النعم منه؛ بل الإنشاء المقيَّد بالقيود المذكورة من سطوع تبيانه وقطعيَّة برهانه ونطقه بيِّنات وحجج، وكونه معناها للمنافع الدينيَّة والدنياويَّة، أي لغير[544] ذلك، يقال: لا خفاء أنَّ الأحوال المذكورة المقيَّدة للقيود مقارنةً للإنشاء، ولذا[545] يجعل أحوالًا مقدَّرةً؛ بل هذه أوصاف الكتاب تحصل وتظهر بعد الإنشاء[546] فضلًا عن[547] أن يدخل في مفهوم[548] اعتباره مجرَّدًا عنها، فإنَّ[549] اعتبر مجرَّدًا عنها فالآخر[550] ظاهرٌ، وإن اعتبر مقرونًا بها فيقال: كلٌّ من الإبدال[551] والإنشاء قد قُيِّد بأوصافٍ [17/أ] كماليَّةٍ للقرآن[552] بكونه نعم باعتبارها، وأنَّها سنن[553] ذلك بوصول القرآن إلينا، والإبدال أدخل فيه من الإنشاء وهو ظاهرٌ.

---

[540] ب، ودلالة.

[541] ب + الإنزال إن جعل بالنصب عطفًا على قوله: زيادة، تصريحٌ بتوجه عليه أن دلالة.

[542] ب، مع.

[543] ب، الإيثار.

[544] ب، غير.

[545] ب، وكذا.

[546] ب + فلا مقارنة.

[547] ب — عن.

[548] ب، مفهومه. ب + فيجوز.

[549] ب، فإذا.

[550] ب، فالأمر.

[551] ب، الإنزال.

[552] ب، القرآن. ب + بكون.

[553] ب، وإنما يتعين.

قوله: (على تضمين معنى الجعل والتصيُّر)،[554] قيل: إنَّه يقتضي أن يكون[555] كتابًا شيءٌ آخر حتَّى يصير كتابًا، ودفع بأنَّ معنى التصيُّر جعله على هذا الوجه لا نقله من وجهٍ آخر إليه، كما يقول: صيَّر الله تعالى البعض سعيدًا والبعض شقيًّا على معنى خلقهم كذلك، وسيأتي من كلامه رحمه الله أنَّه صحَّ جعل خلقهم أمواتًا إماتةً لما[556] صحَّ أن يقال: سبحان من صغَّر فم البعوضة، وكبَّر جسم الفيل.

قوله: (استعارةً مكنيَّةً)، شبَّه الزمان بشخصٍ له وجهٌ، فأثبت الوجه تخييلًا، مثل[557] فعل هذا لا يعقل للبقاء على وجه الزمان معنى، يقال: إذا كان إثبات الوجه على وجه التخييل كان البقاء على وجهه أيضًا، كذلك وليت شعري ماذا غفل هذا العامل[558] من إنشاب أظفاره[559] للمنيَّة تعلُّقها وحلولها، فكذلك قصد[560] ههنا من البقاء على وجه الزمان دوام الظهور على ظاهره إبقاؤه[561] في امتداده.[562]

(أو الوجه مستعار) يعني أنَّ الوجه استعارةً مصرَّحةً، شبَّه الظَّاهر المكشوف من الزمان بالوجه فأطلق عليه، ويحتمل أن يريد بالاستعارة معنى التجوُّز مطلقًا، فيحمل على المجاز المرسل بناءً على أنَّ الظُّهور لازم للوجه ثمَّ الظَّاهر المكشوف من الزمان ما يفهم[563] كلَّ أحدٍ، ويعرفه منه وهو وجوده[564]

---

554 ب + قوله.

555 ب + فعل كونه.

556 ب، كما.

557 ب، قبل.

558 ب، القائل.

559 ب، أظفار. ب + المنية في أنشبت المنية أظفارها فكما قصدته من إنشاب الأظفار.

560 ب، فكذا أقصد.

561 ب، وبقاؤه.

562 ب + قوله.

563 ب، يفهمه.

564 ب، وجوه.

الظاهر على الأيَّام، وبوقت[565] الأمور به الأقوام، والباطن منه ماهيَّته، وهذا ما قالوا: إنَّ الزمان ظاهر الآنيَّة وخفي الماهيَّة، فإن قيل: الوجه بمعنى الظاهر حقيقةً يقال: وجه الأرض لظاهرها، فإنَّ تحقيق الظَّاهر في الزمان حقيقةٌ على ما بيَّنَّا فلا مجاز في الكلام أصلًا، وإلَّا كان إثبات الظَّاهر له مجازًا، فيكون الكلام حينئذٍ مكنيَّةً وتخييلًا تشبيهًا للزمان بما له ظاهرٌ وباطنٌ، فلا يكون هذا وجهًا آخر عبر[566] المكنيَّة والتخييل كما ذكره رحمه الله، يقال:[567] إنَّ استعمال الوجه بمعنى الظاهر [17/ب] مجاز في الأساس من المجاز هذا هو وجه الثوب،[568] فالكلام استعارةٌ مصرَّحةٌ أو مجازٌ مرسلٌ كما ذكرنا، وقد يوجَّه بأنَّه وإن سلم أنَّ الظاهر للزمان مجازٌ، ويكون الكلام مكنيَّةً وتخييلًا، فهذا مكنيَّةٌ وتخييلٌ على وجهٍ آخر غير الوجه السَّابق، فإنَّه مبنيٌّ على تشبيه الزمان بشخصٍ له وجهٌ، وهذا على تشبيهه بشيء له ظاهرٌ وباطنٌ، وفي إطلاق المكنيَّة والتخييل في الوجه الأوَّل بعض نبوَّة عن ذلك اللهمَّ إلَّا أن يقال: كون الوجه بمعنى العضو أمرٌ ظاهرٌ يتبادر الذهن إليه من إطلاقه، وأنَّه يوجب كون المكنيَّة والتخييل بناءً على تشبيهه بشخصٍ له وجهٌ فلذا أطلق في الأوَّل.

قوله: (حال من فصحائهم أو بلغائهم)، إمَّا[569] يراد بالبلغاء ما سبق ذكرهم من الفصحاء، بناءً على أنَّه كثيرًا ما يطلق الفصاحة على البلاغة، أو يراد بهم صنفٌ من الفصحاء على ما اصطلحوا عليه أنَّ البليغ أخصُّ،[570] فعلى الأوَّل يكون تجويز الحالة عن كلٍّ منهما ظاهرٌ، أو إن كان عن الثاني أقرب لفظًا، وعلى الثاني تكون الحالة عن الثاني أقرب لفظًا ومعنىً، أمَّا لفظًا فظاهرٌ، وإمَّا معنى فلأنَّ

---

[565] ب، ويوجب.

[566] ب، غير.

[567] ب + الظاهر.

[568] الزمخشري، *الأساس*، 322/2.

[569] ب +أن.

[570] نصر الله بن محمد بن محمد الجزري ابن الأثير، *المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر*، مح: محمد محي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 1420هـ)، 84/1.

فائدة هذه الحال دفع ما عسى تختلج في خاطر متوهِّم أنَّه يجوز أن يكون الإعجاز لقلَّتهم،[571] فإنَّه يتصوَّر أن يغلب أحدٌ من جمعٍ قليلٍ[572] على الباقي، ولا تحكم العادة بامتناعه، فينبغي أن تفيد هذه الحال كثرة كلٍّ من الفصحاء والبلغاء، وإذا جعل حالًا عن الأوَّل لم يفد كثرة البلغاء، إذ لا يلزم من كثرة أفراد النوع كثرة آحاد الصنف، بخلاف ما إذا جعل حالًا عن الثَّاني فإنَّه يفيد كثرة البلغاء صريحًا وكثرة الفصحاء دلالةً، ويمكن أن يقال: هذا من باب التنازع على اعتبار تنازع لم يتقيَّد[573] ولم ينهض في هذه الحال، فإذا عمل الأوَّل في هذه الحال[574] باعتبار جعلها حالًا عن الفصحاء، اعتبر حذفها في الثاني على ما هو ما عدَّه[575] التنازع في المفعول وما يلحقه،[576] وأمَّا جعلها حالًا عن الفصحاء والبلغاء معًا [18/أ] أو عن فاعل لم يتقيَّد[577] ولم ينهض معًا، فالظَّاهر امتناعه لاستلزامه اجتماع عاملين على معمولٍ واحدٍ، وبهم[578] يجرون العوامل النحويَّة[579] مجرى المؤثِّرات الحقيقيَّة، واجتماع مؤثِّرٍ[580] على ما أثر واحدٌ ظاهر الامتناع،[581] اللهمَّ إلَّا أن يجعل هذا على مذهب الفرَّاء[582] على ما نُقل عنه من كون

---

[571] ب، لغلبتهم.

[572] ب، قيل.

[573] ب، يقصد.

[574] ب – فإذا عمل الأوَّل في هذه الحال.

[575] ب، قاعدة.

[576] ب — وما يلحقه.

[577] ب، يقصد.

[578] ب، وهم.

[579] ب – العوامل النحويَّة.

[580] ب، مؤثرين.

[581] نور الدين عبد الرحمن الجامي، *الفوائد الضيائية (هو شرح الجامي لكافية ابن الحاجب)*، مح: إلياس قبلان، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت.)، ص143.

[582] الفَرَّاءُ أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بنُ زِيَادٍ الأَسَدِيُّ (ت: 207هـ): العلاَّمة، صاحب التَّصانيف، أبو زكريَّا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسديُّ مولاهم، الكوفيُّ، النَّحويُّ، صاحب الكسائيِّ. ورد عن ثعلبٍ: أنَّه قال: لولا الفرَّاء، لما كانت عربيَّة، ولسقطت؛ لأنَّه خلَصها، ولأنَّها كانت تتنازع ويدّعيها كلُّ أحدٍ، ولما أملى كتاب معاني القرآن، اجتمع له الخلق، فكان من جملتهم ثمانون قاضيًا، وأملَّ الحَمْد، في مائة ورقةٍ. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 118/10.

الفاعل فيما إذا تنازع الفعلان فيه أنَّه فاعلٌ لهما جميعًا،[583] ولا يبعد أن يؤخذ[584] من لم يتقيَّد[585] ولم ينهض قدرٌ مشتركٌ بينهما، وهو تركه التعرُّض، ويجعل هذا المشترك عاملًا، وإذا عرفت ما ذكرنا من فائدة هذه الحال عرفت وجه رجوع ضمير أنَّهم للبلغاء والفصحاء خاصَّةً، إلَّا أنَّ الواو لا يناسب ما قدم من الحالة[586] عن الفصحاء أو البلغاء وإنَّما يناسبه كلمة أو[587] والأمر فيه سهلٌ عند الأصل، وأمَّا وجه[588] ضمير اشتهارهم على[589] جنس العرب فهو أنَّ الاشتهار لا يخصُّ البلغاء والفصحاء ولا داعي إلى تخصيصه بهم.

وقوله رحمه الله: (ينبغي أن يكون لا يخلو عن تلويحٍ[590] إلى ضرب مانعٍ عنه)، وهو لزوم ذلك[591] النظم وانتشار الضمائر، فإنَّ الظَّاهر أنَّ ضمير منهم للفصحاء والبلغاء، فكذا[592] أن يكون ضمير اشتهارهم، وكان المناسب أن يتعرَّض لاختلاف المرجع بين ضمير منهم وضمير اشتهارهم؛ لأنَّه هو الموجب للانتشار، وقد يدفع المانع بأنَّ مرجع ضمير منهم ليس الفصحاء[593] والبلغاء مطلقًا؛ بل

---

[583] عبد الله بن يوسف ابن هشام، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، مح: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط6، (دمشق: دار الفكر، 1985م)، 636/1.

[584] ب، يوجد.

[585] ب، يقصد.

[586] ب، الحالية.

[587] ب، أمر.

[588] ب + رجوع.

[589] ب، إلى.

[590] ب، بلوغ.

[591] ب، فك.

[592] ب + ينبغي.

[593] ب، للفصحاء.

فصحاء العرب وبلغائهم فرجع[594] ما بعده من الضَّمير إلى العرب لا يوجب انفكاك النظم، ولا يصفو عن شوب.

ويحتمل أن يكون قوله: ينبغي، إشارةً إلى رجحان ما ذكره وجواز خلافه مع المرجوحيَّة، أمَّا الجواز فظاهرٌ، وأمَّا[595] المرجوحيَّة فلأنَّ اتِّحاد ضمير منهم واشتهارهم إمَّا برجوع كليهما إلى الفصحاء والبلغاء أو إلى العرب،[596] وعلى الأوَّل فوجه المرجوحيَّة ما ذكرنا من عدم اختصاص الاشتهار بهم، [18/ب] وعدم الداعي إلى تخصيصه بهم، وعلى الثَّاني هو أنَّ نفي التعرُّض عن غير الفصحاء والبلغاء لا يناسب المقام.

وقوله: (وحقيقته متركِّبين)، إشارةً إلى أنَّه لا حاجة إلى جعل على بمعنى مع مجازًا؛ بل ينبغي أن يجري على حقيقتها بمعنى متركِّبين، وأمَّا ذكر مع في التفسير فبيانٌ للمعنى لا إشارةً إلى كونها بمعنى مع، وإنَّما ذكر الانضمام لبيان معنى التركيب على ذلك، فإنَّ حاصله انضمامه إليه لا لبيان متعلَّقٍ، على لأنَّ الانضمام إنَّما يوصل[597] بإلى، وفي الكشف في مثل هذا المقام أنَّ التحقيق أنَّ على على أصلها، والكلام تمثيلٌ يشبه حالهم في ثبوت صفة الكثرة لهم، واستقرارهم عليها بحال من يمكن منها وعلاها، أو من فاعل لم يتصدَّ[598] أو لم ينهض[599] قبل فاعل الأوَّل واحدٌ، وفاعل الثَّاني ناهض، ومعلومٌ أنَّه لا يصلح رجع ضمير الجمع إلى شيءٍ منهما، وأجيب بأنَّهما لَمَّا كان نكرتين في سياق النفي عمَّتا، وفيه أنَّ النكرة في سياق النَّفي ليس إلَّا بمعنى واحدٍ غير معيَّنٍ، ومعنى عمومها أنَّ نفي الواحد الغير معيَّن

---

[594] ب، فيرجع.

[595] ب – أما.

[596] ب — أو إلى العرب.

[597] ب، يفصل.

[598] ب، يقصد.

[599] ب، ينتهض.

يوجب نفي المجموع ليتحقَّق[600] في ضمن كلِّ من الآحاد المعيَّنة، فالأوجه أن يقال: لَمَّا عمَّ النَّفي الجميع كان الفاعل في المعنى هو الجميع، فإنَّ تارك التصدِّ[601] والنهوض ليس واحدًا منهم فقط بل جميعهم، لا يقال: فحينئذٍ يكون ذو الحال أو البلغاء وهو الوجه الأوَّل؛ لأنَّ الفرق بين الحاليَّة عن لفظ فصحائهم أو بلغائهم وبين الحاليَّة عمَّا هو فاعل[602] معنى، وإن كان نفس الفصحاء أو البلغاء بيِّنٌ.[603]

(عرف[604] العصبيَّة)، يحتمل أن يكون يشبه العصبيَّة بشخصٍ له عرقٌ،[605] فيكون مكنيَّةً وتخييلًا، وأن يكون المراد عرقهم الذي يتحرَّك عند العصبيَّة، على أن تكون الإضافة لأدنى ملابسة، وما سيذكر[606] رحمه الله من النكتة أنَّه لم يتحرَّك أصغر عضوٍ منهم، مع كونهم متحرِّكين بالكلِّيَّة إنَّما يظهر على المعنى الأخير، فاقتصاره رحمه الله[607] على المعنى الأوَّل مع ذكر [19/أ] منن النكتة غير مناسبٍ، ويمكن أن يقال: العصبيَّة وإن شبَّهت بشخصٍ له عرقٌ،[608] لكن[609] يمكن جعل عرقها من إجرائهم بوجهٍ خطابيٍّ، مثل أنَّ العصبيَّة منهم ومن أوصافهم، وربَّما أشعر بذلك قوله: منهم، وقد يُعتبر تشبيهها بعضوٍ من أعضائهم، فإنَّ العرق[610] كما يضاف إلى الشَّخص يضاف إلى العضو، ويؤيِّد ذلك بقولهم منهم، فإن قيل: إذا كان إثبات العرق[611] على سبيل التخييل لم يكن ثابتًا للعصبيَّة حقيقةً، فكيف

---

600 ب، لتحققه.

601 ب، التصدي.

602 ب + في.

603 ب + قوله.

604 ب، عرق.

605 ب، عرف.

606 ب، سيذكره.

607 ب – من النكتة أنَّه لم يتحرَّك أصغر عضو منهم مع كونهم متحرِّكين بالكلِّيَّة إنَّما يظهر على المعنى الأخير، فاقتصاره رحمه الله.

608 ب، عرف.

609 ب، ولكن.

610 ب، الفرق.

611 ب، الفرق.

يكون من إجرائهم بواسطة كون العصبيَّة منهم، أو تشبيهها بعضوٍ منهم، يقال: إن لم يلزم كونه من إجرائهم حقيقةً، فلا شكَّ في لزومه على سبيل التخييل، ويكفي ذلك لما ذكره من النُّكتة، إذ مبناها على التخييل دون التحقيق، وفي عطف فلم يعارضوا عليه بعض بنوه عن الحاليَّة، لأنَّ حاصل معنى عدم تصدِّيهم وإفحامهم يرجع إلى عدم معارضتهم فلا معنى لتقييده به، وإنَّما قال بعض نبوه لأنَّ التصدِّي للأمر بحسب أصل الوضع، معناه القرب منه من الصدد، وهو القرب، وأصله التصدُّد قلبت الدال ياء كراهة اجتماع المتجانسين؛ بل المتجانسات كما قيل: يقضي البازيُّ، رد سديت[612] الحجر، فمعنى لم يتصدَّ للإتيان لم يقرب منه ولم يبرز في معرضه فتقرَّب تقييده بعدم المعارضة، وكذا معنى الإفحام الإسكات والإلزام، وإنَّه كما يكون مع عدم المعارضة يكون معها، فلا يبعد تقييده بعدمها، فإن قيل في بعض النبوة: نبوة من هذا التوجيه، إذ لا نبوة حينئذٍ، يقال: عدم التصدِّي إن[613] كان معناه بحسب الأصل ما ذكر، إلَّا أنَّه يستعمل في عدم الاشتغال[614] وعدم الفعل، فمعنى[615] عدم التصدِّي للإتيان عدم المعارضة عدم المعارضة[616] بالإتيان، إلَّا أنَّه لا منع بالكلِّيَّة عن ملاحظة أصل المعنى والإسكات، فلا فائدة يُعتدُّ بها في إثبات الإسكات[617] في حال عدمها، ولك [19/ب] أن توجِّه بعض النبوة بأنَّه يجوز أن يعتبر العطف أوَّلًا، ثمَّ يجعل المجموع حالًا، فتحصل الفائدة، إذ عدم المعارضة لا يلزم أن يقع في حال اقتران الشيء الفلانيّ مع عدمها، وإنَّما لم يرتفع النبوة بالكلِّيَّة بهذا الاعتبار، لأنَّه لا يكون في حال اقترانه بعدمها إلَّا عدمها، فلا فائدة يُعتدُّ بها في إثبات عدمها في هذه الحال، وقد يوجَّه بأنَّ قوله: لم

---

612 ب، عديت.

613 ب، وإن.

614 ب، الاستعمال.

615 ب، ومعنى.

616 ب – عدم المعارضة.

617 ب، الإشكالات.

يعارضوا إلَّا السيف، مركَّبٌ من نفيٍ وإثباتٍ، فالجزء الأوَّل أنَّ بناء عن الحاليَّة، والثاني[618] لا ينبو عنها وليس بذلك، لأنَّه لا يكفي التمام[619] النبوة نبوة الجزء الأوَّل وبأن فلم يعارضوا المجرَّد السببيَّة من غير عطفٍ، كما في الذي يطير فيغضب زيد الذباب، وأنت خبير بأنَّه رحمه الله ذكر أنَّ في عطف فلم يعارضوا على قد جرد بعض نبوة، وكلا هذين الوجهين[620] بناءً على عدم هذا العطف فلا يكون توجيهًا لكلامه.[621]

(ويحتمل الحقيقة)، أي يحتمل أن يكون الإسناد حقيقة؛ لأنَّ معناه أظهر، لا يقال: إذا جرم[622] يكون معناه أظهر، ليصحَّ إيقاعه على الحجَّة والسيف، لئلَّا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز، أو معنيي[623] المشترك فلا وجه لاحتمال الحقيقة؛ بل ينبغي أن نجزم بها لصحَّتها حينئذٍ جزمًا؛ لأنَّه يقال: الظاهر أنَّ معنى كلامه أنَّه يحتمل الحقيقة، بناءً على أنَّ معناه أظهر، ولا يلزم منه[624] جزمه بذلك، وعدم تجويزه لغيره؛ بل يجوز أن يكون التجريد بمعنى التعرية[625] عن ملابس الشبهات، ويكون موقعًا على الحجَّة حقيقة، ويُقدَّر للسيف تجريدٌ آخر[626] بمعنى السلِّ عن الغمد أو نفس السلِّ على طريقة علفها[627] تبنًا وماءً باردًا، وإن[628] شئت فاجعل التعليل لكونه حقيقةً، ثمَّ علَّق الاحتمال، فالمعنى

---

618 ب، فالثاني.

619 ب، لتمام.

620 ب، التوجيهين.

621 ب + قوله.

622 ب، جزم.

623 ب، معنى.

624 ب، معه.

625 ب، التوبة.

626 ب – آخر.

627 ب، علفتها.

628 ب، فإن.

يحتمل أن يكون حقيقة لكذا على تعليل الكون به، وحينئذٍ يظهر عدم لزوم الجزم، ولا علينا أن نفصِّل وجوه حلِّ هذا التركيب تشحيذًا للخاطر، وإن كان بعضها بعيدًا فيقول:

إمَّا أن يراد بالتجريد معناه [20/أ] معناه الحقيقيُّ، والظاهر أنَّه ههنا هو التجريد عن الغمد أو المجازي، وهو إمَّا معنى مخصوصٌ بالحجَّة، كتعريتها عن ملابس الشبهات، أو معنى يعمُّ الحجَّة والسيف كالإظهار، وعلى تقدير إرادة المعنى الحقيقيِّ يقال: لا شكَّ أنَّ التجريد حينئذٍ لا يسند إليه تعالى حقيقةً، لا[629] توقع على الحجَّة كما[630] يوقع على السيف، فلا بدَّ أن يتجوَّز في الإسناد للأوَّل وفي المسند للثاني، ويحتمل أن يتجوّز له في الإيقاع، على أن يجعل الحجَّة مكنيَّةً مشبَّهةً بالسيف، ويكون إثبات التجريد عن الغمد تخييلًا، ووجه التجويز[631] في الإسناد أنَّ التجريد عن[632] لَمَّا كان بإذن الله تعالى وأمره أسند إليه، وفي المسند أنَّ التجريد عن الغمد يستلزم الإظهار، فيراد به الإظهار على المجاز المرسل، وإنَّ تشبيه تعرية الحجَّة عن ملابس الشبهة بتجريد السيف عن الغمد، فيذكر الثاني ويراد الأوَّل على الاستعارة المصرَّحة، فيلزم من التجوُّز في المشبَّه الجمع بين الحقيقة والمجاز، مع أنَّ التعرية إن كانت مسندة إليه تعالى حقيقة كان هناك جمعٌ بين الحقيقة والمجاز العقليين أيضًا على الثاني، ومن التجوُّز في الإسناد جعل الكلام استعارةً مكنيَّةً،[633] ويقدَّر للسيف تجريدٌ آخر بالمعنى الحقيقيِّ، فيكون المقدَّر مسندًا إلى الله تعالى مجازًا قطعًا، وكذا المذكور على الظاهر، وعلى[634] تقدير إيراده المعنى المجازيِّ

---

629 ب، ولا.

630 ب – توقع على الحجَّة كما.

631 ب، التجوز.

632 ب + الغمد.

633 ب + وتخييلًا الجمع بين الفعلين ولا وجه سوى أن يجعل الكلام مكنية.

634 ب، على.

المختصُّ بالحجَّة لا بدَّ من تقدير تجريدٍ آخر حقيقيٍّ أو مجازيٍّ للسيف، ولا بدَّ في الحقيقيِّ من التجوُّز في إسناده، وعلى تقدير إرادة المجازيِّ العامِّ، كالإظهار لا يلزم إلَّا التجوُّز في المسند فهو الوجه.[635]

(ولك[636] أن تعتبر تشبيه بلاغة القرآن توجيه للتشبيه المفرَّق[637] بوجه)، لا يرد عليه ما أورد على توجيهه بتشبيه الرسول بالبحر [20/ب] والشمس، وتشبيه الكفَّار بالكواكب، بالمعنيين من أنَّه لا يطابق للمقام ولا الآداب كما ذكر في الكشف، أمَّا المقام فلأنَّ الكلام في القرآن دون الرسول وأمَّا الأدب فلأنَّ تشبيه الكفَّار[638] الذين لا حظَّ لهم من الحيوة المعتدِّ بها ومن النور بالكواكب بالمعنيين في مقابلة تشبيه الرسول بالبحر والشمس ترك للأدب، وفيما ذكره دفع لما يقال: يجب الحمل على التمثيل إذ التشبيه المفرَّق[639] لا يطابق المقام والأدب.[640]

(ثمَّ النسب إلى هاشم أفضل قريش)، الظَّاهر أنَّ المراد قبيل[641] هاشم، وما نسب إليه الرسول عليه الصلاة والسَّلام في الكتاب إنَّما هو هاشم أبو القبيلة، وهو ليس أفضل قريش، وإلَّا كان أفضل منه عليه السَّلام، ويمكن الجواب بأنَّ النسبة إلى أبي القبيلة يستلزم[642] النسبة إليها.[643]

(أو استعارةٌ مكنيَّةٌ)، الظَّاهر أنَّ المراد بذي الفرع ما يكون صاحبًا له حقيقة، فالمذكور يكون[644] المشبَّه به فكيف تكون مكنيَّةً؛ بل مصرَّحةً بخلاف ما ذكر من المثال، فإنَّ زيدًا المذكور فيه

---

635 ب + قوله.

636 ب، ذلك.

637 ب، الفرق.

638 ب، الكلام.

639 ب، الفرق.

640 ب + قوله.

641 ب، قبيلة.

642 ب، وهو ليس.

643 ب + قوله.

مشبَّهٌ، وإثبات كونه ذا مخلبٍ أو إثبات المخلب له، حيث جعل ذا مخلب تخييلٌ، فما يقال: إنَّ ذي مكنيَّةٌ والفرعٌ تخييلٌ محلُّ تأمَّلٍ.

وركاكة إرادة الرسول عليه الصَّلاة والسَّلام بذي وحدة ظاهرة، ولا يبعد أن يعدَّ ذلك وجهًا للبعد الذي أشار إليه بقوله: وأبعد من هذا، فإذا جعل استعارةً مصرَّحةً فلا بعد، فكان ينبغي أن لا يهمله.

وقوله: (تتفيَّأ بظلالها)، أي يُستظلُّ بها، في الأساس تفيَّأ بشجره استظلَّ بها،[645] وفي الصحاح: تفيَّأت أنا في فيئها،[646] وربَّما يستفاد من الصِّحاح أنَّه ينبغي أن يقال ههنا: يتفيَّأ في ظلالها أو يتفيَّأ بها، ولا يعتدُّ تضمين معنى الاستظلال؛ لأنَّ الظَّاهر أنَّه لا ينبغي أن يقال: يستظلُّ بظلالها؛ بل بها أو في ظلالها، لكنَّ الأمر في ذلك سهلٌ، فإنَّ للتضمين مجالًا واسعًا فيضمن [21/أ] معنى الاسترواح والتلذُّذ والتنعُّم ونحوها.[647]

(وذلك استعارةً للشرف[648] والاشتهار)، الظَّاهر أنَّ الإشارة إشارةٌ إلى الغرَّة والتحجيل في كلام البعض أنَّ الغرَّة وحدها تستعمل في الشرف استعارةً، وفي الإشهار مجازًا مرسلًا دون التحجيل[649] كلاهما معًا مستعارٌ لمجموع الشرف[650] كان جمعًا بين معنيين مجازيَّين، إذ لا سبيل إلى التوزيع أصلًا، أو أنَّ كلًا منهما مستعارٌ للمجموع، لزم مع هذا الجمع استعمال التحجيل وحده للشرف، وكذا للإشهار

---

644 ب + هو.

645 الزمخشري، *الأساس*، 43/2.

646 الجوهري، *الصحاح*، 64/1.

647 ب + قوله.

648 ب، للمشرق.

649 ب + فعل قود هذا الكلام إما أن يراد من كلامه أن الغرة والتحجيل.

650 ب + والإشهار.

على خلاف هذا الكلام، أو أنَّ كلًا منهما لكلٍّ منهما يلزم هذا الاستعمال أيضًا[651] على خلافه أو أنَّ المجموع لكلٍّ منهما أو أنَّ الاثنين للاثنين على معنىً أعمَّ ممَّا سبق، فيتناول الاستعارة الغرَّة وحدها لكلٍّ منهما، كما يتناول استعارة المجموع لكلٍّ منهما، لكن يتناول استعارة التحجيل وحده لذلك، واستعارة المجموع أو كلٌّ منهما للمجموع على خلاف هذا الكلام، مع أنَّه لا يلزم من الأخيرين الجمع بين المجازين، هذا إن التزم الجري على موجب هذا الكلام، وإلَّا فالظاهر أنَّ لاستعمال المجموع في المجموع وجهًا ظاهرًا، أمَّا استعارة تشبيهًا بالأغرِّ المحجَّل في الشَّرف والاشتهار، أو مجازًا مرسلًا للزومهما له، وكذا يمكن توجيه استعمال كلٍّ منهما، أو للمجموع إن التزم لزوم الاشتهار للمحجَّل، والظَّاهر أنَّ استعمال التحجيل وحده في هذا المعنى قليلٌ أو معدومٌ بخلاف الغرَّة وحدها، أو مع التحجيل، ثمَّ استعمال الغرَّة في المعنى المذكور إن كان على سبيل الاستعارة فشدوخها ترسيحٌ[652] للاستعارة، إشارةً إلى كثرته وكماله، وإن كان على المجاز المرسل فالشدوخ ترسيحٌ[653] للمجاز، كما في قوله عليه السَّلام: "أطولكنَّ يدًا"،[654] وإشارةً إلى الكثرة والكمال، ويتَّضح من ذلك حال وضوح التحجيل هذا، ويحتمل أن يكون اسم الإشارة إشارةً إلى الغرَّة والتحجيل وشدوخها ووضوحه [21/ب] ويراد بالاشتهار اشتهار الشرف، فيكون الشرف معنى الغرَّة والتحجيل، واشتهاره معنى الشدوخ[655] والوضوح، ثمَّ الجمع بين الغرَّة والتحجيل بالنسبة إلى حضرة الرسالة عليه الصَّلاة والسَّلام، كأنَّه تلويحٌ إلى أنَّ الشَّرف جميعه[656]

---

651 ب – أيضًا.

652 ب، ترشيحٌ.

653 ب، فالشروخ ترشيحٌ.

654 محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه*، مح: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، (د. م.، دار طوق النجاة، 1422هـ)، كتاب الزكاة، 110/2 (1420).

655 ب، الشروح.

656 ب، ثم.

من الرأس[657] إلى القدم، مع أنَّ بيان شرفه وكرامته عليه الصَّلاة والسَّلام إلى[658] الأشياء بالتأكيد والتقرير والاعتناء بشأنه بالتثنية والتكرير.[659]

(أغرُّ أبلج)، الظَّاهر أنَّه شاهدٌ لإرادة الشرف، وقوله: أغرُّ اللقب لإرادة الشهرة، وكذا الحديث على ما قيل، ويحتمل أن يكون لإرادة الشرف ولذا ذكره عقيبها، هذا وإن[660] لم يجوِّز إرادة الشرف مع الاشتهار وإن جوّز، فالظَّاهر أنَّ الأوَّل لهما والثَّاني للثَّاني والثَّالث لهما أيضًا، والأظهر أنَّ المراد من غرَّة الأمَّة وتحجيلها هو النَّور المتلألئ على وجوههم وأطرافهم التي هي مواضع الوضوء، وربَّما يؤيِّد ذلك آخر الحديث: "فمن استطاع منكم أن يطيل غرَّته فليفعل".[661]

(يريد ما هو المتعارف عند العامَّة)، وإن كان موضوع اللغة أعمَّ إن أراد ذلك في الأختان والإضمار جميعًا يتوجَّع[662] عليه أنَّ المذكور في الصِّحاح أنَّ الختن زوج الابنة عند العامَّة، وعند العرب كلُّ من كان من قِبَل المرأة كالأب والأخ،[663] والظَّاهر أنَّه يتناول لا يتناول زوجة الابنة[664] فأعمته موضوع اللغة في الأختان محلَّ بحثٍ، ولئن سلَّمت فما الداعي إلى ترك موضوع اللغة إلى متعارف العامَّة مع ظهور استقامته، أمَّا إذا جعلت من التبعيض فظاهرٌ، لأنَّ بعض الخاصِّ بعض العامِّ، وكذا إذا جعلت للبيان لكون الموضوع أعم فيصدق على المتعارف، وليس المعنى على عموم الأختان والأصهار، كيف والجمع حينئذٍ قصد به اثنان كما ذكره، ويتوجَّه هذا على حمل الأصهار على المتعارف لصدق

---

[657] ب، الفرس.

[658] ب، أولى.

[659] ب + قوله.

[660] ب، إن.

[661] ب + قوله. | البخاري، *صحيح البخاري*، 39/1 (136).

[662] ب، يتوجه.

[663] الجوهري، *الصحاح*، 2107/5.

[664] ب – الابنة عند العامَّة، وعند العرب كلُّ من كان من قِبَل المرأة كالأب والأخ، والظاهر أنَّه يتناول لا يتناول زوجة الابنة.

الموضوع عليه، ولذا حمل صاحب الكشف الأصهار على الحقيقة مع حمله الأختان على المتعارف،[665] [22/أ] ولا يردُّ عليه ما يُردُّ عليه رحمه الله في الأختان؛ لأنَّه وإن حملها على المتعارف لم يقل بكون الموضوع أعمَّ؛ بل الظَّاهر أنَّه ذهب إلى ما في الصحاح، أنَّ الموضوع لا يتناول المتعارف فحمل الختن على المتعارف، لأنَّه هو المراد قطعًا إمَّا بلفظ الحقيقة[666] أو يعمُّه وغيره، وغاية ما يمكن أن يقال: إنَّه ذكر في الكشف نقلًا عن المطالع أنَّ الأصهار من جهة النساء والأحماء من جهة الرجل[667] يعمُّهما جميعًا،[668] والمعنى المتعارف أمسُّ بالمقصود وأدخل في تعريف الآل،[669] وربَّما يدَّعي تبادر الفهم إلى المعنى المتعارف.[670]

(وكثيرٌ من الصحابة خارجون)، وهم الذين ليسوا من المهاجرين ولا من الأنصار، وقد يتكلَّف لإدراجهم بأنَّ المراد من المهاجر من هاجر ما نهى الله ورسوله، أو أنَّ المراد من المهاجرين والأنصار جمع الصحابة، كما يقال: ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾[671] ويراد خالق الكلِّ، وأفعل ذلك: ﴿طَرَفَيِ النَّهَارِ﴾[672] ويراد جميع النهار، وفي الأوَّل أنَّه إذا أراد بالمهاجر[673] ما ذكر تناول[674] المهاجرون الأنصار فيشكل عطفه عليه، وجعله لزيادة الشرف لا يحسن، وفي الثاني أنَّه عهد استعمال طرفي الشيء في معنى

---

[665] ب – لصدق الموضوع عليه، ولذا حمل صاحب الكشف الأصهار على الحقيقة مع حمله الأختان على المتعارف. | الزمخشري، *الكشاف*، 620/2.

[666] ب، يخصه.

[667] ب + والأختان.

[668] أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، *فتح الباري شرح صحيح البخاري*، مح: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار المعرفة – بيروت، 1379هـ)، 146/1.

[669] ب، الأول.

[670] ب + قوله.

[671](السجدة 4/34).

[672](هود 114/11).

[673] ب، بالمهاجرين.

[674] ب، يتناول.

جميعه، أمَّا استعمال صنفين منه مطلقًا في جميع أصنافه فلا، وما ذكر من جواز إرادة المؤمنين الأتقياء بناءً على ما قالوا له:[675] متَّبعوه في التقوى، يستلزم أن يكون في الكلام تعميم، ثمَّ يخصَّصان[676] أوَّلهما أخصُّ من الثَّاني ووجه التخصيص الأوَّل وإن كان ظاهرًا لكنَّ الثاني لا يخلو عن شيءٍ، فإن كان للتعميم فينبغي أن لا يخصَّ بعض الصَّحابة؛ نعم إن أريد بالمهاجرين والأنصار جميعهم كان له وجهٌ، مع أنَّه كان الأوجه حينئذٍ تقديم التخصيص الثَّاني على الأوَّل، ويمكن التوجيه بأنَّ المخصوص بالتخصيص الأوَّل لَمَّا كان عليه في غاية الشرف وأشرف من المخصوص بالثَّاني، قدَّم الأوَّل تقديمًا للأشرف، [22/ب] وإيثار التخصيص الثَّاني على الثَّاني[677] على التعميم لكون المخصوص به أشرف من الباقين، وإنَّما يحسن هذا لو قُدِّم ما يدلُّ على عموم الصحابة خصوصًا.[678]

(بمنزلة الظَّهر والعمود)، إشارةً إلى إطلاق المتن على أصل العلم وأمَّهات مسائله، وإطلاق العمود بمعنى عمود الخيمة على عمدة الصناعة، وأصلها على سبيل الاستعارة المصرَّحة، ووجه التشبيه بفرع[679] الفروع، والشعب وابتناؤها على الأصل كسائر الأعضاء بالنسبة إلى الظهر والخيمة إلى العمود، وإنَّما لم يحمل الكلام على المكنيَّة والتخييل تشبيهًا للعلم بشخصٍ، والصِّناعة لخيمة، فيكون إثبات المتن للعلم والعمود[680] للصناعة تخييلًا؛ لأنَّه قصد بالمتن والعمود هنا أمرٌ محقَّقٌ هو أصل العلم والصناعة، فإن قلت: كون القصد بهما إلى محقَّق لا ينافي كون إثباتهما على سبيل التخييل، وإنَّما ينافي كونهما على

---

675 ب، أنَّه.

676 ب، تخصيصان.

677 ب – على الثاني.

678 ب + قوله.

679 ب، تفرع.

680 ب، والعمدة.

التخييل، والتخيُّل إنَّما هو إثباتهما لأنفسهما، يقال: لَمَّا قصد[681] إلى الأصل الثابت للعلم والصناعة تحقيقًا، لم يمكن جعل إثباته لهما على سبيل التخييل، توضيحه أنَّ التخييل على قول من يجعل إثبات شيءٍ لشيءٍ يجب أن يعضد[682] به إلى أمرٍ لا يكون متحقِّقًا للشيء الثَّاني وإن كان متحقِّقًا في نفسه، وعلى قول من يجعل[683] ما لا يحقَّق لمعناه حسًّا ولا عقلًا يجب[684] أن يعضد به إلى أمرٌ غير متحقِّقٍ،[685] فالتخييل هنا[686] لا يستقيم على المذهبين، لأنَّ[687] ما قصد بالمتن والعمود أمر متحقِّقٌ للعلم والصناعة، وينبغي أن يعلم أنَّه لا يلزم من عدم استقامة التخييل أن لا يكون العلم والصناعة مكنيَّةً؛ بل يجوز ذلك، ويكون قرينة المكنيَّة أمرًا محقَّقًا[688] كما في قوله تعالى: ﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾[689] فإنَّ النقض مستعارٌ لا بظلال[690] العهد الذي هو أمرٌ محقَّقٌ، قال صاحب[691] المفتاح:[692] قرينة الاستعارة قد تكون أمرًا محقَّقًا نحو: أنبت الربيع، فإنَّ الإنبات أمرٌ محقَّقٌ، فلك أن تجعل الكلام مكنيَّةً

---

[681] ب + بها.

[682] ب، يقصد.

[683] ب، يجعله.

[684] ب، بحسب.

[685] ب، محقق.

[686] ب، معناه.

[687] ب، لا.

[688] ب، متحققًا.

[689] (البقرة 27/2).

[690] ب، لإبطال.

[691] يوسف بن أبي بكر بن محمد أبو يعقوب السكاكي (ت: 626هـ): من أهل خوارزم، علامة إمام في العربية والمعاني والبيان والأدب والعروض والشعر، متكلم فقيه متفنن في علوم شتى. وهو أحد أفاضل العصر الذين سارت بذكرهم الركبان. ولد سنة أربع وخمسين وخمسمائة، وصنف «مفتاح العلوم» في اثني عشر علما أحسن فيه كل الاحسان، وله غير ذلك، وهو اليوم حيّ ببلده خوارزم. شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي، *معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)*، مح: إحسان عباس، ط1، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993م)، 2846/6.

[692] مفتاح العلوم: للعلامة، سراج الدين، أبي يعقوب: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي (ت: 626هـ)، قال: فإن نوع الأدب، نوع يتفاوت كثرة شعب وقلة، وصعوبة فنون وسهولة، وقد ضمنت: كتابي هذا من أنواع الأدب، دون نوع اللغة، ما رأيته لا بد منه. فأودعته: علم الصرف بتمامه. وإنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق، والنحو بتمامه. وتمامه بعلمي: المعاني، والبيان كان تمام علم المعاني: بعلمي الحدود، والاستدلال، لم أر بدا من التشريح بهما. حاجي خلفية، *كشف الظنون*، 1762/2.

[23/أ] بلا تخييلٍ؛ بل مع مصرَّحة هي قرينتها، وأن يقتصر على المصرَّحة وكأنَّ وجه الاقتصار هو[693] أنَّ المكنيَّة تستلزم التخييل على قول البعض، فصحَّة[694] المكنيَّة منها[695] ليست متَّفَقًا عليها.[696]

(فربَّما خُصَّت باسم الصناعة إطلاقًا للصناعة كالعلم على الأصول والقواعد المعلومة)، والأغلب إطلاق الصناعة على نفس من[697] العلم الذي يحصل معلوماته بالتمرُّن على العمل،[698] والظاهر أنَّ من[699] المعنى للصناعة هو ما يتعارفه العامَّة، وهو العلم المتعلِّق بكيفيَّة عمل الذي لا يمكن حصوله إلَّا بمزاولة العمل كصناعة الخياطة، وربَّما يدَّعي إطلاق الصناعة في عرف العامَّة على نفس العمل الذي يمكن فيه صاحبه وتدرَّب، ويؤيِّد قول[700] المصنِّف: كلُّ عاملٍ لا يسمَّى صانعًا، ولا كلُّ عملٍ صنعةٌ حتَّى يتمكَّن فيه ويتدرَّب،[701] ولها معنى آخر يتعارفه الخاصَّة وهو علم يكون المقصود الأصليُّ منه العمل،[702] وهذا أعمُّ من الأوَّل؛ لأنَّ كلَّ علمٍ يحصل معلوماته بالتمرُّن يكون المقصود الأصليُّ منه هو العمل من غير عكسٍ كصناعة الطبِّ، يكون المقصود الأصليُّ منه العمل لا[703] يحتاج حصول معلوماتها إلى العمل؛ بل يحصل بمجرَّد النَّظر والاستدلال، وللصناعة معنى آخر أعمُّ من الأعمِّ وهو ما

---

693 ب، وهو.

694 ب، وصحة.

695 ب، ههنا.

696 ب + قوله. | علي بن محمد الشريف الجرجاني، *المصباح في شرح المفتاح*، مح: محمد عبد السلام إبراهيم، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت.)، ص653.

697 ب، هذا.

698 ب، العلم.

699 ب، هذا.

700 ب، يريد يقول.

701 الزمخشري، *الكشاف*، 654/1.

702 عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري، *كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي*، مح: عبد الله محمود محمد عمر، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م)، 165/3.

703 ب، ولا.

تدرَّب منه[704] صاحبه وتمكَّن حتَّى صار له كالحرف[705] والصنعة؛ لأنَّه يجوز أن لا يكون المقصود منه العمل.

قوله: (ولذا قالوا: يشعر بأنَّ تعريفهم للصناعة بالملكة المذكورة متفرّعٌ على تعلُّق الصناعة بالعمل) بدليل تخصيص إطلاقها بعلمٍ له تعلُّق بالعمل، وهو[706] يعكس ذلك فيفرّع تعلُّق الصناعة بالعمل، وإطلاقها على العلوم المذكورة على تعريفها بالملكة المذكورة، وأمَّا إطلاق الصناعة على علم الكلام كما فعله المصنِّف مع عدم تعلُّقه بالعمل، فإنَّ المقصود منه الاعتقاد، ولا[707] غير وعدم اشتراط يمكن صاحبه وتدرُّبه منه، فعلى سبيل التشبيه؛ لأنَّه كما[708] لم يحصل إلَّا بمناظراتٍ متواليةٍ، ومراجعاتٍ متعاقبةٍ، لمكان كثرة دقَّته وغموضه، فكأنَّ له تعلُّقًا بالعمل، وقد يدَّعي أنَّ حصوله لصاحبه لا يكون [23/ب] إلَّا مع تمكُّنه وتدرُّبه فيه، لتوقُّف حصوله على المناظرات والمراجعات الكثيرة التي يوجب التمكُّن والتدرُّب.

ثمَّ الظَّاهر أنَّ المراد بالصناعة هنا متعارف العامَّة، ولذا قدَّمه رحمه الله في الذكر، وممَّا يدلُّ على رجحان إرادته أنَّه جوَّز تساوي إقدام الصناعة[709] دون طبقات العلماء، ولو أريد بها المعنيان الأخيران، فالظَّاهر أنَّها يشارك العلم في حكمه من الحرم يتدانى[710] طبقات أربابه[711] لا الصناعة في حكمها من

---

704 ب، فيه.

705 ب، كالحرفة.

706 ب، ويقد.

707 ب، لا.

708 ب، لما.

709 ب، الصناع.

710 ب، بعدًا في.

711 ب، أريد به.

تجويز التساوي، وربَّما يؤيَّد ذلك بذكر الصنَّاع،[712] فإنَّه قلَّما يطلق على صاحب الصناعة بالمعنيين الأخيرين كالفقيه والنحويّ الماهر.[713]

(فعود الضمير إلى المتن)، أي عود ضمير منه في الموضعين إلى المتن والعمود بطريق التفريق،[714] يعني أنَّ الضَّمير في أحدهما للمتن وفي الآخر للعمود، وليس في شيءٍ منهما عائدًا[715] إلى مجموع المتن والعمود، وكأنَّه نبَّه بالعدول عن العبارة الظَّاهرة، وهي أنَّ أحد[716] الضميرين للمتن والآخر للعمود إلى[717] ما ذكر على أنَّ المجموع خبرٌ واحدٌ لمجموع المعطوف والمعطوف عليه، والعائد في الخبر راجعٌ إليهما، لكن على التفريق دون الجمع، ووجهه أن يعتبر عطف أحد جزأي الخبر على الآخر أوَّلًا، ثمَّ يعتبر المجموع خبرًا، وكذلك يفعل[718] في المحكوم عليه، فلا يتَّجه أنَّ قوله: طبقات العلماء، إذا كان خبرًا عن متن العلم كان ما عطف عليه، وإقدام الصنَّاع إلى آخره جرًّا[719] عنه لا عن عمود الصِّناعة، لامتناع عطف خبر مبتدأ على خبر مبتدأ آخر، لكن حينئذٍ لا يحتاج إلى ما اعتبر من التقديم والتأخير، وإنَّما هو على أن يجعل المحكوم عليه أمرين، والمحكوم به أمرين، يكون أحدهما خبرًا عن أحدهما والآخر عن الآخر، وممَّا[720] ذكرنا نعرف السرَّ فيما قالوا: إذا تعدَّد المخبر عنه معطوفًا بعضه على بعض كان المناسب في خبرهما العطف بأحدهما على الآخر،[721] ولَمَّا[722] حكم رحمه الله بوجوب اعتبار التقديم

---

712 ب، الصناعة.

713 ب + قوله.

714 ب، التعريف.

715 ب – عائدًا.

716 ب – أحد.

717 ب، على.

718 ب – يفعل.

719 ب، خبرًا.

720 ب، وبما.

721 الجرجاني، *الحاشية على الكشاف*، ص104.

والتأخير، ينبغي أن لا يحمل كلامه على ما ذكرنا من التنبيه، وإن أشعر ظاهر العبارة به، وإلَّا لم يتلاءم آخر الكلام وأوَّله؛ بل يحمل على أنَّ هنا خبرين: أحدهما عن محكوم عليه [24/أ] والآخر عن آخر، فلا بدَّ من اعتبار التقديم والتأخير، وإلَّا لاتَّجه[723] عليه ما ذكرنا أنَّه لا[724] يتَّجه على الوجه الأوَّل، وقد يورد على اعتبار التقديم أنَّه إذا اعتبر أوَّل الخبرين معدمًا[725] على المحكوم عليه الثَّاني يقع واو العطف فاصلًا بينه وبين خبره وهو ثاني الخبرين، ولكن[726] أن ندفع بأنَّه لا يلزم أن يكون التقدير كالتحقيق من جميع الوجوه؛ بل يجوز أن يقع أمر بسبب ظاهر التركيب في صورة التقدير ما لا يجوز مثله إذا اعتبر المقدَّر محقَّقًا، فإنَّ مثل قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ (3) وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾[727] قُدِّر فيه الفعل المذكور عاملًا في المفعول المقدَّم، فإذا اعتبر هذا المقدَّر محقَّقًا لزم الجمع بين الواو والفاء نحو: وفكبِّر ربَّك وفطهِّر ثيابك، ولا يخفى امتناعه.[728]

(بخلاف طبقات العلماء)، فإنَّه لا يمكن الاطِّلاع على تساويها،[729] لا يقال: عدم الاطِّلاع على الشيء لا يوجب انتفاؤه حتَّى لا يجوز تجويز وجوده؛ لأنَّ الغرض أنَّ عدم التجويز بمعنى السكوت

---

[722] ب، وبما.

[723] ب، يخلو.

[724] ب، لأنه.

[725] ب، مقدمًا.

[726] ب، ويمكن.

[727](المدثر 43/74).

[728] ب + قوله. | الكشاف، 645/4؛ أبو حيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي، *البحر المحيط في التفسير*، مح: صدقي محمد جميل، (بيروت: دار الفكر، 1420هـ)، 325/10.

[729] ب، سائرها.

عنه، لعدم الاطِّلاع عليه، وربَّما يوجَّه السكوت بأنَّ التساوي بين العلماء يُعتدُّ[730] جدًّا، بخلاف التساوي بين الصنَّاع.[731]

(ولفظ إذا أليق بالمقام للقطع بوقوع السبق والتقدُّم)، ولذا اختار لفظ الماضي إلَّا أنَّ كلمة أن أوفى سادية[732] معنى التقارب، لأنَّها إنَّما تستعمل في موضع الشكِّ والتردُّد، والشكُّ في السبق أقرب إلى التقارب من الجزم بوجوده كما هو مقتضى إذا يقال، لا يقال: لا خفاء أنَّ مطلق السبق أمرٌ لا بدَّ منه للتقارب، إذ لو انتفى ينبغي التقارب قطعًا وثبت المساواة، فهو محقِّقٌ للتقارب لا منافٍ له، وإن أريد السبق المطلق، أي الكامل المنافي للتقارب لم يترتَّب الجزاء، أعني لم يسبقه إلَّا بخطى يسيرةٍ[733] على الشرط؛ لأنَّه يقال: مطلق السبق،[734] وإن لم يناف التقارب، إلَّا أنَّ العبارة المشعرة بالشكِّ والتردُّد في السبق أوفى بتأدية[735] معنى التقارب، لأنَّ كمال التقارب لعلَّة حتَّى إنَّه يكاد[736] يلحق بالعدم، فيتشكَّل الناظر في وجوده ويتردَّد فيه.[737] [24/ب]

(لأنَّ المعنى أنَّ سبق العالم)، لا خفاء أنَّه لا يصلح وجهًا لتعريف الأوَّل، ولا التعريف[738] الثاني، أمَّا الأوَّل فظاهرٌ، وأمَّا الثاني فلأنَّ العالم الثاني شخصٌ غير الأوَّل، وأن يشاركها في معرفة علمٍ معيَّنٍ، وغاية توجيهه أنَّه لَمَّا كان المعنى على[739] اتِّحاد العالمين باعتبار المعلوم صحَّ الإشارة بالثَّاني إلى

---

730 ب، بعيدٌ.

731 ب + قوله.

732 ب، بتأدية.

733 ب، يسير.

734 ب، الشيء.

735 ب، تأدية.

736 ب، لكاد.

737 ب + قوله.

738 ب، لتعريف.

739 ب – على.

الأوَّل باعتبار هذا المفهوم، أي العالم بهذا العلم كما إذا قلت: العالم بالفقه مثلًا، والعالم به،[740] فإنَّ الثَّاني وإن كان شخصًا غير الأوَّل لكنَّهما متَّحدان باعتبار هذا المفهوم، وأمَّا تعريف الأوَّل فلأنَّه إذا قصد به العالم بعلمٍ معيَّنٍ كالفقه أو الكلام مثلًا، فقد[741] أريد به الفقيه أو المتكلِّم، فيكون إشارةً وعهدًا إليه.[742]

(ولم يقل[743] واحدٍ بألفٍ)، معنى أنَّ هذا كان هو المناسب للتفاضل، وما ذكر من عدا[744] الألف بالواحد إنَّما يناسب التنازل لكنَّه ترك رجحانه،[745] لما ذكر من مناسبة العدِّ[746] للكثير والبتِّ لا يحتاج إلى هذا الاعتذار، لأنَّ المذكور فيه مطلق التفاوت، وفيما ذكر أنَّ العدَّ بالكثير أولى، أنَّ الأولى بالكثير إنَّما هو عدُّ الشيء في نفسه لا عدُّ الشيء[747] شيئًا كما فيما نحن فيه، فالأولى أنَّ عدَّ الألف بالواحد يشعر بأنَّ الواحد هو المشبَّه به والأصل، وقاعدة التشبيه يقصَّان ما يُحكى هو أبلغ من عدِّ الواحد بالألف، ويمكن أن يقال: العدُّ مطلقًا بالكثير أولى، ولئن لم يكن فيكفي لما ذكر من النكتة، كون العدِّ باعتبار بعض معانيه بالكثير أولى سيَّما إذا كان هو الأصل.[748]

---

740 ب – به.

741 ب، فقط.

742 ب + قوله.

743 ب + على.

744 ب، عد.

745 ب، تركه رعايةً.

746 ب، العقد.

747 ب – لا عدُّ الشيء.

748 ب + قوله.

(والأوجه أنَّ الطرف إنَّما كان أوجه)، لأنَّ الأوحدي إذا أضيف إلى الخاصَّة فهم كونه منها، فالحال المذكور فضله يستغنى عنها، وغاية فائدتها التأكيد لنسبته[749] إليهم.[750]

(ولا مجانسة) أي بحسب المعنى الأصلي للواسطة والنص، وإلَّا فالمراد بالكلِّ واحدًا وإنَّ إطلاق الواسطة والنص على بعض آحاد الخاصَّة باعتبار تشبيههم بالعقد والخاتم فلا يجانسهما الأوحدي، والأخصُّ لبعدهما عن ذلك التشبيه، وفي قوله: لئلَّا تنخرط الواسطة في سلك الأوحدي، لطفٌ لا يخفى،[751] [25/أ] وإن كان الاستعمال على العمي والأعمى[752] يقال: في عمى البصر رجلٌ أعمى، وقومٌ عميٌّ على أسودٍ وسودٍ، وفي عمى البصيرة رجلٌ عميٌّ على مثال يدٍ وقومٍ عمون، فيتَّجه[753] على ما ذكره أنَّه جوَّز حمل العمى على[754] البصر على سبيل الاستعارة، وعلى عمى البصيرة، فلا يحسن منه الاقتصار في ذكر الاستعمال على العمي والأعمى؛ بل لا بدَّ أن يضمَّ إليه العمي والعمون، وغاية توجيهه أن يجعل قوله: أو أريد عمى البصيرة عطفًا على قوله: جمع عامي على القياس إلى آخره، لا على قوله: استعير لعمى البصيرة، فمعنى كلامه أنَّ عماة إمَّا من عمى البصر على خلاف الاستعمال، لأنَّ الاستعمال على الأعمى والعمى،[755] وإمَّا من عمى البصيرة، ولم يذكر فيه كونه على خلاف الاستعمال، والظَّاهر أنَّه إنَّما وقع كذلك لأنَّه كان جزم أوَّلًا بأنَّه[756] عمى البصر،[757] وذكر حال

---

[749] ب، لنسبه.

[750] ب + قوله.

[751] ب + قوله.

[752] ب، واللاعمي.

[753] ب، قبيحة.

[754] ب + عمى.

[755] ب، والأعمى.

[756] ب + من.

[757] ب، البصيرة.

الاستعمال فيه، ولذا[758] كان اقتصر عليه في نسخة الأصل، ثمَّ وقع في خاطره أنَّه يجوز أن يكون من عمى البصيرة، فألحق بالكتاب.

قوله: (أو أريد عمى البصيرة) ولم يتمِّم بيان حال الاستعمال منه، فالعبارة لا يصفو عن شوبٍ، لأنَّ الظَّاهر عطفٌ، قوله: أو أريد على استعير[759] تعسُّفٌ، أمَّا الأوَّل فظاهرٌ، وأمَّا الثاني فلأنَّ أفعل التفضيل بمعنى المفعول أقل قليل، فالمصير إليه مع جواز جعله بمعنى الفاعل تعسُّفٌ، وأمَّا الثالث فلأنَّه ارتكاب حذفٍ، ويجوز من غير ضرورة وأقلية استعمال ملئ بالكثير[760] من استعمال ملئ بالفتح ليست بحيث يوجب رجحان الثَّاني مع ما فيه من الحذف والتجوُّز، وكذا مناسبة نسبة الامتلاء إلى ما جعل مغمورًا دون نسبته إلى ما[761] جعل ظرفًا للغامر إن سلَّمت، فليست بحيث يحسن ارتكاب الحذف والتجوُّز لأجل ميلها، توضيحه أنَّ العلم شُبِّه بغديرٍ أو بئرٍ[762] معين، وما فيه من اللطائف والدقائق بما فيه من الماء والقرائح بالكيزان[763] أو الدلاء، فكما أنَّه يناسب أن يوصف القرائح[764] بالامتلاء من هذا[765] ثمَّ الغمر فيه يناسب أيضًا [25/ب] أن يوصف العلم بالامتلاء من[766] الماء، ووصف الماء بغمره للقرائح إشارةً إلى كثرته، وأمَّا أنَّ وجه شبه اللطائف والدقائق بالماء هو أنَّها تحيي

---

[758] ب، ولذلك.

[759] ب + قوله.

[760] ب، بالكسر.

[761] ب — ما.

[762] ب وبئر.

[763] ب، وإلمام والنزاع بالكثير. كوز: كاز الشيء كوزا: جمعه، وكزته أكوزه كوزا: جمعته. والكوز: من الأواني، معروف، وهو مشتق من ذلك، والجمع أكواز وكيزان وكوزة. ابن منظور، لسان العرب، 402/5.

[764] ب، الفراغ.

[765] ب + الماء.

[766] ب + هذا.

القلوب كما أنَّه يحيي القوالب، فاللطائف بالقياس إلى القلوب أشبه بالماء منها[767] بالقياس إلى العلوم، فلو سلم أنَّ ما ذكر من وجه الشبه يستلزم ما ذكر من الأشبهيَّة، فلا يوجب اعتبار حذف القلوب، وأمَّا إن جعل العلوم طرفًا[768] لدقائقها على خلاف المعتاد من أنَّ المظروف ليس جزءًا من الطرف فممنوعٌ، كيف وقد سبق في المتن ما في للعلوم[769] والصناعات من محاسن النكت، فإجراء اللَّاحق على سنن السابق مقتضى[770] جعل الدقائق في العلوم.[771]

(وهي في الأصل ماء يخرج من البئر فاستعير للعلم)، شبَّهه بالماء ثمَّ لمحلِّه وهو الطبيعة أو استعير لمحلِّ الماء أوَّلًا، ثمَّ لمحلِّ العلم لشبهه بمحلِّ الماء لذلك الشبه، وعلى كلٍّ[772] تقديرٍ فالقريحة بمعنى الطبيعة من مجاز المجاز، وفي الكشف أنَّ التركيب يدلُّ على الكدح[773] والتأثير،[774] فتطلق القريحة على ما يقع في القلب بعد ساعة بعد[775] طلب ثمَّ على القلب.[776]

فإنَّ قوله: (فالفقيه إلخ)، هذا بناءً على أنَّه لم يقل أحدٌ بأنَّ مجموع قوله: فالفقيه، إلى قوله: لقد رأيت كلام الجاحظ،[777] ومن البعيد[778] أن يكون الكلام المنقول مع كلام الناقل كذلك.[779]

---

[767] ب، فيها.

[768] ب، ظرفًا.

[769] ب، العلوم.

[770] ب، يقتضي.

[771] ب + قوله.

[772] ب، ذلك.

[773] ب، المدح.

[774] الزمخشري، *الكشاف*، 2/1.

[775] ب، سابقة.

[776] ب + قوله.

[777] الجَاحِظُ أَبُو عُثْمَانَ عَمْرُو بنُ بَحْرٍ (ت: 255هـ): العلاَّمة، المتبحِّر، ذو الفنون، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوبٍ البصريُّ، المعتزليُّ، صاحب التَّصانيف، أخذ عن: النَّظَّام، وروى عن: أبي يوسف القاضي، وثمامة بن أشرس، روى عنه: أبو العيناء، وبموت بن

(لأنَّه جواب حادثة)، يعني أنَّ الفتاء بمعنى الشباب، يدلُّ على حداثة السنِّ والقوَّة، فإنَّ الفتى معلوم القوَّة، فإطلاق الفتوى على جواب المسألة يكون بملاحظة أحد الأمرين، وإنَّما قدَّم ملاحظة الحدوث لكونه مدلول اللفظ لغةً، والأظهر أنَّ الملاحظ كلاهما[780] وإيثار حرف الفتاء[781] ليس لإفادة أنَّ الملاحظ أحدهما؛ بل إنَّها لتقسيم الفتوى إلى أقسامها.[782]

(عبَّر بذلك[783] اللغات[784] عن كثيرة ممارستها)، إمَّا باعتبار أنَّ العلك كثيرة المضغ، أو باعتبار أنَّه هو المضغ وهو أكثر من مجرَّد العضِّ ووضع السنِّ.[785]

(والعامل خبر المبتدأ)، يشير إلى[786] [26/أ] أنَّ ذا الحال فاعل لا يتصدَّى لا المبتدأ لامتناع الحال عنه على الصَّحيح، وإنَّه لا يخلو عن إشكالٍ، لأنَّ هذه الأحوال ليست للأخذ منهم بل للمجموع على سبيل التوزيع، فكيف يجعل صاحبها أحدًا منهم، وكأنَّه[787] وجَّهه أنَّ أحدًا نكرة في

المزَرَّع، وكان أحد الأذكياء، قلت: كان من بحور العلم، وتصانيفه كثيرةٌ جدّا، قيل: لم يقع بيده كتابٌ قطّ إلا استوفى قراءته، حتَّى إنَّه كان يكتري دكاكين الكتبيِّيْن، ويبيت فيها للمطالعة، وكان باقعةً في قوَّة الحفظ. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 526/11.

[778] ب، القصد.

[779] ب + قوله.

[780] ب، كلا منهما.

[781] ب، الساد.

[782] ب + قوله.

[783] ب + أي بعلك.

[784] ب، اللعاب.

[785] ب + قوله.

[786] ب – إلى.

[787] ب، فكأن.

سياق النفي فنعم فمعنى لا يتصدَّى أحد منهم هؤلاء، أو يجعل[788] الضمير في منهم فإنَّه فاعل في المعنى، وقد يوجِّه[789] أحدٌ باعتبار تفصيل معناه.[790]

(فكأنَّ[791] معرفته بهما)، إشارةً إلى أنَّ الباء يجوز أن تكون داخلةً في المقصور[792] عليه، فإنَّ افتقار معرفة أسرار القرآن ووجه إعجازه إليهما أشدُّ وأكثر، فكأنَّ القرآن، أي[793] معرفته مقصورٌ عليهما، واستعمالهما في القرآن فوق استعمالهما في غيره وأكثر منه؛ بل يدَّعي أنَّ تدوينهما لأجله فكأنَّهما مقصوران عليه، ففي الكلام نشرٌ على ترتيب اللفِّ، وكلٌّ من القصرين على سبيل التشبيه دون التحقيق، وربَّما يقال: القصر الأوَّل، أي قصر القرآن عليهما تحقيقيٌّ، لأنَّ معناه قصر معرفته عليهما، بمعنى أنَّها لا يمكن بدونهما، ولا خفاء أنَّه على التحقيق، ولا خفاء أنَّ هذا ليس على التحقيق، لأنَّ معنى قصره عليهما ليس مجرَّد عدم إمكان معرفته بدونهما؛ بل إنَّ معرفته تحصل بهما ولا يحصل بغيرهما، فإن أريد بحصولها بهما استعمالهما بها وعدم احتياج لهما منها إلى الغير فالجزء الأوَّل ممنوعٌ، وإن أريد مجرَّد حصولها بهما سواءٌ كان على سبيل الاستقلال أو لا.

وحاصله مدخليَّتهما في المعرفة، فابتغاء حصولها بغيرهما بهذا المعنى وهو الجزء الثاني ممنوعٌ، وبعبارةٍ أخرى إن أريد تمام المعرفة فيمنع الجزء الأوَّل، وإن أريد المعرفة في الجملة فالجزء الثَّاني.[794]

---

[788] ب + ذو الحال.

[789] ب + بأن ذا الحال.

[790] ب + قوله.

[791] ب، وكأن.

[792] ب + وفي المقصور.

[793] ب، إلى.

[794] ب + قوله.

(أي حينًا بعد حين)، يعني أنَّ الجمع للتكرير في بعض الحواسِّ[795] أنَّه قد جاء في كلامهم التشبيه، بمعنى التكرير وحمل الجمع عليها في ذلك مجرَّد قياسٍ لا يقبل بدون النقل، فأشار رحمه الله إلى الجواب بأنَّه قد ذكر المصنِّف في قوله تعالى: ﴿صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ﴾[796] أنَّ المعنى رحمةً بعد رحمةٍ،[797] ثمَّ المقصود من حمل الجمع على هذا المعنى دفع التعليل [26/ب] المستفاد من جمع العلَّة،[798] فإنَّه لا يناسب المقام والاشتغال للاسترسال، أي تكميلٌ له إنَّما لحسن[799] ذلك لو كان الاستعمال كمالًا للاسترسال وليس كذلك؛ بل إنَّه كمالٌ آخر للطبيعة كالاسترسال، فالوجه أن يجعل الانقياد تكميلًا للاسترسال، دفعًا لوهم أنَّ الاسترسال للضعف والعجز، ويمكن أن يقال: معنى تكميل الاشتغال للاسترسال أنَّه يدفع وهم كون الطبع المسترسل غير مشتعلٍ وقَّادٍ[800] على ما هو الظَّاهر، لأنَّ أكثر ما يستعمل بنات[801] الفكر في النتائج[802] ثمَّ الأولى باقي[803] وجهي هذا الوجه، لأنَّه أبلغ في المدح، حيث يشير إلى عدم الجمود على النَّظر الأوَّل، مع أنَّ حمل[804] تلقيحها على التلقيح لأجلها خلاف الظَّاهر، وفي ذكر أوَّلهما إشارةً إلى ردِّ ما ذكر في الكشف إنَّ إرادة استخراج نتيجةٍ من أخرى هو الوجه؛ لأنَّ

---

795 ب، الحواشي.

796 (البقرة 157/2).

797 الزمخشري، الكشاف، 207/1.

798 ب، القلة.

799 ب، يحسن.

800 ب + قوله.

801 ب، بيان.

802 ب، العبايج.

803 ب، بأن.

804 ب – حمل.

أكثر استعمال بنات الفكر في النتائج، بأنَّ إرادة النتائج من بنات الفكر لا يوجب ما ذكره من المعنى، لجواز أن يراد بتلقيحها التلقيح لأجلها، ويظهر ممَّا ذكرنا وجه دفعه.[805]

(قد علم)، بيانٌ وتأكيدٌ لقوله: (ذا دربه[806] بأساليب الكلام) لم يجعله تقريرًا لقوله: مرتاضًا بتلقيح بنات الفكر، مع أنَّه أقرب لفظًا رعايةً لجانب المعنى، لأنَّ العلم يكفيه ترتيب الكلام وتأليفه وتنظيمه وتوصيفه إنَّما يناسب أن يكون مبنيًّا لكونه ذا دربه[807] بأساليب الكلام[808] مرتاضًا بتلقيح بنات الفكر، لأنَّه إشارةٌ إلى ترتيب المعاني لا الكلام.[809]

(ويجوز الفصل)، استدلَّ به على كونها كافَّةٌ لعدم جواز الفصل في المصدريَّة، قيل عليه: يجوز أن تكون مصدريَّةً أو محتملةً لهما في غير موقع الفصل، ودفعه ظاهرٌ، وهو أنَّ المناسب أن تكون هذه الكلمة في جميع مواطنها بمعنىً واحدٍ وما التي فيها واحد.[810]

(لنا معشر العدليَّة)، فالمعنى أخوة[811] لمعسر[812] العدليَّة، ومعلومٌ أنَّ الأخوَّة من زمرة هذا المعشر فكيف يوصف بأخوَّتهم لكنَّ[813] فيه سهل الوضوح،[814] المقصود وهو أنَّ أخوَّتهم لا تخصُّ[815] المصنِّف

---

805 ب + قوله.

806 ب، دا رد به.

807 ب، رد به.

808 ب + لا لكونه.

809 ب + قوله.

810 ب، واحده. ب + قوله.

811 ب، أخذه.

812 ب، لمعشر.

813 ب + الأمر.

814 ب، لوضوح.

815 ب، تختص.

[27/أ] بل يعمُّ كلُّ من عداهم من هذا المعشر، وأتى[816] بجمع القلَّة ولفظ ألفيه، يعني أتى[817] بما يفيد[818] القلَّة وما يبنى على الكثرة إشارةً إلى ما ذكره فيه أنَّ لفظ الفئة لا يدلُّ على الكثرة، لأنَّ معناها الطائفة ولا دلالة لها[819] على[820] الكثرة؛ بل قد يطلق على الواحد على ما قيل في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾[821] ولئن سلَّمت دلالتها على الكثرة فلا تدلُّ على كثرة الأخوَّة، لأنَّ الأخوَّة من أفاضل الفئة فلا توجب كثرة الأخوَّة، أمَّا إذا جعلت من للتبعيض فظاهرٌ، وأمَّا إذا جعلت للبيان فلأنَّ كثرة الفئة لا تستلزم كثرة أفاضلهم، فالأولى أن يقال: الأفاضل جمع كثرةٍ، فبيان الأخوَّة[822] تشير إلى ما ذكر، وقد يوجَّه بأنَّ من للبيان، وأفاضل الفئة من إضافة الصِّفة إلى الموصوف لا إفاضة[823] البعض إلى الكلِّ، فجعل الفئة أفاضل يدلُّ على كثرتهم، وأنت خبيرٌ بأنَّ قوله: لفظ الفئة يأبى هذا التوجيه.[824]

(شوقًا) تميَّز قبل التمييز من حيث المعنى فاعل، ولا معنى لأن يقال: استطير شوقًا،[825] يقال: إنَّهم ذكروا أنَّ التمييز لا بدَّ أن يكون فاعلًا لنفس الفعل المذكور أو للازمه[826] أو المتعدِّية، نحو: طاب زيدٌ نفسًا، و ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾[827] وامتلأ الإناء ماءً، فإنَّ العيون فاعل ليتفجَّر،[828] والماء فاعلٌ

---

816 ب، وأن.

817 ب، أن.

818 ب، يبعد.

819 ب – على الكثرة إشارة إلى ما ذكره فيه أنَّ افظ الفئة لا يدلُّ على الكثرة؛ لأنَّ معناها الطائفة ولا دلالة لها.

820 ب، عن.

821(التوبة 122/9).

822 ب + به.

823 ب، لإضافة.

824 ب + قوله.

825 ب، شوقهم.

826 ب، اللازمة.

827(القمر 12/54).

للملأ دون الامتلاء، والشَّوق هنا فاعلٌ لاستطار الذي هو كالمتعدِّي بالنسبة إلى استطير، فالمعنى استطارهم الشوق، أي طيَّرهم في الصحاح واستطار أي طيَّر،[829] وحاصل معنى استطير طار عبَّر عنه به دلالة على انَّ ليس لهم اختيار في الطيران.[830]

(بمنزلة فرض العين)، إنَّما لم يجعله فرض العين، إمَّا لأنَّه فرض الكفاية صار في حكم فرض العين لا نفسه، إمَّا لأنَّه[831] مواضع فلم يضرّح لجعله فرض العين؛ بل جعله مثله إشارةً إلى أنَّه كالمتعيَّن في زمانه لا أنَّه متعيّنٌ حقيقةً، وقيل: المعنى أنَّ هذا الغرض من فرض الكفاية في حكم فرض العين[832] على كلِّ أحدٍ لفرط الاحتياج إليه، وتقديم علي في قوله: عليَّ واجبه، ربَّما يأتي[833] هذا المعنى.[834] [27/ب]

(إذ المعنى) لا يساعد على جعله حالًا من ضمير عليه لا يفيد[835] رؤية ما عليه الزمان بحال كونه رثاثة حاله، وأنَّه يشعر بأنَّ له حالًا غير ذلك وليس كذلك، وقد توجَّه ما ذكره بأن جعله حالًا من ضمير عليه يؤدِّي إلى أن يكون بعد هذا[836] الكلام ما أرى الزمان على رثاثة حاله، ويُردُّ بأنَّ المبدل ليس في حكم الطرح بالكلِّيَّة فكيف المبين، وأنت خبيرٌ بأنَّ قوله: إذا المعنى لا يساعد على هذا التوجيه.[837]

---

828 ب + دون التفجير.

829 الجوهري، *الصحاح*، 728/2.

830 ب + قوله.

831 ب، وإما لا نفسه.

832 ب – في زمانه لا أنَّه متعيّن حقيقة، وقيل: المعنى أنَّ هذا الغرض من فرض الكفاية في حكم فرض العين.

833 ب، يأبى.

834 ب + قوله.

835 ب، لأنه بعيد تقييد.

836 ب، تقدير.

837 ب + قوله.

(فضلًا) ضبط الكلام في وجوه حلِّه أن يقال: هو إمَّا بمعنى البقاء من فصل[838] من الشيء، كذا أي بقي بمعنى التجاوز، أو بمعنى الزيادة على[839] التقادير فهو مصدر فعلٍ محذوفٍ في موقع الاستئناف أو الحال، أمَّا الأوَّل فيحتمل أن يكون مرجع الضَّمير فيه نفس النَّفي أو المنفيّ، وعلى الأوَّل فإمَّا أن يقدَّر النفي بعد عن بعد فضلًا أو لا، وإذا لم يقدر فالمستبعد إمَّا نفس النفيُّ أو المنفيُّ، فهذه احتمالاتٌ أربعةٌ، ذهب إلى كلٍّ منها طائفةٌ، الأوَّل وإنَّ[840] مرجع الضمير[841] نفس النفي والمستبعد هو المنفي ولا يقدَّر نفي وإليه ذهب رحمه الله وأورد عليه أنَّ بقاء الشيء من[842] الشيء يوجب تجانسهما، وهو منتفٍ فيما اختاره من التقدير، فإنَّ عدم النظر لا يجانس الإعطاء، وكان رحمه الله نظر إلى أنَّه لو حافظ على ما ذكر من موجب البقاء يرجع الضمير إلى المنفي، أو تقدير النفي بعد عن لغات[843] عنه على الأوَّل ما يوجبه البقاء من كون الباقي ثابتًا لا منفيًّا، وعلى الثَّاني ما يوجبه من ذهاب ما اعتبر الباقي باقيًا منه وانتفائه، فحافظ على كون الباقي ثابتًا وما بقي هو منه ذاهبًا دون التجانس، لأنَّ ما هو موجب البقاء، وهو كون الباقي جزًّا[844] من الذاهب لا يمكن محافظته، فإنَّ شيئًا من النفي أو المنفي في المثال المذكور مثلًا[845] لم يمكن[846] المحافظة عليه بعينه لم يلتفت إلى المحافظة على ما يقرب منه من التجانس، والثَّاني أنَّ مرجع الضَّمير هو نفس النفي ولا يقدر نفي يعد عن[847] [28/أ] كما هو في

---

838 ب، فضل.

839 ب، وعلى.

840 ب، إن.

841 ب + لا.

842 ب، في.

843 ب، لعاب.

844 ب، جزء.

845 ب + ليس خبرًا مما ذكر بعد عن قدر النفي أو لا فإذا.

846 ب، يكن.

847 ب – عن.

الوجه الأوَّل، ولكنَّ المستبعد هو نفس النفيُّ لا المنفيُّ، وأورد عليه أنَّ تركيب فضلًا لاستبعاد الأدنى واستحالة الأعلى، ومعنى استبعاده عدَّه بعيدًا عن الوقوع مع عدم الوقوع ونفس النفي كعدم النظر إلى الفقير، لا يستقيم استبعاده بالمعنى الذي ذكرنا،[848] ولئن جعل مستبعدًا فليس أدنى ممَّا بعد فضلًا أعني الإعطاء، وإنَّما الأدنى هو المنفيُّ وهو المستبعد أيضًا، وربَّما يدفع بإيراد المنع على كون تركيب[849] للاستبعاد المذكور؛ بل لاستبعاد ما ذكر قبله، وكذا على كون معنى الاستبعاد ما ذكره لم لا يجوز أن يكون بمعنى أنَّه ينبغي أن[850] يكون واقعًا، والثالث أنَّ الضَّمير للنفيِّ والنفيُّ يقدَّر[851] بعد عن ووجهه أنَّه حوفظ فيه على تجانس الأدنى، وإلَّا على لكن فات فيه انتفاء الأعلى الذي يوجبه[852] بقاء الأدنى منه، والرابع أنَّ الضمير للمنفي ولا يقدَّر نفي بعد عن، فالمعنى في المثال المذكور أنَّ العطاء انتفى وبقي منه النظر ثمَّ[853] الشيء من الشيء من تجانسهما، وكون الباقي أقلُّ من الذاهب وأدنى فيه،[854] وما يتوهَّم فيه من انتفاء موجب البقاء وهو ثبوت الباقي فوهم، لأنَّه إنَّما يكون موجبه ذلك لو لم ينتف[855] وجود الباقي، وقد نفى هنا هذا كلَّه على بعد ثوان يكون الفضل بمعنى البقاء، وقد أورد في بعض الحواشي أنَّه لا يصحُّ شيءٌ من هذه التوجيهات ولا يستقيم معنى البقاء في نحو قولهم: فلان يعطى الدينار فضلًا عن الدرهم، وأنت خبيرٌ بأنَّه لا منع من منع صحَّة هذا التركيب، كيف وقد صرَّحوا بأنَّ فضلًا إنَّما يستعمل بعد نفي لفظًا أو معنى،[856] ولو سلم صحَّته فيقال: الإعطاء يجعل بمعنى عدم البخل

---

[848] ب، ذكر.

[849] ب + فضلًا.

[850] ب + لا.

[851] ب، مقدر.

[852] ب، موجبه.

[853] ب + انتفى النظر ووجه هذا الوجه ظاهر إذ قد حوفظ فيه على جميع ما يوجبه بقاء.

[854] ، منه.

[855] ب، ينف.

[856] عبد الرحمن البناني، *حاشية البناني على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع*، (دار الفكر، د. م. د. ت.)، 21/1.

حتَّى يكون التركيب على الشرط الذي شرطوه في استعماله، فالمعنى لا يبخل بالدينار فضلًا عن الدرهم فيجري فيه التوجيهات المذكورة، وأمَّا الثاني وهو أن يكون الفضل [28/ب] بمعنى التجاوز فمرجع الضمير فيه نفس النفي[857] فقدر[858] بعد عن والمعنى يجاوز عدم النظر عن عدم الإعطاء، أي يعدى عنه، وأورد رحمه الله عليه في شرح المفتاح: أنَّ معنى تجاوز عنه عفا،[859] ولا شكَّ أنَّ هذا المعنى بعيد عن مظانِّ هذا التركيب، وقد أجبنا عنه في حواشي شرح المفتاح بأنَّ معنى تجاوز عنه عفا لا يستلزم كون فضل عنه بهذا المعنى وإن كان بمعنى تجاوز، كما يقول صلَّى عليه ودعا عليه، فإنَّ معنى الثاني الدعاء بالسُّوء والأوَّل الدعاء بالخير، مع أنَّ الصلاة بمعنى الدعاء إلَّا أنَّه قد سنح لنا[860] وجه دفع لهذا الجواب، وهو أنَّ الظاهر أنَّ مرادهم بإرادة معنى التجاوز إرادته على سبيل التضمين ليتعلَّق به صلة[861] عن فإنَّ الفضل إنَّما بمعنى الزيادة، وأنَّها توصل بعلى، وفي كلام المولى الرازي إشارةٌ إلى ذلك حيث قال: المعنى أنَّ عدم الترقِّي همُّهم إلى الكلام المؤسَّس على العلمين حاصلٌ، وقصور همِّهم عن أدنى عدد هذا العلم أمرٌ زائدٌ متجاوزٌ عنه، وإذا كان اعتبار معنى التجاوز باعتبار التضمُّن لأجل أن يتعلَّق به كلمة عن كان عن صلة للتجاوز لا للفضل بمعنى الزيادة، فاتَّجه[862] ما ذكره رحمه الله.[863]

(وأمَّا الثالث وهو أنَّ الفضل بمعنى الزيادة)، فقد ذكر في بعض شروح المفتاح ومرجع الضمير فيه هو النفيُّ، والنفي مقدَّرٌ، فالمعنى في المثال المذكور زاد عدم النظر على عدم الإعطاء معنى أنَّ عدم

---

[857] ب + والنفي.

[858] ب، مقدر.

[859] التفتازاني، شرح المفتاح، مخطوط، (مكتبة جار الله)، [165/ب]؛ محمد بن عرفة الدسوقي، *حاشية الدسوقي على مختصر المعاني*، مح: عبد الحميد هنداوي، (المكتبة العصرية، د. ت.)، ص352.

[860] ب، لها.

[861] ب، فعله.

[862] ب، فاتحة.

[863] ب + قوله. قطب الدين التحتاني، حاشية القطب التحتاني على الكشاف، (مخطوط)، [64/ب].

الإعطاء كافٍ[864] في اتِّصافه بالبخل أو نقصان فضله أو فساد حاله أو نحو ذلك، وعدم النظر زائدٌ عليه، واتَّجه[865] عليه أنَّ المناسب حينئذٍ كلمة على دون عن، وقد ذكرنا في حواشي شرح المفتاح هذا من فوائد يتعلَّق بما ذكرنا في حلِّ هذا التركيب ردًّا ونظيره،[866] وإذا تحقَّقت ما ذكرنا ظهر ما في قوله: ومن الخطأ ما يقال في حلِّ هذا التركيب أنَّ فضلًا بمعنى تجاوزوا،[867] وإنَّ المستبعد إلى آخره، توجيهًا ومناقشة، أمَّا التوجيه فهو أنَّ تجاوز عنه بمعنى عفا، وإنَّ فضلًا لاستبعاد الأدنى بمعنى عدَّ وقوعه المعدوم بعيدًا، وإنَّ عدم النظر ليس [29/أ] أدنى من الإعطاء وهو أمرٌ واقعٌ، فلا يصحُّ استبعاده بالمعنى المذكور، والمناقشة فهي أنَّه لا يلزم من كون تجاوز عنه عفا[868] كون فضل عنه بمعنى تجاوز، كذلك لجواز أن يكون فصل[869] عنه بمعنى تجاوزه، كما أنَّ صلَّى عليه بمعنى دعا له، وقد عرفت وجه دفعها، وأنَّ فضلًا إنَّما هو لاستبعاد ما تقدَّمه، ولزوم كونه أدنى ممنوعٌ، وكذا كون الاستبعاد بما ذكر من المعنى لم لا يجوز أن يكون بمعنى عدَّ وقوعه الواقع بعيدًا، بمعنى أنَّه لا ينبغي أن يكون.[870]

(ثمَّ[871] يحم حول المراد)، قد[872] وجَّه ذلك بأنَّ قصده من هذا الكلام بسط معذره في الاستعفاء عن الإملاء موجبٌ أن يكون المعنى تقاصر همُّهم عن الترقِّي إلى كلامه المملى[873] في الكشف

---

[864] ب، كان.

[865] ب، ويتجه.

[866] ب، ونصرة.

[867] ب، تجاوزا.

[868] ب، بمعنى.

[869] ب، فضل.

[870] ب + قوله.

[871] ب، لم.

[872] ب، وقد.

[873] ب، المحلى.

عن حقائق التنزيل؛ لأنَّ هذا[874] ربَّما يدعي كونه موجبًا[875] أيضًا، بناءً على أنَّ قصور الهم[876] عن معرفة القرآن يوجب مجران يا علي[877] من الكلام في الكشف عن حقائقه، وإلَّا وجه أن يقال: فضلًا إنَّما تستعمل لاستبعاد الأدنى الذي ذكر[878] قبله، واستحالة الأعلى الذي ذكر بعده، وذلك يقتضي تجانسهما كما سبق، وظاهر أنَّ بلوغ الهمم إلى أدنى عدد هذا العلم وأنزل استبعاداته[879] إنَّما تكون أدنى ومجانسًا بالنسبة إلى بلوغها إلى الترقِّي على كلامه[880] المؤسَّس على العلمين اللذين عنا[881] أعلى العدد[882] لا بالنسبة إلى بلوغها إلى الترقِّي إلى[883] معرفة القرآن، مع أنَّ هذا البلوغ واقعٌ كما دلَّ عليه اجتماعهم إلى المصنِّف مقترحين الإملاء عليهم في الكشف عن حقائق القرآن فلا يصحُّ استبعاده فضلًا عن استحالته، كما هو مقتضى استعمال فضلًا، وربَّما يؤيِّد ذلك بأنَّ قوله: وطائفةٌ من الكلام، يشعر بأنَّ الكلام السابق كلامه لا كلام الله على ما هو مقتضى إعادة المعرفة[884] من الاتِّحاد.[885]

(أو على التشبيه بمفعول)، وقيل: على التشبيه بفعيل بمعنى مفعول، ويتَّجه عليهما أنَّ كلًّا من هاتين الصنعتين إنَّما يستوي فيهما المذكَّر [29/ب] والمؤنَّث لا الواحد والجمع، والآن[886] المذكورة على

---

874 ب + هو الموجب للاستعفاء لا قصورها عن الترقي إلى معرفة القرآن وفيه أنه.

875 ب – موجبًا.

876 ب، الهمم.

877 ب، هجران ما يملى.

878 ب، ذكره.

879 ب، استعدادته.

880 ب، كلا.

881 ب، عما.

882 ب، العددين.

883 ب – الترقِّي إلى.

884 ب + معرفة.

885 ب + قوله.

886 ب، الآية.

تقدير موصوف عد، ومفرد اللفظ مجموع المعنى مثل الفوج والحزب،[887] فالوجه الاختصار[888] على الوجه الأوَّل، وغاية ما يمكن أن يقال: أنَّه يجوز أن يقال[889] الرجال فعلت، كما يقال: فعلوا اكتفاء بالتأنيث عن الجمع في الجمع لكونه بمعنى الجماعة، فيجوز أن يكتفي بالتأنيث هنا في قليل، لكن يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث، لكن يُردُّ عليه أنَّهم في حكم جمع الثلاثة[890] بالواو والنون لاختصاصه مثله بالعاقلين،[891] ولا يجوز في الجمع المذكَّر الاكتفاء بالمذكور،[892] فلا يقال: المسلمون[893] فعلت، بل يحبُّ فعلوا هذا وتجويز كونهم[894] فاعل قليل على أنَّه عطفٌ على فيه[895] مسكة، فيصحُّ عمل قليل لاعتماده على الموصول سهوٌ ظاهرٌ؛ لأنَّه إن جعلت من موصولة يقع صلتها مفردًا، لأنَّ الصفة مع فاعلها مفردٌ، وإن جعلت موصوفه وجب نصب قليل.[896]

(كأنَّه قال: فاجأت ذلك لهم) في إذا المفاجأة في نحو: خرجت فإذا السبع، أقوال:

أحدها: أنَّه ظرف زمانٍ، فيجوز أن يكون هو نفس الخبر على تقدير المضاف، أي في ذلك الزمان وجود السبع وحصوله لما تقرَّر أنَّ ظرف الزمان لا يقع خبرًا عن الجثَّة، فلا يكون الخبر محذوفًا ولا يكون إذا مضافةً إلى ما بعدها من الجملة، ويجوز أن يكون الخبر محذوفًا، وإذا ظرفًا لذلك الخبر، أي ففي ذلك الوقت السبع حاضرٌ أو بالباب، ويجوز أن يكون ظرف الزمان مضافًا إلى الجملة الاسميَّة،

---

887 ب، والحرب.

888 ب، الاقتصار.

889 ب – أنَّه يجوز أن يقال.

890 ب، السلامة.

891 ب، بالغافلين.

892 ب، المذكور.

893 ب — المسلمون.

894 ب، كون.

895 ب، عليه.

896 ب + قوله.

وعامله محذوف على ما قال ابن الحاجب،[897] أي ففاجأت وقت وجود السبع بالباب،[898] وفي بعض الحواشي أنَّ هذا هو الذي اختاره صاحب الكشَّاف، واعترض الرضي عليه بأنَّه إخراج لإذا عن الظرفيَّة لوقوعها حينئذٍ مفعولًا به لفاجأت،[899] لكن الصحيح أنَّها طرف[900] غير متصرِّف،[901] والظَّاهر أنَّ قول رحمه الله: فاءت[902] ذلك إشارة إلى ذلك، فالمعنى فاجأت زمان أنا بالشعبة على أن يكون مبتدأ خبره بالشعبة، وإذا مضافةٌ إلى الجملة، وحذف الخبر بعد إذا المفاجأة ليس بواجب مطلقًا كما هو المذكور [30/أ] في الكتب،[903] وقيل: إنَّما يلتزم حذفه إذا كان عامًّا وهنا خاصٌّ.[904]

والثاني أنَّها طرف[905] مكانٍ، فلا[906] مضافة إلى الجملة بعدها البتَّة؛ لأنَّه لا يضاف من طرف[907] المكان إلى الجملة إلَّا حيث قال الرضيُّ: ويجوز حينئذٍ أن يكون نفس إذا خبرًا، أي فبالإمكان السبع لكنَّه لا يطَّرد في نحو: فإذا السبع بالباب،[908] فإذا جعل خبرًا هنا وقوله: أنا مبتدأ كان

---

[897] ابن الْحَاجِب الْفَاضِل (ت: 646هـ): عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الإمام العلامة المفتن المحقق جمال الدّين أبو عمرو ابن الحاجب الكردي الدويني الأصل الإسنائي المولد المقرِئ النَّحوِيّ الأصولي الفقيه المالكي صاحب التصانيف المنقحة، كان الأغلب عليه النَّحو وصنف في الفقه المالكي مختصرًا وفي غير ذلك، وخالف النُّحاة وأورد عليهم إشكالات وإلزامات معجمة تعسر الإجابة عنها ذكره الحافظ ابن الحاجِب الأميني فقال: هو فقيه مفتي مناظر مبرز فِي عدَّة علوم متبحر مع ثقَّة ودين وورع وتواضع واحتمال واطراح للتكلف. الصفدي، *الوافي بالوفيات*، 322/19.

[898] ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر، *الكافية في علم النحو*، مح: صالح عبد العظيم الشاعر، ط1، (القاهرة: مكتبة الآداب، 2010م)، ص17.

[899] ب، لما جاءت.

[900] ب، ظرفٌ.

[901] الرضي، *شرح الكافية*، 272/1.

[902] ب، فاجات.

[903] يعيش بن علي بن يعيش، *شرح المفصل للزمخشري*، مح: إميل بديع يعقوب، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م)، 240/1.

[904] الجامي، *الفوائد الضيائية*، ص178.

[905] ب، ظرف.

[906] ب + تكون.

[907] ب، ظروف.

[908] الرضي، *شرح الكافية*، 273/1.

قوله: بالشعبة حالًا من الضَّمير في الظَّرف الواقع خبرًا، وقد يتوهَّم ظاهر كلامه رحمه الله أنَّه إذا جعل إذا مكانيَّة كانت في موقع الخبر وليس كذلك لما ذكره الرضيُّ، وقد صرَّح رحمه الله في شرح التلخيص بالجواز، وإذا لم يجعل إذا خبرًا يكون متعلِّقًا بالخبر،[909] فالمعنى هنا ففي المكان يلتبس[910] بالشعبة، ويجوز أن يكون متعلِّقًا بمعنى المفاجأة وعلى التقديرين[911] يكون معنى المفاجأة متعلِّقًا بمضمون الجملة على قياس ما إذا كانت زمانيَّة، إلَّا أنَّ في الزمانيَّة يجوز تعلُّق معنى المفاجأة بمعنى إذا بناءً على إضافتها إلى الجملة، أي فاجأت زمان كذا، ولا يجوز هنا لما عرفت.

والثالث أنَّ إذا المفاجأة حرفٌ فلا يصحُّ خبرًا فيكون الخبر محذوفًا البتَّة في مثل فإذا السبع، وأمَّا هنا فلا حاجة إلى الحذف وهذا أشبه، أي جعله مفعولًا أشبه من جعله حالًا باختيار المصنِّف؛ لأنَّه اختيار أنَّ إضافة أفعل التفضيل معنويَّة، فيكون قوله: أعطش النَّاس معرفةً، فلا يصحُّ أن يقع حالًا، وقد يرجِّح الحاليَّة بأنَّ أعطش النَّاس بمعنى أعطش من النَّاس، والجار والمجرور معمولٌ لما يتعلَّق به، فهو صفةٌ مضافةٌ إلى معمولها فيكون نكرةً، وانتصاب المفعول بإذا باعتبار كونها بمعنى وجدتُ مذهب الكوفيِّين.[912]

والجواب أنَّ المراد بالمفعول في قولهم: إضافة الصفة إلى فاعلها أو مفعولها هو المفعول به الصريح، ولم يجعل النَّاصب هنا إذا لكونها بمعنى وجدت؛ بل قُدِّر هذا الدلالة إذا عليه[913] والمفهوم من الكشف أنَّ الفعل مقدَّرٌ على المذهبين، إلَّا أنَّ نفس إذا المفاجأة قرينةٌ كافيةٌ في الحذف عند الكوفيِّة

---

[909] سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، *المطول*، عبد الحمدي هنداوي، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت.)، ص303.

[910] ب، أنا ملتبس.

[911] ب، التقدير.

[912] عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام، *مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب*، مح: محمّد محيي الدين عبد الحميد، (منشورات مكتبة الصادق للمطبوعات، د. ت.)، 91/1.

[913] ب، غلبه.

وعند البصريّة لا بدَّ فيه من شيءٍ آخر، وقد وجد هنا وهو قوله سابقًا: وجدت، [30/ب] لكنَّ الظَّاهر من كلامه رحمه الله أنَّ العامل معنى إذا المفاجأة، وإنَّ مذهب الكوفيَّة على ما ذكر في كتب النحو، ولك أن تعدل عن الظَّاهر أو تجعل التركيب على قول الكوفيَّة،[914] وقياس واحدة مشدة[915] على صيغة اسم الفاعل من باب الأفعال كالمشاغل في جمع مشغل، وفي الكشف[916] لا يبعد عندي أن يكون جمع مشدة بفتح الميم من قولهم: الولد مجبنة مبخلة يراد بها مقامن[917] الشدة، فيمكن أن يصحِّح مشدة في عبارته رحمه بفتح الميم أيضًا لكنَّ الكلام حينئذٍ في عدم استعماله.[918]

(أو للتواضع)، يعني أنَّه وإن كان وفادته عليه[919] قوله: ليتوصَّل إلى هذا الغرض لانحصاره فيه، إلَّا أنَّه تواضع فجعل الوفادة عليه مع الأخوان حظمًا[920] لنفسه عن أن يكون الوفادة عليه خاصَّةً، وانحصار هذا الغرض فيه حتَّى كان لا مساغ لإسناده إلى نفسه دفعٌ لما يتوهَّم أنَّ الفراغ، وإن كان بمحض توفيق الله تعالى لكن لا شكَّ أنَّه هو المتَّصف[921] بالفراغ فيكونه[922] بمحض توفيق الله تعالى لا يوجب ترك إسناده إليه، ووجه الدفع أنَّه وإن كان الفراغ مستندًا إليه[923] أنَّ له مدخلًا فيه، فإذا لم يكن له مدخلٌ، وكأنَّه لا مساغ لاستناده إليه.

---

914 ب + قوله.

915 ب، مشددة.

916 الزمخشري، *الكشاف*، 3/1.

917 ب، معًا من.

918 ب + قوله.

919 ب + خاصة كما يدل عليه.

920 ب، هضمًا.

921 ب، المعني.

922 ب، فكونه.

923 ب + على أي تقدير لكن بما يتوهم من إسناده إليه.

وقوله: (على معنى أنَّ العلل عيَّت به)، أي عجزت بيده لكثرة تشبُّثه وتعلُّقه[924] بها، وفي الكشف أي لم يهتد العلل إليه فلم يجد علَّةً يتمسَّك هو بها من عيٍّ بالأمر إذا لم يهتد لوجهه،[925] وكأنَّه إنَّما لم يلتفت رحمه الله إليه، لأنَّ معنى العيِّ هو العجز، وإنَّما فسِّر بعدم الابتداء في المثال المذكور أخذ بالحاصل؛ لأنَّ عجز الشخص بالأمر حاصله عدم ابتدائه إلى وجهه[926] وعجز العلل بالشخص لا يرجع حاصله إلى[927] ذلك، ومعنى أعجز به العلل أنَّ العلل لم يصلح التعلُّل[928] بها، ولم تندفع بها أقراحهم[929] فقد عجز المستعفى بسببها وعدم[930] صلوحها لمطلوبه، فأسند إعجازه إليها مجازًا، يعني كأن تقدَّر تمامه إشارةً إلى وجه ذكر مدَّة خلافة أبي بكر رضي الله عنه مع ذكر ثلاثين سنة، وقيل: بالعكس، أي ما تعبت من جهته في تأليف الكتاب من المراجعات الطويلة والمطالعات العميقة والتحام[931] موارد السهر، ومكابدة ظماء هواجر الطلب والفكر، ونحو [31/أ] ذلك، والمضاف إليه كلِّه أي المضاف إليه المذكور في أوَّل الشيء، وهو الشيء فالمضاف أسند إلى إليه ولا ضمير فيه، ولو اعتبر فيه ضمير[932] الأوَّل وكان ضمير إليه راجعًا على[933] الموصول في المضاف، أو موصوفه المقدَّر وجب إبراز الضَّمير على ما هو مذهب البصريَّة، لكون المضاف صفةٌ جرت على غير من هي له، ثمَّ وجَّه ذكر هذا الكلام أنَّ البعض وإن كان يستعمل غالبًا في الجزء لكن قد يستعمل في[934] الجزئي أيضًا،

---

924 ب، تشبيهه ومعلقه.

925 الزمخشري، *الكشاف*، 482/4.

926 ب، اهتدائه لوجه.

927 ب، أي.

928 ب، يصح للتعليل.

929 ب، اقتراحهم.

930 ب — وعدم.

931 ب – وقيل: بالعكس أي ما تعبت من جهته في تأليف الكتاب من المراجعات الطويلة والمطالعات العميقة والتحام. ب + قوله.

932 ب — ضمير.

933 ب، إلى.

934 ب – الجزء لكن قد يستعمل في.

فيقال للخاصِّ أنَّه بعض العامِّ كالإنسان للحيوان، بمعنى أنَّه بعض أفراده، فذكر ذلك إشارةً إلى أنَّ المراد بالبعض هنا هو الجزء، إذ لا يقال:[935] للكلِّي إنَّه كلٌّ الجزئيِّ، وإن أبيت ذلك فذكره يكون للتأكيد والتوضيح، أمَّا وجه الاستثناء بقوله: لا سيَّما الكتاب المفتتح بالتحميد، فهو[936] لما ذكر أنَّ أولى الشرح[937] جزؤه، لزم كون أوَّل الكتاب مطلقًا جزؤه، لكنَّ الكتاب يحتمل المفهوم الكلُّ[938] كالمجموع الشخصيِّ، وكون أوَّل الأوَّل جزؤه غير ظاهرٍ، اللهمَّ إلَّا أن يقال: بمعنى أوَّل فرده الذي هو المجموع، فلزم من ذلك خفاءٌ في كون أوَّل الكتاب مطلقًا جزؤه، فيقال: لا سيَّما الكتاب الذي هو المجموع، فإنَّ كون أوَّله جزؤه ظاهرٌ جدًّا،[939] فالاستثناء راجعٌ إلى اللازم المفهوم من الكلام، ولك أن تجعله راجعًا إلى المذكور بناءً على أنَّ كون أوَّل الشيء جزؤه يتناول كون أوَّل الكتاب جزؤه، أو بناءً على أنَّ كون أوَّل الشَّيء مطلقًا جزؤه ليس في الظهور، مثل كون أوَّل الكتاب بمعنى المجموع جزؤه، فإنَّ الثَّاني يجزم به من أوَّل الأمر بخلاف الأوَّل، إذ ربَّما يتردَّد فيه أو يتوقَّف، إذ ربَّما يقال لفرد خاصٍّ: سبق سائر أفراد العامِّ أنَّه أوَّل العامِّ، كما يقال: أوَّل إنسان، أو للإنسان آدم، فإنَّ الجزئيَّة لا يظهر فيه[940] إلَّا بتأويل أو تأمُّل.

وقوله: (وقد يُتوهَّم)، ردٌّ على صاحب الكشف، ووجه الردِّ أنَّ شرط الإضافة بمعنى من أن[941] يكون المضاف إليه جنسًا للمضاف صادقًا عليه، ومن فيها بيانه البتَّة، وإنَّما جعل فساده بيِّنًا، لأنَّ

---

[935] ب – إذ لا يقال.

[936] ب – فذكره يكون للتأكيد والتوضيح أمَّا وجه الاستثناء بقوله لا سيَّما الكتاب المفتتح بالتحميد فهو.

[937] ب، الشيء.

[938] ب، الكلي.

[939] ب – جدًا.

[940] ب – فيه.

[941] ب، إذ.

جعل إضافة جزء الشيء بمعنى فاسد، فكان جعل إضافة كلِّ ما هو جزءٌ من أوَّل[942] الشَّيء إليه بيِّن الفساد،[943] [31/ب] ولهذا كان علم الكلام بحثًا، يعني أنَّ علم الكلام إنَّما يسمَّى به؛ لأنَّه علمٌ بما يكون الغرض الأصليُّ من كلام الله الإرشاد إليه، فيتفرَّع كون هذا العلم بحثًا عن الأمور الثلاثة على كون الغرض الأصليُّ من القرآن الإرشاد إلى هذه الأمور، وينور الثاني بالأوَّل، ويجوز أن يجعل ذلك تفريعًا على كون الثلاثة أصول مقاصد القرآن، يعني إنَّما يسمَّى علم الكلام، لأنَّه علمٌ بأصول مقاصد كلام الله، كثيرٌ من السور كذلك لا يقال: الظَّاهر أنَّه أراد أنَّ الكثير يشتمل[944] على هذه المعاني، فمعنى قوله: لا كذلك نفيٌ لاشتمال الكثير عليها، لكنَّ دليله من كونها فاتحة الكتاب وسابقة السور إلخ، لا يعتدُّ[945] هذا المعنى أصلًا؛ لأنَّه يقال: بل أراد أنَّ الكثير مثل الفاتحة في الاشتمال، فمعنى لا كذلك نفيٌ مماثلة الكثير للفاتحة للاشتمال،[946] وما ذكر من الدليل ثبت هذا النفي لإفادته أنَّ اشتمال الفاتحة على الوجه المذكور، وهو أنَّها اشتملت أوَّلًا مقتصرًا مضمونها على هذه المعاني بالترتيب بتقديم المبتدأ وتأخير[947] المعاد، وتوسيطٌ ما بينهما فهمًا،[948] ولا خفاء في ابتغاء[949] هذا الوجه في اشتمال الكثير، وربَّما يسلَّم أنَّه أراد أنَّ الكثير يشتمل عليها فيقال: لا خفاء أنَّ المعنى أنَّ الكثير يشتمل عليها فينبغي أن تسمَّى بأمِّ الكتاب، فأجاب بأنَّه ليس الأمر كذلك، أي لا يلزم من اشتمال الكثير أن

---

[942] ب – أول.

[943] ب + قوله.

[944] ب، مشتملٌ.

[945] ب، يبعد.

[946] ب، في الاشتمال.

[947] ب، أو تأخير.

[948] ب – فهمًا.

[949] ب، إبقاء.

تسمَّى بهذا الاسم، لأنَّ اشتمال الفاتحة اشتمالٌ مخصوصٌ منتفٍ في الكثير هو السبب في التسمية، والظاهر أنَّه خلاف الظَّاهر.[950]

(سُمِّيت بها الآيات السبع في إيثاره على سُمِّيت بها الفاتحة)، إشارة إلى أنَّ المناسبة بين الاسم والمسمَّى قلَّما[951] كان الاسم جمعًا ناسب أن يجعل المسمَّى موافقًا له، وقوله: (أي تكرَّر)، دفعٌ لما يقال: لا يستقيم الحكم بالتثنية في كلِّ صلاةٍ، لأنَّها تُثلَّث في الثلاثيَّة وتربَّع في الرباعيَّة بأنَّ المراد التكرير وهو يتناول التثليث[952] والتربيع.[953]

(تسميةٌ للكلِّ باسم الجزء)، ههنا أمران: أحدهما بيان الداعي[954] إلى حمل العبارة على المجاز دون الحقيقة، الثاني بيان وجه اختيار المجاز على الحقيقة: [32/أ]

أمَّا الأوَّل فهو أنَّها لا يلزم قراءتها في كلِّ ركعةٍ فضلًا عن أن تثنَّى فيها، فإنَّها لو تركَّب[955] في الأخريين جاز، وإنَّها إنَّما[956] تثنَّى في مجموع الركعتين لا في كلِّ ركعةٍ، وأنت خبير بأنَّ جواز تركها في الأخريين روايةٌ، ولا ضير في عدم اعتبارها في وجه التسمية، ولذلك اقتصر في بعض[957] التوجيهات على ما يدفع الثاني دون الأوَّل، مثل قولهم: المعنى تثنَّى في كلِّ ركعةٍ بالنسبة إلى الأخرى.[958]

---

[950] ب + قوله.

[951] ب، فلما.

[952] ب، التقليب.

[953] ب + قوله.

[954] ب، المدعى.

[955] ب، تركت.

[956] ب، جازاها وإنما.

[957] ب، وجه.

[958] ب، الآخر.

وأمَّا الثاني فهو أنَّ فائدة التجوُّز الاحتراز عن صلاة الجنازة، فإنَّه[959] إنَّما يتجوَّز بالركعة عن صلاةٍ فيها ركعة، لأنَّ علاقة الكلِّيَّة والجزئيَّة إنَّما هي بينهما لا بين الركعة[960] ومطلق الصلاة المتناول لصلاة الجنازة، وفيه أنَّ كلِّيَّة بعض الصلوات للركعة[961] تكفي لصحَّة التجوُّز بها عن مطلق الصلاة؛ بل عن صلاةٍ ليس فيها ركعة كما ذكروا أنَّه[962] بالغيث عن النبات مطلقًا، وعن النبات الذي ليس بالغيث بعلاقة السببيَّة بين الغيث والنبات في الجملة، على أنَّ لفظ الصلاة مطلقًا لا ينصرف إلى صلاة الجنازة كما عرف فيمن خلف[963] لا يصلِّي، هذا ولا يبعد أن يحمل العبارة على التضمين، أي تثنَّى مقروءةً[964] في كلِّ ركعةٍ، فيكون بيانًا، لأنَّ تثنيتها في الصلاة بالقراءة في كلِّ ركعةٍ، ولو قال شيء في كلِّ صلاةٍ لم يعلم أنَّ التثنية بالقراءة في أيِّ ركنٍ، فظهر وجه اختصار[965] المجاز، وقد يدعى جواز تعلُّق الظرف بما تتضمَّنه التثنية[966] من معنى القراءة، لأنَّ معناها تكرير القراءة أو بمال إلى الميل مع المعنى، فإنَّ ثبوت الحكم في كلِّ ركعةٍ يفيد ثبوته في مجموع الركعات، فيجوز أن يقصد[967] بالأوَّل إلى الثاني، فيقصد بقوله: تثنَّى في كلِّ ركعةٍ تثنَّى في مجموع الركعات، ولا[968] شكَّ في ظهور استقامته، ونظيره ما ذكره صاحب الكشَّاف في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ﴾[969]

---

[959] ب، فإنها.

[960] ب – عن صلاة فيها ركعة؛ لأنَّ علاقة الكلِّيَّة والجزئيَّة إنَّما هي بينهما لا بين الركعة.

[961] ب، الركعة.

[962] ب + يصح التجوز.

[963] ب، حلف.

[964] ب، مفردة.

[965] ب، اختيار.

[966] ب — التثنية.

[967] ب، يقصدك.

[968] ب، فلا.

[969] (الأنعام 38/6).

أنَّه إنَّما يصحُّ حمل أمم على دابَّة ولا طائر، لأنَّهما عمَّا في سياق النفي،[970] فكأنَّه قيل: وما من دوابٍّ ولا طيور، وإنَّما اختار المذكور [32/ب] على المقصود إيضاحًا للمراد وإفصاحًا عن المرام، لأنَّ المعنى تثنَّى في مجموع الركعات بالقراءة في كلِّ ركعةٍ لا بالقراءة في ركعتين فقط في الثلاثة، أو في ركعتين أو ثلاث فقط في الرباعيَّة.[971]

(بناء على أنَّ أقلَّ الصلاة ركعتان)، فيه أنَّه لا خلاف في إطلاق الصلاة على ركعة، ولذا يحنث بها في يمينه لا يصلِّي، والنهي عن البتيراء[972] تحقُّق مشروعيَّتها على ما تقرَّر في الأصول، أنَّ النهي في الشرعيَّات يعتمد مشروعيَّة المنهي عنه، وصحَّة الإطلاق عليها،[973] سيَّما إذا كانت مشروعةً بعد حينئذٍ في كلِّيَّة كلِّ صلاةٍ، لا يقال: لفظ الصلاة لا يتناول الركعة، ولذا لا يحنث بها في يمينه لا يصلِّي صلاة لأنَّ ذلك إنَّما هو باعتبار أنَّ لفظ الصلاة ذكرت مع الغنية عنها، فيطلق على الكامل منها، فلا يلزم عدم صحَّة إطلاق الصلاة على الركعة إذا ذكرت مع الاحتياج إليها كما فيما نحن بصدده، ويمكن أن يقال: الصلاة إنَّما هي مجموع الركعتين، ويفرَّق بين يصلِّي وصلاة، بأنَّ الأوَّل إنَّما يتناول الركعة دون الثاني، لأنَّه يصدق على من يركع ويسجد، قيل:[974] أن يضمَّ إليه ركعة أخرى أنَّه يصلِّي[975] لم تكن الركعة الواحدة،[976] ولك أن تقول: لفظ الصلاة وإن جاز إطلاقها على الركعة لكن يتصرَّف[977] إطلاق الصلاة إلى ما صحَّ منها، وثمَّ سيَّما إذا لوحظ ما يدلُّ عليه[978] بنى[979] من الوقوع

---

[970] الزمخشري، *الكشاف*، 21/2.

[971] ب + قوله.

[972] ب، الشيء.

[973] شمس الدين محمد بن محمد ابن الموقت الحنفي، *التقرير والتحبير*، ط2، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1983م)، 339/1.

[974] ب، قبل.

[975] ب + وإن.

[976] ب، صلاة.

[977] ب، ينصرف.

سيَّما إذا اعتبرت دلالته على الاستمرار فإنَّ المنهي عنه قلَّما يقع، واعترض في الكشف بأنَّ[980] مذهبه جواز البتيراء، وقد[981] علَّل وجه التسمية بذلك أيضًا.[982]

وأجيب بأنَّه يصحُّ التعليل إذ ذاك بناءً على تكرُّرها في أكثر الصلوات، فإنَّ مجرَّده كافٍ في وجه التسمية بالمثاني، وفيه أنَّ اعتراض[983] الكشف على من[984] حافظ على كلِّيَّة كلِّ صلاةٍ حتَّى يحتاج إلى حديث النهي عن البتيراء، وما ذكر من اعتبار الأكثر اعترافٌ بعدم الكلِّيَّة، إلَّا أنَّه يمكن أن يقال: إن[985] أراد صاحب الكشف أنَّه لَمَّا لم تستقم الكلِّيَّة على تقدير جواز البتيراء لم يصحَّ أن يعلِّل بها[986] مجوِّزها،[987] أجيب بالمنع لجواز أن يريد المانع بالكلِّيَّة الأكثريَّة، [33/أ] وإنَّما تكفي لوجه التسمية، وإن[988] أراد أنَّه لَمَّا علَّل مجوِّزها به عُلم أنَّ المراد والأكثريَّة فلا[989] إلى اعتبار النهي عنها[990] بل لم يصحَّ، أجيب بأنَّه لَمَّا علَّل به من منع من البتيراء، وأمكن[991] له المحافظة على الكلِّيَّة أخرى الكلِّيَّة على حقيقتها، فإنَّها أحسن وأظهر في وجه التعليل من الأكثريَّة.[992]

---

978 ب + لفظ.
979 ب، ينبي.
980 ب، لأن من.
981 ب، قد.
982 ب – أيضًا.
983 ب + صاحب.
984 ب، مل.
985 ب – إن.
986 ب، به.
987 ب، فجوزها.
988 ب، وإنما.
989 ب + حاجة.
990 ب – عنها.
991 ب، ويمكن.
992 ب + قوله.

(حقُّ العبارة أن تكون بطريق القصر)، ربَّما يجاب بأنَّه لَمَّا حكم بأنَّ الصلاة مطلقًا تكون فاضلةً لها[993] لزم أن لا تكون فضيلة صلاة بغيرها أصلًا، وإلَّا لم يكن هذه الفضيلة بها لامتناع تعدُّد الوجود لشيءٍ[994] واحدٍ، وتوارد العلَّتين المستقلَّتين على شيءٍ واحدٍ وكذا حال الأجزاء، وقد أجيب أيضًا بأنَّ باء السببيَّة تعتدُّ كون السورة سبب الفضيلة أو الأجزاء ويفهم في العرف من ابتغاء[995] السبب ابتغاء المسبّب وإن احتمل وجود سببٍ آخر، لأنَّ الأصل عدمه، فالعبارة بحسب[996] متفاهم العرف يدلُّ على القصر، قيل: ما ذكر[997] المصنِّف إنَّما يدلُّ على اختصاص الصلاة بالسورة والمطلوب عكسه؛ لأنَّ سورة الصلاة يقتضي اختصاصها بالصلاة، والجواب أنَّ الصلاة لَمَّا اختصَّ فضيلتها أو أجزاؤها بها كان لها مع الصلاة خصوصيَّة فتحجب[998] الإضافة.[999]

(ظاهرٌ في دفع الرأي الأوَّل)، أراد أنَّه[1000] ظاهرٌ غير خفيٍّ لا أنَّه غير نصٍّ حتَّى يشعر بتجويز دفعه للرأي الثاني، فيردُّ عليه أنَّه لا يدفعه أصلًا، اللهمَّ إلَّا أن يقال: أراد الثَّاني، لكنَّ إطلاق الظَّاهر عليه بطريق المشاكلة مع ما ذكر أنَّ التمسُّك بقول ابن عبَّاس ظاهرٌ في دفع الرأي الثَّاني، فإنَّ معناه أنَّه عبر[1001] نصٍّ فيه، لأنَّه يحتمل أن يدفع الرأي الأوَّل لأنَّه إذا ثبت كونها أنَّ من[1002] كلِّ سورة

---

[993] ب، فاصلة بها.

[994] ب، شيء.

[995] ب، انتفاء.

[996] ب – بحسب.

[997] ب، ذكره.

[998] ب، صححت.

[999] ب + قوله.

[1000] ب، به.

[1001] ب، غير.

[1002] ب، آية.

ابتغي[1003] عدم كونها من القرآن ضرورة لا يقال: الظَّاهر أنَّه يدفع كلا الرأيين من غير ظهور له في أحد الدفعين؛ لأنَّه يقال: قد تقرَّر أنَّ النفي أو الإثبات إنَّما يتوجَّه إلى القيد في الكلام لا إلى أصله فإذا أفاد التمسُّك بقول ابن عبَّاس رضي الله عنهما كونها من القرآن بُعتدُّ[1004] أنَّه من كلِّ سوره كان المقصود إثبات ذلك القيد لا إثبات[1005] أصل القرآنيَّة، حتَّى إنَّ الأصل مقرَّر، [33/ب] فقصد[1006] إثبات قيده، فكان[1007] دافعًا لما تخالف القيد لا ما ينافي الأصل، لأنَّ القيد في الكلام ناظرٌ إلى نفي ما يقابله، لكن لَمَّا كان ثبوت القيد بدون أصله ممتنعًا فإثباته يقتضي ثبوته احتمل أن يدفع به الرأي الأوَّل أيضًا وإن كان مرجوحًا.[1008]

(فهذا ليس في معرض الاستدلال)، أي أنَّه لم يستدلَّ بعدم كونها آي من الفاتحة، ومن كلِّ سورةٍ على عدم الجهر لم[1009] يجعله دليلًا عليه،[1010] إنَّ استدلاله لا يصحُّ، بل إنَّه يخبر بأنَّهم بنوا ترك[1011] على ذلك، فلا على المصنِّف إذا لم يستقم ذلك البناء[1012] أيضًا، بأنَّ عدم كونها من الفاتحة ومن السور يستلزم عندهم عدم كونها من القرآن لأمرٍ دعاهم إليه، مثل كون القرآن مفصَّلًا إلى السُّور، والسُّور إلى الآيات، فما لا يكون آيةً من سورة لا يكون قرآنًا فلا خلل في البناء، ولا يوجب ذلك

[1003] ب، انتفى.
[1004] ب، يفيد.
[1005] ب، لإثبات.
[1006] ب، تفضله.
[1007] ب، وكان.
[1008] ب + قوله.
[1009] ب، ولم.
[1010] ب + حتى يرد عليه.
[1011] ب + الجهر.
[1012] ب + على أنَّه يمكن تصحيح البناء.

صحَّة الاستدلال من المصنِّف بعدم كونها آيةً من الفاتحة، والسُّور على عدم الجهر لأنَّه بظاهره أعمُّ من عدم كونها[1013] قرآنًا، فلا يستلزم عدم الجهر فليتأمَّل.[1014]

(كأنَّه أعتق[1015] كونها آية إلخ)، لا يقال: ينبغي أن يجزم بأنَّ اعتقاده ذلك على ما قيل[1016] بناءً على ما رواه الترمذي[1017] وأبو داود[1018] أنَّ ابن عبَّاس رضي الله عنهما قال لعثمان رضي الله عنه: ما حملكم على أن لا تكتبوا بسم الله الرحمن الرحيم يعني في سورة براءة؛[1019] لأنَّه يقال: يجوز أن لا تثبت هذه الرواية قطعًا عنده، وعلى تقدير ثبوتها يحتمل أن يكون قصده بقوله: ما حملكم، على تعرَّف[1020] تركها فيها، ويردُّ على ما ذكر من اعتبار نزول الفاتحة مرَّتين أنَّ تكرير النزول لأجل التقرير والاهتمام لا يقتضي تعدُّد النَّازل ألَّا[1021] يلزم أن تكون ثنتي عشرة آية، ولم يقل به أحدٌ، وللقياس[1022] على الآيات المذكورة[1023] في القرآن مثل: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾[1024] و ﴿وَيْلٌ

[1013] ب، كونه.

[1014] ب + قوله.

[1015] ب، اعتقد.

[1016] ب، قبل.

[1017] التِّرْمِذِيُّ مُحَمَّدُ بنُ عِيْسَى بنِ سَوْرَةَ بنِ مُوْسَى بنِ الضَّحَّاكِ (ت: 279هـ): وقيل: هو محمَّد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن السَّكن: الحافظ، العلم، الإمام، البارع، ابن عيسى السُّلميُّ، التِّرمذيُّ الضَّرير، مصنِّف الجامع، وكتاب العِلل، وغير ذلك، اختلف فيه، فقيل: ولد أعمى، والصَّحيح أنَّه أضرَّ في كبره، بعد رحلته وكتابته العلم. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 270/13.

[1018] أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بنُ الأَشْعَثِ بنِ شَدَّادٍ (ت: 275هـ): الإمام، شيخ السُّنَّة، مقدَّم الحفَّاظ، أبو داود الأزديُّ، السِّجِستانيُّ، محدِّث البصرة، وسكن البصرة بعد هلاك الخبيث طاغية الزِّنج، فنشر بها العلم، وكان يتردَّد إلى بغداد، قال الخطيب أبو بكر: يقال: إنَّه صنَّف كتابه السُّنَن قديمًا، وعرضه على أحمد بن حنبلٍ، فاستجاده، واستحسنه. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 203/13.

[1019] أبو داود سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، مح: شعَيب الأرنؤوط – محَمَّد كامِل قره بللي، ط1، (د. م.، دار الرسالة العالمية، 2009م)، 90/2 (786)؛ محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى الترمذي، *سنن الترمذي*، مح: أحمد محمد شاكر وآخرون، ط2، (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1975م)، 272/5 (3086)؛ تعليق الشيخ الألباني ضعيف.

[1020] ب + السبب.

[1021] ب، وألا.

[1022] ب، والقياس.

[1023] ب، المكررة.

[1024] (الرحمن 14/55).

يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾[1025]، مع الفارق الظَّاهر، وكذا يردُّ على إرادة الترك[1026] مطلقًا أنَّ الظَّاهر أنَّ هذا القول في التسمية في أوائل سور، لأنَّ الخلاف إنَّما وقع فيها أنَّها من القرآن أو لا لا في التسمية في سورة النمل، فإنَّها منه بلا خلاف، وعلى إرادة عدم الإتيان مطلقًا بالترك وجوهٌ أحدها: أنَّ الترك [34/أ] يشعر بالثبوت الواقعيّ وهو منتفٍ، وفيه أنَّه كثيرًا ما يستعمل الترك حيث لا ثبوت فيه أصلًا، فيقال: ترك ذكر المسند أو المسند إليه مع أنَّ الذكر معدومٌ عن أصله، ويمكن أن يقال: المتروك إنَّما هو المسند أو المسند إليه، ولا شكَّ في ثبوتها، وأمَّا ذكر الذكر فتصريحٌ بما يفهم من الترك، والثَّاني أنَّ الكلام يشعر بأنَّ الترك الواقع جزاء أمرٍ شنيعٍ يلزم عليه، والترك في براءة أمرٍ محمودٍ، وإنَّما الشناعة[1027] في الإتيان بها، اللهمَّ إلَّا أن يرتكب أنَّ تحقُّق الشناعة[1028] في المجموع كافٍ،[1029] لكنَّ الإنصاف أنَّه ينبغي أن يكون لكلِّ واحدٍ دخلٌ فيها، والثَّالث أنَّ نسبة الترك في الجزاء إلى هذا الشخص التارك للتسمية في أوائل السور ربَّما يشعر باختصاصها به، لكنَّ الترك في براءة لا يختصُّ به أصلًا بل الكلُّ تركوه، وفيه أنَّ المنسوب إليه ليس مجرَّد ترك أنَّه هي تسمية براءة، بل ترك مائة وأربع عشرة آية هي مجموع التسميات في أوائل السور،[1030] ولا ريب في اختصاصه به، ولَمَّا اجتمع في الرَّابع وجوه من المناقشة صرَّح بتضعيفه، وبالغ فيه تلويحًا ورمزًا إلى وجود الضعف في الجملة في الوجوه الآخر كما أشرنا إليه.[1031]

(هو ما يتلوه) ويتحقَّق بعده ينبغي أن يقيَّد ذلك بما جعل التسمية مبدأ له، لأنَّ الثَّاني بالمعنى الذي ذكره في نحو قول: المسافر بسم الله والبركات قراءةً، مع أنَّ الضمير غيرها، وهو الحلول أو الارتحال

[1025] (المرسلات 15/77).

[1026] ب، التبرك.

[1027] ب، الشأن.

[1028] ب، البشاعة.

[1029] ب، كان.

[1030] ب – السور.

[1031] ب + قوله.

الذي جعل التسمية مبدأ له، وفيما يجب[1032] فيه لها، قال في الذكر: وفي الوجوه، إشارة إلى أنَّه لو قال هنا ما يتلو التسمية قراءةً صحَّ وناسب كما ناسب قوله: ما يتلوها يقرُّ ونظر إلى معنيي التالي،[1033] فما ذكر المولى الرازي أنَّه إنَّما ناسب ههنا[1034] ما ذكر من العبارة، لأنَّ المراد بالتسمية نفس بسم الله لا التلفُّظ به، ولذا قال فيما سبق: التسمية آية أوَّلًا وأنَّها من القرآن والسور أوَّلًا [34/ب] ولم يناسب العبارة الأخرى[1035] إلى ما يتلوها قراءة وإنَّما تناسب لو أريد بالتسمية التلفُّظ بها ليس كما ينبغي إذ قد يحقِّق بما ذكرنا أنَّ كلتا العبارتين مناسبة بحسب معنيي التالي[1036] سواءٌ أريد نفس بسم الله أو التلفُّظ به.[1037]

(أي لفظ ما جعل أو ما جعل التسمية مبدأ لمدلوله)، بناءً على أنَّ المراد بما جعل إمَّا المعنى أو اللفظ فاندفع ما قيل: في العبارة ومسائله؛[1038] لأنَّ المضمر ليس نفس ما جعل التسمية مبدأ له، بل الدالُّ عليه، وقد يوجَّه بأنَّه استخدام حيث أريد بما جعل اللفظ وتضميره[1039] في قوله له معناه، ورُدَّ بأنَّ الصلة حينئذٍ تخلو عن العائد إلى الموصول، ودفع بأنَّ الضمير في الصلة عائدًا إلى نفس الموصول لكن بمعنى آخر، وكفى بذلك عائدًا، نعم يمكن أن يمنع تعدُّد المعنى لما جعل، بل له معنى واحد هو المعنى[1040] من المناسبة ما يصحِّح أن ينسب إلى أحدهما ما ينتسب[1041] إلى الآخر كما في قولهم: لا

[1032] ب، نحن.

[1033] ب، الثاني.

[1034] ب، هنا.

[1035] ب – الأخرى.

[1036] ب، الثاني.

[1037] ب – به. ب + قوله. قطب الدين التحتاني، حاشية القطب التحتاني على الكشاف، (مخطوط)، [64/ب].

[1038] ب، مسائله.

[1039] ب، وبضمره.

[1040] ب + وأما إرادة لفظه فبا عبار الحذف كما ذكره يعمه ولو قبل بين اللفظ والمعنى.

[1041] ب، ينسب.

زال كاسمه مسعودًا، فلم يحتجَّ إلى اعتبار حذف أو استخدام لم يبعد،[1042] وقد ذكر المولى الرازي أنَّ في العبارة مساهلة، لأنَّه ليس المضمر ما جعل لأنَّ هذا هو فعله وهو لا يضمر بل إنَّما يضمر ما اشتقَّ منه لكنَّ المقصود[1043] عبارته مشعرٌ بأنَّ المساهلة في جعل المضمر في نفس ما جعل كالقراءة مثلًا، إنَّما المضمر ما اشتقَّ منه نحو: اقرأوا، وهذا مساهلةٌ منه في إطلاق المساهلة، ويحتمل أن يريد المساهلة التي سبقت باعتبار مساهلةً في عبارته.[1044]

(قلنا آثر ذلك)، ادَّعى في السؤال أنَّه ينبغي أن يكون المقدَّر[1045] ابتدئ واستدلَّ عليه بما ذكر ممَّا يوجب تقديرًا تبدئ وتمنع تقديرًا قراءة،[1046] فالمناسب أن يتعرَّض في الجواب أوَّلًا لإبطال هذا الاستدلال حتَّى يندفع لزوم تقدير ابتدئ وامتناع تقدير اقرأ ثمَّ بيان وجه إيثار اقراء على ابتدئ، لأنَّه إنَّما يحسن بعد ثبوت جوازهما، [35/أ] وكأنَّ عدم التعرُّض للإبطال لظهور البطلان؛ لأنَّ كون المفهوم من الحديث وجوب الابتداء بها لا يوجب تقدير الابتداء؛ بل أن يبتدئ بها ويصدر الكلام بها،[1047] سواءٌ قدر العامل القراءة والابتداء.[1048]

[1042] شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، *فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب*، مح: إياد محمد الغوج، ط1، (د. م.، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، 2013م)، 449/4.

[1043] ب + بيان قرينة الإضمار وأما جعل قرينته كأنَّه فإن مضمر إما بدل عليه ما جعل فظاهر.

[1044] ب + قوله. قطب الدين التحتاني، حاشية القطب التحتاني على الكشاف، (مخطوط)، [15/ب].

[1045] ب، المقدار.

[1046] ب، ابتداء ويمنع تقدير أقرأ.

[1047] ب – ويصدر الكلام بها.

[1048] ب + قوله.

(فكأنَّه إشارةٌ في الموضعين إلى استواء الأمرين)، يعني أشار في موضع إلى أنَّ المقدَّر اقرأ، وفي موضع أنَّه ابتدئ، فيظهر من مجموع ما ذكر فيهما استواء التقديرين وجوازهما، لا أنَّه أشار في كلٍّ من الموضعين إلى الاستواء.[1049]

(الظاهر أنَّه اقتصر[1050] إفراد)، يحتمل أن يريد بذكر الظَّاهر إلى عدم الجزم بذلك، بناءً على أنَّ قصر الإفراد في متعارف القوم إنَّما يكون فيما إذا اعتقد المخاطب أنَّ المتكلِّم يعتقد الشركة فيلغنها[1051] المتكلِّم، واعتبار المخاطب معتقدًا في الموحد أنَّه يعتقد الشركة، لا يخفى بعده ووجه كونه قصر إفراد على ما قيل: أنَّه يجوز أن يكتفي فيه باعتقاد المخاطب الشركة من غير اعتقاده في المتكلِّم أنَّه يعتقدها وإن لم يذكره القوم وعلى ما ذكره رحمه الله في الحواشي أنَّه لما كان المخاطب معتقدًا للشركة كان مظنَّة ان يتوهَّم أنَّ سائر الناس كذلك أو كان معتقدًا أنَّ الناس ينبغي أن يعتقدوا كذلك لزعمه حقيقة فنزل المظنَّة منزل المئنَّة[1052] أو جعل ما ينبغي كالكائن.[1053]

(فتقرير الجواب لا يناسب السؤال بوجهين، أحدهما أنَّه يفيد تقرير ابتدئ ومبنى السؤال على تقدير اقرأ، والثاني أنَّ السؤال عن لميه تقدير اقرأ متأخِّرًا)، والجواب يفيد وجه تقدير ابتدئ مؤخَّرًا، وقوله: لا يقال: إنَّما يفيد دفع الأوَّل[1054] الثاني، ولئن جعل دافعًا للثاني بناءً على أنَّ المراد بالابتداء باسمه[1055] الابتداء به لفظًا وتقديرًا[1056] لم يتَّجه ما ذكر من الردِّ بأنَّ ترتيب الوجوب على ما قبله يأباه

[1049] ب + قوله.

[1050] ب، قصر.

[1051] ب، فينفها.

[1052] ب، المئبه.

[1053] ب + قوله. | سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، *مختصر المعاني*، ط1، (قم: دار الفكر، 1411هـ)، ص117.

[1054] ب + لا.

[1055] ب، باسم.

[1056] ب، أو تقديرًا.

لعدم الإباء حينئذٍ، وربَّما يجاب عن مخالفة الجواب للسؤال بأنَّ معنى الابتداء باسم الله في أفعاله أن[1057] يكون فعله معمولًا باسم الله، أو أن يكون في فعله متبرِّكًا متلبِّسًا باسمه تعالى على اختلاف المعنيين، فمعنى اختصاص اسمه بالابتداء أن يكون فعله [35/ب] معمولًا[1058] باسمه لا بغيره، أو يكون في فعله متبرِّكًا به لا بغيره،[1059] ولا شكَّ أنَّ هذا المعنى لا يحصل إلَّا بتقديم اسم الله وتأخير الفعل الذي هو اقرأ ونحوه، فتقرير الجواب على طبق السؤال ولفظ المعنى واقعًا في حاق موقعه، وقد أجيب أيضًا بأنَّ المراد بالابتداء في قوله: بالابتداء في قوله:[1060] بالابتداء، المبتدأ استعمالًا للمصدر في معنى المفعول، وهو الفعل الذي يفعله المسمَّى كالقراءة مثلًا، فمعنى اختصاص اسم الله بالابتداء قصر الفعل الذي يفعله على اسمه تعالى على إدخال الباء في المقصور، ولا خفاء أنَّ هذا إنَّما يحصل بتقديم الاسم وتأخير الفعل الذي هو اقرأ ونحوه، وقيل في الجواب: إنَّه ضمن في الجواب جواز تقدير ابتدئ، واعتذر عن تقديره متأخِّرًا وسكت عمَّا سبق له الكلام، لأنَّه يعلم منه لأنَّهم كما يبدؤون بأسماء آلهتهم كانوا يتبرَّكون بها أيضًا ولا يخفى ما فيه.[1061]

(وما[1062] جعل المتعلِّق بالفعل) ههنا المجرور، جعل المتعلَّق فيما سبق نفس الجار، ظاهرٌ حيث قال: بما[1063] تعلَّقت الباء، وكذا جعله نفس المجرور فيما سيجيئ، حيث قال: ما معنى تعلُّق اسم الله، وأمَّا جعله ههنا نفس المجرور فكأنَّه بناءً على أنَّه حكم يكون المتعلَّق اسم، وجعل الاسم نفس اسم الله

[1057] ب — أن.

[1058] ب، مفعولًا.

[1059] ب – او يكون في فعله متبرِّكًا به لا بغيره.

[1060] ب – بالابتداء في قوله.

[1061] ب + قوله.

[1062] ب، وأما.

[1063] ب، لم.

وهو المجرور أولى من جعله مجموع بسم[1064] الله، وإلَّا فالظاهر أنَّه جعل المتعلَّق ههنا المجموع، ولجعله اسم وجه، ولا خفاء أنَّ الكلَّ جائزٌ، ولو وجَّه تخصيص كلٍّ من الجائز بموضعه[1065] كان حسنًا، فقد وجَّه تخصيص الجار فيما سبق بأنَّ الباء لكونها حرف جرٍّ يقتضي معنى تتعلَّق هي به، لأنَّ حروف الجرِّ تجرُّه معنى الفعل إلى الاسم، ولا يحتاج في هذا الاقتضاء إلى ملاحظة خصوص المجرور أنَّه اسم الله أو غيره، وتخصيص المجرور فيما سيجيء بأنَّ منشأ الخفاء الداعي إلى السؤال في تعلُّق بسم الله بالقراءة، إنَّما[1066] اسم الله إذ[1067] لم يكن المعنى على إيقاع القراءة على الله، وأمَّا جعل متعلِّق المجموع فعل الظاهر المشهور، أي على أنَّه يجب تقديم الاسم، قيل: لَمَّا ذكر أنَّ الاسم من الفعل والمتعلَّق به هو المتعلَّق به؛ لأنَّ المشركين كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم إلخ، وحاصله الأمميَّة من [36/أ] الجهة المخصوصة[1068] أن يرجع ضمير عليه إلى هذه الأمميَّة، لكن لا يدلُّ عليه أصلًا، وإن أراد بما سبق الأمميَّة المطَّلعة فيلزم استدراك قوله: لأنَّهم كانوا يبدون إلخ، فقال: حاصل الجواب أنَّه قدَّم للاهتمام، وجهه[1069] الاهتمام والاختصاص، فمرجعه إلى أنَّه قدَّم للاختصاص ولا شكَّ في انتهاض الدليل على أنَّه ينبغي أن يقدَّم[1070] للاختصاص، فإنَّه[1071] حاصله الاستدلال بالتقديم في أحد المتناظرين لقصد الاختصاص على التقديم[1072] في الآخر، لذلك ولا ريب في استقامته وإمَّا أنَّ[1073] الآية من قبيل قصر

[1064] ب، اسم.

[1065] ب، الجابرات لموضعه.

[1066] ب + هو.

[1067] ب، إذا.

[1068] ب، ينبغي.

[1069] ب، وجه.

[1070] ب – والاختصاص، فمرجعه إلى أنَّه قدَّم للاختصاص ولا شكَّ في انتهاض الدليل على أنَّه ينبغي أن يقدَّم.

[1071] ب، فإن.

[1072] ب، ما.

[1073] ب + الظاهر أن.

القلب وما نحن فيه لقصر الإفراد، فأمره سهلٌ لاشتراكهما في التخصيص، فالاستدلال ليس على أنَّ التقديم يفيد الاختصاص، لا يقال: إن أراد أنَّ التقديم مطلقًا يفيد الاختصاص توجَّه عليه ما ذكره لقوله:[1074] وأمَّا دلالة التقديم إلخ، وإن أراد أنَّ التقديم فيما نحن فيه يفيده ويكون لأجله فيصحُّ جعل الآية دليلًا عليه، لأنَّ إفادة التقديم للاختصاص وكونه لأجله في أحد المتناظرين دليلٌ على إفادته إيَّاه، وكونه لأجله في الآخر، ولا يتَّجه عليه ما ذكر أنَّ دلالة التقديم على الاختصاص بالفحوى والذوق، لأنَّه يقال: فرقٌ بين الدليل على كون التقديم يعرض[1075] للاختصاص ولإفادته، فإنَّ الأوَّل ما يفيد لمية[1076] إفادة التقديم للاختصاص، والثاني يفيد كونه لأجل الاختصاص، وهو إنَّما يكون[1077] بعد[1078] ثبوت الأوَّل، فالآية إنَّما يصحُّ دليلًا على كون مبدأ التقديم لغرض الاختصاص لا دليلًا على كونه مفيدًا له وبيانًا للميتة، وما ذكر من وجوب تقديم الاسم كأنَّه دفعٌ لما لو قيل: حاصل الجواب أنَّه قد عرض ههنا عارضٌ أوجب تقديم الفعل، وقد سبق تحقيق العارض الموجب لتقديم الاسم، فلا بدَّ من بيان رجحان ما عرض ههنا على الاسم[1079] ليتمَّ الجواب، وتقدير الدفع أنَّ العارض الأوَّل إنَّما يوجب تقديم الاسم إذا لم يدع داع إلى رعاية الأصل، لأنَّه عند وجود الداعي يتعارض [36/ب] الداعيان فيتساقطان فيعمل بالأصل، وهو تقدُّم العامل[1080] على معموله، وربَّما يقال: تعارض رعاية الأصل كون اسمه تعالى أمم عند المؤمن مطلقًا، سواءٌ كان هناك ما يقتضي الاهتمام به لغرض من الأغراض أوَّلًا هذا هو الاهتمام الذاتيُّ، ولا يبعد أن يدفع بمنع تحقيق العارض الموجب لتقديم الاسم هنا، لأنَّ مقام العظمة

[1074] ب، ذكر بقوله.

[1075] ب، مفيدًا.

[1076] ب، كمية.

[1077] ب – يكون.

[1078] ب، يفيد.

[1079] ب، هنا الأول.

[1080] ب، تقديم العارض.

والكبرياء للحقِّ جلَّت عظمته ينبو عن الالتفات إلى الأصنام وأسمائها، والنهي عن جعل القراءة ملتبسًا بها، فعارض[1081] كون المقام مقام القراءة الاهتمام الذاتي ورجَّح عليه؛ لأنَّ البلاغة رعاية مقتضى المقام لا الأمور الذاتيَّة، وهذا[1082] يشعر لأنَّه إذا نزل إقراء منزله اللازم بمعنى أفعل القراءة وأوجدها لينقطع تعلُّقه عن قوله: باسم ربِّك وإنَّما ينقطع إذا جعل هو[1083] مفعولًا به صريحًا بزيادة الباء، لأنَّه يستقيم تعلُّق الجار والمجرور بالمنزل منزلة اللَّازم كما يستقيم بالمتعدِّي من غير تفاوت في ذلك، وقد دفع ذلك بأنَّه ذكر في المفتاح غير تعدِّي[1084] إلى تقوَّوبه[1085] ولم يقل إلى مقروء،[1086] فمقصوده[1087] قطع التعليق عن الجار والمجرور وهو نوع[1088] من التنزيل، ويتَّجه عليه أنَّه حينئذٍ لا حاجة إلى[1089] إقراء الأوَّل بمعنى أفعل القراءة؛ بل لو اعتبر متعدَّيًا أي[1090] مفعول اقرأ[1091] القرآن جاز[1092] تعلُّقه عن الجار والمجرور أيضًا بلا شبهةٍ، بل لو قُدِّم لكان المعنى نُقِل عنه رحمه الله في الحواشي أنَّ ذلك لأنَّه يدلُّ على أنَّ أصل الفعل أعني القراءة مقرَّرٌ صادرٌ عن المخاطب، وأنَّ الكلام لإفادة وجوب الافتتاح بهذا[1093] دون ذاك من غير قصدٍ إلى طلب الفعل بخلاف[1094] مفتتحًا، فإنَّه لطلب القراءة المقيَّدة،[1095] يقال:

[1081] ب، معارض.

[1082] ب + ربما.

[1083] ب – هو.

[1084] ب، معدى.

[1085] ب، مقروء به.

[1086] يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، *مفتاح العلوم*، مح: نعيم زرزور، ط2، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1987م)، 236/1

[1087] ب، ولمقصوده.

[1088] ب، أنواع.

[1089] ب + جعل.

[1090] ب، إلى.

[1091] ب، مثل.

[1092] ب + قطع.

[1093] ب، فهذا.

[1094] ب + اقرأ.

بل[1096] إنَّه لطلب[1097] قيدها، وإفادة وجوب الافتتاح بهذا دون ذاك أيضًا لما تقرَّر من قاعدة رجوع النفي، والإثبات إلى القيد إلَّا أن يقال: قد يرجعان إلى المقيَّد، وأمَّا على[1098] تقدير التقديم فالرجوع إلى القيد متعيِّنٌ،[1099] وقال بعض أهل التحقيق: يجب تصدير القراءة باسم الله [37/أ] ردًّا على المخالف، وأمَّا طلب القراءة المصدَّرة به ففيه تفصيل، فإن قصدت[1100] أصالة وقيدها تبعًا كما فيما نحن فيه وجب تقديم الفعل وإن انعكس الأمر قُدِّم الاسم،[1101] بل أن يذكر اسم الله توجيهه أن التصدير باسم الله ظاهرٌ في اقتضاء أن يكون الصدر اسمًا من أسمائه تعالى بخلاف التصدير بذكر اسمه، لأنَّه يصدق على التلفُّظ ببسم الله أنَّه ذكر اسمًا من أسمائه، لأنَّ معناه ذكر يتعلَّق[1102] باسمه، ولا شكَّ في صدقه على ذكر بسم الله، وإن لم يصدق عليه ذكرٌ يتعلَّق باسمه فقط وهذا لا يضرُّ، لأنَّ معنى ذكر اسمه هو الأوَّل دون الثاني، وأمَّا التوجيه بأنَّ إدراج الذكر يشعر بأنَّ المراد لفظ اسم الله، لأنَّ المذكور هو اللفظ لا المعنى، وعند عدم ذكر[1103] الذكر، فالظَّاهر أنَّ المراد معنى اسمه وهو اسم من أسمائه، ففيه أنَّ كون المذكور هو اللفظ لا يستلزم[1104] كون المراد هو اللفظ، لأنَّ معنى اسم الله لفظٌ أيضًا،[1105] فيصحُّ كونه مذكورًا، فلو[1106] سلم فأشكال صدارة الباء باقٍ لحاله،[1107] يعني أنَّ التقدير ملتبسًا، فهم ذلك من

[1095] ب، المفيدة.

[1096] ب – بل.

[1097] ب + القراءة المقيدة يقال أنه لطلب.

[1098] ب – على.

[1099] ب، معين.

[1100] ب + القراءة.

[1101] الجرجاني، *حاشية على الكشاف*، ص144.

[1102] ب،، متعلق.

[1103] ب – ذكر.

[1104] ب + أن.

[1105] ب – أيضًا.

[1106] ب، ولو.

[1107] ب، بحاله.

ذكر لفظ المعنى في قوله: على معنى[1108] متبرِّكًا، ثمَّ كلامه يشعر[1109] بأنَّ المقدَّر في المستقرِّ أمرٌ عامٌّ البتَّة، وإن كان المعنى على أمرٍ خاصٍّ فيتناقض[1110] ما سبق منه أنَّ النحويِّين إنَّما يقدِّرون متعلَّق المشعر عامًّا إذا لم يوجد قرينة الخصوص والتوفيق إلى العناية أظهر، لأنَّ الآلة من حيث آلة قد لا يدوم مصاحبتها وملابستها لما هي آلة، فلا يرد أنَّ معنى الآليَّة ههنا[1111] يقتضي دوام المصاحبة؛ لأنَّه عن[1112] سلم فلا يقدح فيما ذكرنا، وعورض ذلك بأنَّ في جعله آلة إشعارًا بزيادة مدخليَّته في الفعل، فإن دفع بأنَّ معنى الآليَّة ههنا يرجع إلى معنى الالتباس يدفع بأنَّ الآلة من حيث هي آلة يشعر بذلك، وهو تكلُّفٌ قد توجَّه كونه تكلُّفًا بأنَّه اعتبارٌ غامضٌ لا يظهر في[1113] بادئ الرأي، ولا يُتوصَّل إليه إلَّا بدقَّة النظر، [37/ب] بخلاف التبرُّك باسمه، فإنَّه معنى ظاهرٌ مكشوفٌ، والمنكشف أولى من المستتر، فإنَّه لا يصفوا عن شوب، فإنَّ الغموض في بعض المواضع يتسبَّب[1114] للرجحان كما في التشبيه المبتذل[1115] والغريب على ما يقابل الاسم والفعل يشعر بظاهره أنَّ معنى الحرف المقابل لهما هو الموضوع لمعنى لكنَّه أخصُّ منه، وهو الموضوع لمعنى في غيره إلَّا أنَّه[1116] أراد تفسير حروف المعاني، وأنَّها تعتبر بما[1117] ذُكر قصدًا إلى تميُّزها[1118] عن حروف المباني،[1119] وأشار إلى المقابل لهما أنَّما هو حروف

[1108] ب – على معنى.

[1109] ب، مشعر.

[1110] ب، فيناقض.

[1111] ب – ههنا.

[1112] ب، إن.

[1113] ب – بذلك وهو تكلُّف قد توجَّه كونه تكلُّفًا بأنَّه اعتبار غامض لا يظهر في.

[1114] ب، بسبب.

[1115] ب، المنبدل.

[1116] ب – أنَّه.

[1117] ب، لما.

[1118] ب، غيرها.

[1119] ب، المعاني.

المعاني لا المباني[1120] ولم يقصد أنَّ معنى المقابل[1121] ما ذُكر في تفسير حروف المعاني، سيَّما في مثل لهؤلاء بمعنى أنَّ الالتباس فيه أظهر، وأمَّا في المعرب[1122] فيحتاج إلى اعتبار الوقف لأنَّ مدخول لام الابتداء مرفوعٌ، ولام الإضافة مجرورٌ، كسرت لام الجرِّ ليكون حركتها لا يقال: كيف اكتفى في كسر اللَّام مجرَّد الموافقة[1123] ولم يكتف في كسر الباء، بل زاد اللُّزوم في الجرِّ وضمَّ إليه لزوم الجرِّ فيه، مع أنَّ[1124] الموافقة عن[1125] كانت علَّةً ينبغي أن تطَّرد، لأنَّ الاكتفاء ممنوعٌ، بل علَّل كسر اللَّام بالموافقة مع الفصل، فلأنَّها[1126] لازمةٌ للجرِّ فيه، والجرُّ جعل كلا اللزومين علَّة إذ الاقتصار على الأوَّل ينتقض بواو العطف وفائه وواو القسم وبائه، والاقتصار على الثاني ينتقض بكاف التشبيه والمولى الرازي آثر الاقتصار على الثاني[1127] على المجموع، إذ يرد على المجموع ما يرد عليه من البعض[1128] بواو القسم وتائه، ويجاب بأنَّ عملها في الجرِّ ضعيفٌ، لأنَّه بالنيابة، وأجاب عمَّا اختصَّ هذا الاختصار[1129] من البعض[1130] بكاف التشبيه بأنَّها لا تلزم الجرَّ على مذهب المصنِّف أنَّ المضاف لا يعمل في المضاف إليه، فهي إذا كانت أسماء لا تعمل الجرَّ[1131] ولم يلتفت رحمه الله إلى ذلك؛ لأنَّ كون المضاف عاملًا في

[1120] ب – وأشار إلى المقابل لهما أنَّما هو حروف المعاني لا المباني.

[1121] ب، القابل.

[1122] ب، المعرف.

[1123] ب، بمجرد لوقف.

[1124] ب — أن.

[1125] ب، أن.

[1126] ب، فإنها.

[1127] ب – على الثاني.

[1128] ب، النقص.

[1129] ب، الاقتضاء.

[1130] ب — من البعض.

[1131] ب – الجرَّ على مذهب المصنِّف أنَّ المضاف لا يعمل في المضاف إليه فهي إذا كانت أسماء لا تعمل الجرَّ.

المضاف إليه على مذهب الكثيرين يكفي في القول بلزوم الجرِّ،[1132] سيَّما في مثل ما نحن بصدده، وليس بلازم[1133] [38/أ] يتَّجه عليه أنَّه لا يستقيم حينئذٍ جعل الباء لازمة للجرِّ فيه والجرِّ؛ لأنَّ لزومها للجرِّ[1134] إنَّما هو باعتبار الخصوصيَّة، وإلَّا فالباء التي لا بحر[1135] أكثر من[1136] الحصى، وكذا لا يستقيم ما ذكر من لزوم الواو للجرِّ فيه لوجود واو الضمير الذي هو اسم،[1137] وكذا لا يستقيم ضمُّ لزوم الجرِّ فيه إلى لزوم الجرِّ احترازًا عن كاف التشبيه؛ لأنَّها حينئذٍ لا[1138] يلزم الجرَّ أيضًا كما ذكره، ونقل في الحواشي عنه رحمه الله أنَّ قوله: وليس بلازم ردٌّ لاعتبار الخصوصيَّة.

وقوله: (لا يخفى)، إشارةٌ إلى دفع الردِّ يتَّجه[1139] على كلام الزجَّاج،[1140] وواو القسم وتاؤه[1141] لأنَّهما يجرَّان ولا يكونان إلَّا حرفين، ويجاب بأنَّ جرَّهما لَمَّا كان بالنيابة فكأنَّهما لا يجرَّان، منع الشرطيَّة، أي لا ثمَّ إنَّه لو امتنع لزم[1142] التوقُّف المذكور كيف وإنَّ الامتناع لا يستلزم إلَّا أن لا

[1132] أبو العرفان محمد بن علي الصبان، *حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك*، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م)، 416/2.

[1133] ب – بلازم.

[1134] ب، للجزاء.

[1135] ب، تجر.

[1136] ب + أن.

[1137] ب – ما ذكر من لزوم الواو للجرِّ فيه لوجود واو الضمير الذي هو اسم.

[1138] ب – لا.

[1139] ب، ويتجه.

[1140] أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، مح: رجب عثمان محمد، ط1، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998م)، 1770/4؛ الزَّجَّاجُ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيْمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ السَّرِيِّ (ت: 311هـ): الإمام، نحويُّ زمانه، أبو إسحاق إبراهيم بن محمَّد بن السَّريِّ الزَّجَّاج، البغداديُّ، مصنِّف كتاب معاني القرآن، وله تآليف جمَّة، لزم المبرِّد، فكان يعطيه من عمل الزُّجاجِ كلَّ يومٍ درهمًا فنصحه وعلَّمه، ثمَّ أدَّب القاسم بن عبيد الله الوزير، فكان سبب غناه، ثمَّ كان من ندماء المعتضد وله: كتاب الإنسان وأعضائه، وكتاب الفرس، وكتاب العروض، وكتاب الاشتِقَاق وغيره. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 360/14.

[1141] ب، وباؤه.

[1142] ب، لزوم.

يكون الحرف في الابتداء خاليًا من[1143] الحركة، ولا يلزم منه توقُّف التلفُّظ بالحرف على التلفُّظ[1144] بالحركة ليلزم تقدُّم الثاني على الأوَّل، ولَمَّا كان مبنى السؤال على مقدِّمته الشرطيَّة،[1145] وأنَّ الحركة عارضةٌ للحرف فيتوقَّف التلفُّظ بها على التلفُّظ به، لتوقُّف وجود العارض على وجود المعروض، أجاب أوَّلًا بمنع الشرطيَّة، وثانيًا بمنع كون الحركة عارضةٌ للحرف، حيث قال: وإذا تحقَّق إلخ، وأمَّا الجواب بأنَّ التلفُّظ بالحرف مع التلفُّظ بالحركة فاللَّازم دور المعيَّة، فقد ردَّه المولى الرازي بأنَّ[1146] المعروض[1147] سابق على العارض بالذات وكذا الموقوف عليه على الموقوف،[1148] وأنت خبيرٌ بأنَّه[1149] يمكن توجيهه[1150] بأنَّ حاصله راجعٌ إلى منع الشرطيَّة، ومنع عروض الحركة للحرف يشبه أن تكون السلامة ذكر المولى الرازي[1151] أنَّ كلا الأمرين عليه،[1152] لرفض الابتداء بالساكن، أمَّا الأوَّل فظاهرٌ، وأمَّا الثاني فلأنَّ الابتداء للكلام كالأساس للبناء، فكما أنَّه لا يُبنى على أساسٍ ضعيفٍ كذلك لا يبنى الكلام على حرفٍ ساكنٍ، لأنَّه ضعيفٌ، لأنَّ السكون بمنزلة العدم، وأمَّا علَّة[1153] الوقف على السكون فهي[1154] ضدَّ الابتداء، فحصل[1155] [38/ب] على ضدِّ أمره، فأشار رحمه الله إلى أنَّ الأشبه أنَّ

[1143] ب، عن.

[1144] ب – بالحرف على التلفُّظ.

[1145] ب، مقدمتين لشرطية.

[1146] ب — بأن.

[1147] ب، بالمعروض.

[1148] التفتازاني، *شرح المقاصد*، 110/1.

[1149] ب، بأن.

[1150] ب، التوجيه.

[1151] ب — الرازي.

[1152] ب، عله. قطب الدين التحتاني، حاشية القطب التحتاني على الكشاف، (مخطوط)، [43/ب].

[1153] ب، على.

[1154] ب + أنَّه.

[1155] ب + أمره.

الأمر[1156] الأوَّل علَّة رفض الابتداء بالساكن، والثاني علَّة[1157] رفض الوقف على المتحرِّك؛ لأنَّه ذكر أنَّ ذاتهم[1158] أمران وذكر علَّتين يصحُّ[1159] جعل أولاهما علَّة لأولاهما وأخراهما لأخراهما يكون هذا الجعل أنسب من جعل كليهما علَّة للأوَّل، وإرسال الثَّاني عن العلَّة مع أنَّ الثانية بتعليل الثاني أنسب.

قوله: (فلهذا لم تقتصر)، إشارةً على الجواب[1160] عمَّا ذكره المولى الرازي أنَّه ليس الجواب إلَّا أنَّ الحذف لكثرة الاستعمال، فباقي الكلام مستدركٌ قطعًا،[1161] وقيل في الجواب عنه أيضًا: أنَّ السؤال ليس عن الحذف فقط بل عن الحذف فيها والإثبات في باسم ربِّك، ولا شكَّ أنَّ الجواب عن المجموع هو مجموع ما ذكر فلا استدراك قطعًا، وإنَّما لم يلتفت رحمه الله إلى ذلك لأنَّ سوق كلام المصنِّف في الجواب يأباه، لأنَّه بناه على التعليل لمجرَّد الحذف، وينبغي أن يعلم أنَّه إذا[1162] كان السؤال عن مجرَّد الحذف كما يشعر به الجواب وتقريع[1163] السؤال بإلغاء[1164] بناءً على المقدِّمة المطويَّة، لظهور أنَّه لا يستقيم تقريع[1165] السؤال عن الإثبات بإلغاء أصلًا، فلا بدَّ من تأمُّل في وجه ذكر[1166] الإثبات، ويمكن أن يجعل الواو في قوله: وأثبت للحال، ويكون ذكر هذه الحال بابتداء[1167] لما هو مبنى السؤال.

[1156] ب، للأمر.

[1157] ب، وعلى.

[1158] ب، دأبهم.

[1159] ب – يصح.

[1160] ب – إشارة على الجواب. ب + إلى.

[1161] قطب الدين التحتاني، حاشية القطب التحتاني على الكشاف، (مخطوط)، [87/أ].

[1162] ب – أنه إذا.

[1163] ب، وتفريع.

[1164] ب، بالفناء.

[1165] ب، تفريع.

[1166] ب، ذلك.

[1167] ب، ابتداء.

قوله: (أي جعل عوضًا)، احتياج[1168] إلى هذا لتفسير[1169] لأنَّه كثيرًا ما يستعمل التعويض في معنى الإتيان بالعوض، وأنَّه لا يستقيم هنا.

قوله: (قلنا وكذا ذكر حذف الهمزة)، فإنَّه قد أخَّر أيضًا مع أنَّه يعمُّ الاسمين فلا يدلُّ التأخير على الاختصاص بالآلة، يقال: قد قام مانعٌ ظاهرٌ عن الجريان على موجب الدليل، وهو أنَّه لَمَّا كانت الهمزة في كليهما موجودةً في الأصل، معدومةً في الحال فلا بدَّ من القول بحذفها، فهما[1170] ولا يلزم من ذلك عدم الجريان على موجب حيث لا مانع، أوقع ولاحظة[1171] لبعض الأوصاف والمعاني، فإن قلت: الفرق بين هذا القسم [39/أ] وبين القسم الأوَّل من وجهين: أحدهما أنَّ هذا موضوعٌ لذاتٍ معيَّنةٍ، والأوَّل لذاتٍ مبهمةٍ، والثَّاني أنَّ اعتبار الوصف والمعنى في الأوَّل، لأنَّه هو المقصود، ولذا كان مصحَّحًا للإطلاق بخلاف الثاني فإنَّ الذات فيه أيضًا مقصودة، بل يشبه أن تكون[1172] هي المقصودة، وإنَّما يُعتبر[1173] الوصف لتقييدها، ولذا صار سببًا لترجيح الاسم دون الإطلاق، ولَمَّا لم يتعرَّض رحمه الله لتعيين الذات ههنا ولا الانحصار المقصود به في الوصف لم يحسن تعبيره عن القسمين، حيث لم يشر فيه إلى فارقٍ بينهما، يقال: يمكن أن[1174] يفرِّق[1175] بين الوضع باعتبار المعنى، وبين الوضع مع ملاحظة المعنى، فإنَّ الأوَّل يشعر بأنَّ المعنى هو الأصل[1176] إنَّما هو الشيء لكن لوحظ بعض معانيه فملاحظة الملاحظة تكشف عن وجه الفرق، ثمَّ إنَّ هذا القسم قسمان: أحدهما ما يكون المعنى الملاحظ خارجًا

[1168] ب، احتاج.

[1169] ب، التفسير.

[1170] ب، فيهما.

[1171] ب، ومع ملاحظ.

[1172] ب – تكون.

[1173] ب، اعتبر.

[1174] ب – أن.

[1175] ب، الفرق.

[1176] ب + والعمدة حيث كان الوضع باعتباره والثاني بأنَّ الموضوع له.

عن الموضوع له كالقارورة والخمر، والثاني ما يكون المعنى داخلًا فيه كاسم الزمان والمكان وكأنَّه لذلك، قال رحمه الله: وكجميع أسماء الزمان بإعادة الكاف، والفرق بين القسم الأخير من هذا القسم وبين القسم الأوَّل أعني الصفة أشكل لدخول المعنى الملاحظ في الموضوع له في كليهما بخلاف الأوَّل من هذا القسم لخروج المعنى عن الموضوع له فيه، والفرق ما أشرنا إليه أنَّ المعنى هو المقصود في الصفة بخلافه في هذا القسم، فإنَّ الذات فيه أيضًا[1177] مقصودةٌ، ثمَّ غلب على المنعم بجلائل[1178] النعم لا يقال: الظَّاهر أنَّه غلب على الذات المخصوصة، ولذا لا يجوز استعماله في غيرها أصلًا كما يجيئ؛ لأنَّ صحَّة وقوعه[1179] دليلٌ قاطعٌ على أن ليس معناه الذات المخصوصة، وعدم الاستعمال في غيرها لا يوجب كونها معناه.

وقوله: (أو نحو ذلك) للكن[1180] إشارة إلى ما ذُكر، وأنَّ الرحمن أبلغ من الرحيم بوجهٍ من الوجوه، وأمَّا باعتبار أنَّ[1181] الرحمانيَّة تعمُّ الدنيا والآخرة والرحيميَّة تخصُّ الآخرة كما ورد رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الآخرة أو تخصُّ [39/ب] الدنيا كما ورد رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا،[1182] وأمَّا باعتبار[1183] إفراد المرحوم بالرحمانيَّة أكثر كما ورد رحمن الدنيا ورحيم الآخرة، بناءً على أنَّ الرحمانيَّة إفاضة الوجود والكمال الصوريّ في الجملة، وأنَّها تعمُّ[1184] أهل الدنيا والرحيميَّة إبقاء ما وعد للمؤمنين

[1177] ب – أيضًا.

[1178] ب، بخلاف.

[1179] ب + صفة.

[1180] ب، ذلك.

[1181] ب – أن.

[1182] أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، *أنوار التنزيل وأسرار التأويل*، (بيروت: دار الفكر، د. ت.)، 39/1.

[1183] ب + أن.

[1184] ب + جميع.

في الآخرة، وأمَّا باعتبار أنَّ الرحمانيَّة إفاضة[1185] جلائل النعم وعظائمها والرحيميَّة إفاضة دقائقها ولطائفها، فالآلة اسمٌ لمفهومٍ كلّيٍّ،[1186] واختار البعض أنَّه اسمٌ للذات المخصوصيَّة[1187] كالله، لأنَّه لم يوجد استعماله في غير هذه الذات ويتَّجه عليه أنَّه لو سلِّم فلا يدلُّ على كون معناه هذه الذات بدليل الرحمن، وأورد على ما اختاره رحمه الله أنَّه لا خفاء[1188] أنَّ المقصود من قول المصنِّف على كلِّ[1189] معبودٍ هو الذات المعبودة لا المفهوم، فاللَّازم في المعبود بحقٍّ بعده يكون إشارة إلى بعض تلك الذات دون المفهوم، ويدفع بأنَّه يجوز أن يحمل كلام المصنِّف على أنَّه[1190] اسمٌ يقع على معبود بحقٍّ، وكل معبود بباطلٍ، ثمَّ غلب على المعبود بحقٍّ[1191] على أن تكون اللَّام إشارة إلى المذكور، والغلبة على كلِّ معبودٍ بحقٍّ إنَّما يكون بالغلبة على المفهوم الكلّيّ، ولئن حمل كلام المصنِّف على معنى أنَّه[1192] يقع كلُّ فردٍ فردٌ من المعبودات بحقٍّ أو بباطلٍ، ثمَّ غلب على المعبود بحقٍّ، فهو لا يدلُّ على كونه غالبًا على[1193] معبود بحقٍّ متعيِّن هو الذات المخصوصة، إذ لا تعيُّن في المشار إليه أصلًا، بل إنَّما هو فردٌ مطلقٌ من المعبود، وهو المعبود بالحقِّ مطلقًا، ولا فرق يُعتدُّ به بين الغلبة عليه والغلبة على المفهوم الكلّيّ، ويجوز أن يحمل هذا عليه، وعن الثالث أنَّ معنى الغلبة إلخ، ذكر فيه ثلاثة أوجه أوَّلها أنَّه لا منافاة بين الغلبة والاختصاص، بل بجميعهما[1194] بعض الأعلام لكن باعتبارين، والثاني أنَّ المحكوم عليه بالغلبة إنَّما هو

[1185] ب، إضافة.

[1186] ب، كمفهوم كل.

[1187] ب، المخصوصة.

[1188] ب + في.

[1189] ب – كل.

[1190] ب – أنَّه.

[1191] ب + أي كل معبود بحق.

[1192] ب – أنَّه.

[1193] ب – على.

[1194] ب، بجمعها.

هذه الكلمة في أطوارها والمحكوم عليه[1195] بالاختصاص هو هذه الكلمة في طورٍ واحدٍ، أعني الله بحذف الهمزة، فالمحكوم عليه بالغلبة غير المحكوم عليه بالاختصاص، والثالث أنَّه لا دلالة في كلام المصنِّف على [40/أ] أنَّ الله من الأعلام الخاصَّة؛ لأنَّه لم يذكر إلَّا لفظ الاختصاص، ولا ريب في تحقُّق معناه في صورة الغلبة، ولذا جمع المصنِّف بين الغلبة والاختصاص في لفظ الله، نعم قد يطلق الخصوص على ما يقابل الغلبة وفيه أنَّ قوله: وأمَّا الله فمختصٌّ بعد ما ذكر أنَّ الإله غالب، ربَّما يشعر بأنَّه أراد بالاختصاص ما يقابل الغلبة ويمكن دفعه بأنَّه سلم هذا[1196] الإشعار، إذا كان المراد بما ذكر ثانيًا من العبود[1197] بالحقِّ هو المذكور أوَّلًا لكنَّه رحمه الله ذهب إلى أنَّ المراد بالثاني هو الذات المخصوصة بخلاف الأوَّل، وجعل تعريف الحقِّ بالمعبود[1198] بالحقِّ[1199] وتنكيره، ولا[1200] مدخل له في تعريف المعبود وتعيينه[1201] الذي هو المقصود، بخلاف أَلِه بالكسر إن جعل متعلِّقًا بما ذكر أنَّ وضع الإله نقدَّم على وضع أَلَه بالفتح يأبى عند تعليله بأنَّه ليس فيه معنى العبادة، بل حينئذٍ ينبغي أن يعلَّل بما يفيد أنَّ وضع الإله[1202] ليس متقدِّم على وضعه، وكذا أن يجعل متعلِّقًا بقوله: فحكم باشتقاقها منه؛ لأنَّ تفريع الحكم بهذا الاشتقاق على تقدُّم وضعه عل وضعها يأبى عند[1203] التعليل الذي ذكره ويوجب أن يكون التعليل على نحو ما ذكرنا، ويمكن توجيهه بأنَّه متعلِّقٌ بما يفهم من الكلام، وهو[1204]

[1195] ب – عليه.

[1196] ب، هذه.

[1197] ب، المعبود.

[1198] ب، في المعبود.

[1199] ب + وينكره سابقًا إشارةً إلى ذلك ولا يخفى بوجه المناقشة على تلك الإشارة لأن تعريف الحق.

[1200] ب، لا.

[1201] ب، به بعينه.

[1202] ب – نقدَّم على وضع أَلَه بالفتح يأبى عند تعليله بأنَّه ليس فيه معنى العبادة بل خ ينبغي أن يعلَّل بما يفيد أنَّ وضع الإله.

[1203] ب، بأعني عن.

[1204] ب – هو.

أنَّه صحَّ الحكم باشتقاقها منه بخلاف إله بالكسر فإنَّه لا يصحُّ الحكم باشتقاقه منه؛ لأنَّه ليس فيه معنى العبادة ويجب وجود معنى المشتقِّ منه في المشتقِّ، بل في الإله معنى التحيُّر كما ذكر فحكم باشتقاقه من إله بالكسر، فإن كان الإله وصفًا كان الله أيضًا وصفًا إشارة إلى دفع سؤال وهو انَّه إن أريد أنَّ[1205] الله اسم لذاته فالدليل يدلُّ عليه لكن لا يقتضي كون الإله اسمًا لجواز أن يكون صفة، والله[1206] اسمًا لذاته غير صفة،[1207] كان أصله الإله لأنَّه بالغلبة صار في عدد الأسماء سيَّما إذا لوحظ أنَّه بعد التغيير بحذف الهمزة لم يستعمل في غير الذات المخصوصة، وإن أريد أنَّ الإله اسم فالدليل لا يدلُّ عليه؛ لأنَّه إنَّما يقتضي كون لفظ ممَّا يجري عليه اسمًا [40/ب] لذاته، وليس الإله اسمًا لذاته بل للمعبود مطلقًا، بل ما هو اسمٌ لذاته إنَّما هو[1208] لفظ الله المختصُّ به، وأنَّه[1209] يكفي لأن لا[1210] يجري عليه[1211] صفاته، لا يقال: الاختصاص أمرٌ عارضٌ، فقيل: عروضه لا بدَّ أن يكون له تعالى اسم يجري عليه صفاته وليس ذلك إلَّا لفظ أله؛ لأنَّ لفظ أله لما كفى في إجراء صفاته مع عدم كونه مختصًّا به فليكف الألفاظ[1212] كلفظ الشيء مثلًا ووجه الدفع أنَّ مبنى الكلام على أنَّ الله هو الإله فوصفيَّة[1213] الإله يقتضي وصفيَّة[1214] الله، وقد يدفع بأنَّهما لَمَّا اتَّحدا يلزم من كون الله اسمًا مخصوصًا به تعالى، كون الإله أيضًا كذلك وفيه تأمُّل، وأمَّا الدفع بأنَّ معنى المعبود مطلقًا معنى متعارف فاقتضب[1215] قاعدة اللغة أن

[1205] ب + اسم.
[1206] ب – الله.
[1207] ب + وإن.
[1208] ب، وهو.
[1209] ب، وهو.
[1210] ب – لا.
[1211] ب – عليه.
[1212] ب + العامة.
[1213] ب، فوضعية.
[1214] ب، وضعية.
[1215] ب، فاقتضت.

يكون له اسم وليس سوى لفظ الإله فهو وإن كان وجهًا[1216] حسنًا[1217] لكنَّ[1218] تقرير الكتاب، اشتقاقٌ من شيءٍ إذ قد بين الاشتقاق منه ذكر المولى الرازي أنَّ المقصود السؤال عن الاشتقاق الأكبر إذ قد بيَّن الاشتقاق الصغير سابقًا، وهو[1219] أنَّ أله بالفتح وأخواته مشتقَّة من أله، فالحمل استفسارٌ بعد البيان، وإن حمل على السؤال عن اشتقاقه من شيء، فالجواب بأنَّ مشتقٌّ من إله بالكسر يشتمل على التحكُّم لأنَّ أله بالفتح وإله بالكسر مشاركان لإله في المعنى والتركيب والنظم، فجعل[1220] أحدهما مشتقًّا[1221] منه بحكم وبيَّن[1222] وجه الاشتقاق الأكبر بأنَّ الهمزة في إله بالكسر مقلوبة عن الواو وهمزة أله الأصليَّة كما صرَّح بهما الجوهري،[1223] والواو تشارك الهمزة في صفة الجهر وأيَّد ما ذكره بقوله في الجواب: ومن أخواته ولِه وعلِه بيانًا[1224] للاشتقاق الأكبر، ثمَّ[1225] إنَّ الاشتقاق يطلق على اقتطاع فرعٍ من أصلٍ فسمَّى الأصل[1226] مشتقًّا منه، والفرع مشتقًّا، وعلى التناسب والتشارك[1227] مع الترتيب ونسبة[1228] بين المشتقَّات متساوية القياس إلى الطرفين، وهذا هو مراد المصنَّف حيث لم يعيِّن في الجواب

[1216] ب – وجهًا.

[1217] ب، جنسًا.

[1218] ب، وليس.

[1219] ب، هو.

[1220] ب، يفيد جعل.

[1221] ب + والآخر مشتقًّا.

[1222] ب – وبين.

[1223] الجوهري، *الصحاح*، 2257/6؛ الجَوْهَرِيُّ أَبُو نَصْرٍ إِسْمَاعِيْلُ بنُ حَمَّادٍ التُّرْكِيُّ (ت: 393هـ): إمام اللُّغة، أبو نصرٍ إسماعيل بن حمَّادٍ التُّركيُّ، الأترارِيُّ – وأترار هي مدينة فاراب – مصنِّف كتاب الصِّحاحِ، وأحد من يضرب به المثل في ضبط اللُّغة، وفي الخطِّ المنسوب، يعدُّ مع ابن مقلة وابن البوَّاب ومهلهلٍ والبريديّ، وكان يحبُّ الأسفار والتَّغرُّب، دخل بلاد ربيعة ومضر في تَطلّب لسان العرب، ودار الشَّام والعراق، ثمَّ عاد إلى خراسان، فأقام بنيسابور يدرِّس ويصنِّف، ويعلِّم الكتابة، وينسخ المصاحف. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 80/17.

[1224] ب، وبيانًا.

[1225] ب + ذكر.

[1226] ب – فسمَّى الأصل.

[1227] ب، أو التشارك.

[1228] ب – ونسبة.

المشتقَّ والمشتقَّ منه فذكر رحمه الله أنَّ السؤال من اشتقاقه من شيءٍ اشتقاقه من شيءٍ[1229] اشتقاقًا صغيرًا، وما [41/أ] ذكر من التحكُّم فقد قدِّم دفعه[1230] في الجواب رمزًا إلى أنَّ المشتقَّ منه هو أله بالكسر، وأنَّ الاشتقاق الأكبر لا ينفهم من إطلاق لفظ الاشتقاق ولا يناسب السؤال عنه إذ الخلاف إنَّما وقع في الاشتقاق الصغير، وما ذكر من كون الهمزة مقلوبة من الواو في إله بالكسر فقد صرَّح بخلافه كثير من أئمَّة اللغة،[1231] ولو سلم فأصله همزة أله ممنوعة وإن ذكره الجوهري، وقد سئل المصنَّف عن[1232] الصحاح فقال: مملوء حشوًا وغلطًا،[1233] وأشار رحمه الله إلى أنَّ[1234] ما جعله مؤيَّدًا فهو منافٍ،[1235] حيث قال: ولذا كانت إشارته إلخ، ليشعر[1236] بأنَّ المراد اعتبار[1237] التعدُّد في مجرَّد الصيغة، وأنَّها عبارةٌ عن الهيئة في مقابلة المادَّة كما هو المشهور المذكور في الكتب، ولا يقدح في قوله: وصيغة هذا الاسم وصيغة قولهم أله ينتظمها معنى الحيرة بناءً على أنَّ هذا المعنى ليس معنى نفس[1238] الهيئة؛ لأنَّه يجوز أن يكون معنى انتظام معنى التحيُّر للصفتين[1239] أنَّه معنى[1240] لمادَّتها وقد يدفع بأنَّ الصيغة تطلق على نفس اللفظ أيضًا[1241] وأنَّه لا يقدح في صحَّة إطلاقها على معناها المشهور سيَّما

[1229] ب – من شيء اشتقاقه من شيء. ب + شتى.

[1230] ب + وإن.

[1231] ابن المنظور، *لسان العرب*، 469/13؛ الفيروزآبادي، *القاموس المحيط*، ص1242.

[1232] ب – عن.

[1233] لم أجد هذا القول.

[1234] ب – أن.

[1235] ب، ضاق.

[1236] ب، يشعر.

[1237] ب، باعتبار.

[1238] ب – نفس.

[1239] ب، للصيغتين.

[1240] ب، لما.

[1241] ب – أيضًا.

إذا اشتمل على نكتةٍ، وفيه[1242] أنَّه رحمه الله صرَّح بأنَّ المراد بالصيغة في الموضعين مجرَّد الهيئة، وحاصله أنَّ معنى الرحيم ذو[1243] الرحمة، ظاهره يشعر بأنَّه حمل أدقَّته الرحمن على معنى الأخصِّيَّة، ويتوجَّه عليه شيئان[1244] أحدهما: ما سيأتي في وجه تقديم الرحمن على الرحيم أنَّ الرحمانيَّة إفاضة جلائل النعم، والرحيميَّة إفاضة دقائقها، فإنَّ ذلك يدلُّ على تبيانها،[1245] وأيضًا ذكر فيه أنَّه[1246] اختار[1247] أسلوب التتميم، وإذا كانت الرحمانيَّة أخصُّ ومشتملًا على الرحيميَّة لم يحسن فيه ذلك الأسلوب، بل يتعيَّن فيه طريق الترقِّي كقولك: عالمٌ نحريرٌ، ولو قلت: نحريرٌ عالمٌ، لم يشاء وسيأتي في زيادة كلام[1248] وأنَّه[1249] استدلَّ عل ذلك بقولهم: رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الآخرة، وأنَّه إنَّما يدلُّ على أخصِّيَّة الرحيم، حيث اختصَّ برحمة في الدنيا والرحمن عمَّ رحمة الدارين، ويمكن الجواب عن هذا بأنَّه ليس معنى رحمن الدنيا والآخرة أنَّه رحمن [41/ب] في الدنيا ورحمن في الآخرة، على معنى أنَّ الرحمانيَّة مطلقًا سواءٌ كانت في الدُّنيا أو في الآخرة؛ بل معناه أنَّ الرحمانيَّة هي رحمة الدارين معًا، فرحمة أحدهما ليست رحمانيَّةً، بل جزؤها؛ وأمَّا الرحيميَّة فمطلق الرحمة[1250] فيكفيها رحمة الدنيا،[1251] تحتاج إلى[1252] ضمِّ رحمة الآخرة، وفيه أنَّه لا يظهر حينئذٍ وجه تخصيص الرَّحيم بالدُّنيا، اللهمَّ إلَّا أن يقال: ليس القصد بإضافة الرَّحيم إلى الدُّنيا اختصاصه بها؛ بل إشارةً إلى أنَّه يكفي للرحيميَّة رحمة إحدى الدارين، واعلم أنَّه كما ورد رحمان

[1242] ب، وقد.
[1243] ب، دون.
[1244] ب، سيان.
[1245] ب، بيانهما.
[1246] ب — أنه.
[1247] ب، لفتار.
[1248] ب + والثاني.
[1249] ب، أنه.
[1250] ب — فمطلق الرحمة.
[1251] ب + ولا.
[1252] ب — إلى.

الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا ورحمن[1253] الدنيا والآخرة ورحيمهما وورد رحمن الدنيا ورحيم الآخرة فلا بدَّ من توفيق بينهما مع المحافظة على قولهم: إنَّ الرحمن أبلغ فيقال: معنى قولهم إنَّ الرحمن أبلغ[1254] بوجه من الوجوه وأنَّه يختلف بحسب المواقع،[1255] فتارة يكون باعتبار شمول الرحمانيَّة وعدم شمول الرحيميَّة وعليه ورد الأثر الذي ذكر في المتن، وتارةً باعتبار اختصاص الرحمانيَّة بجلائل النعم والرحيميَّة بدقائقها، وعليه ورد رحمن الدنيا والآخرة ويضمُّهما،[1256] وتارة بأنَّ المرحوم بالرحمانيَّة أكثر باعتبار أنَّها إفاضة الوجود والكمال الصوريُّ على ما يعمُّ جميع الكائنات والرحيميَّة إبقاء ما وعد للمؤمنين في الآخرة وعليه ورد رحمن الدنيا ورحيم الآخرة، وعن بعض المحقِّقين: أنَّ الرحمن هو المفض[1257] للوجود والكمال الصوري على ما تقتضيه حكمته البالغة على وجه البداية، والرحيم هو المفض لكمال[1258] المعنوي للوجود والكمال الصوري[1259] على النوع الإنساني بحسب النهاية،[1260] ولذا قيل: رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الآخرة، أجيب بأنَّ ذلك أكثري لا كلِّي، السؤال تقرَّر بوجهين: أحدهما[1261] زيادة البناء يقتضي زيادة المعنى، وحينئذٍ يستقيم جميع ما ذكر من الوجوه في الجواب، والثاني أنَّه كلَّما كان البناء زائدًا كان المعنى زائدًا وحينئذٍ لا يستقيم الوجه الثاني من الجواب، إذ لا شكَّ أنَّ زيادة المعنى في البناء الناقص بأيِّ سببٍ كان تنافي الكلِّيَّة المذكورة، ولا يرد ذلك على التقدير الأوَّل [42/أ] لأنَّ كون زيادة البناء

[1253] ب، ورد رحمن.

[1254] ب – فيقال: معنى قولهم إنَّ الرحمن أبلغ.

[1255] ب، الواقع.

[1256] ب، ورحيمهما.

[1257] ب، المفيض.

[1258] ب، المفيض للكمال.

[1259] ب – للوجود والكمال الصوري.

[1260] محيي الدين محمد علي محمد ابن عربي، *تفسير القرآن العظيم*، مح: عبد الوارث علي، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت.)، 27/1.

[1261] ب + أن.

مقتضيه[1262] المعنى لا تنافيه وقوع زيادة المعنى في البناء الناقص، لأنَّ عدم ترتيب المقتضى على المقتضي[1263] لمانعٍ لا يمنع الاقتضاء، ويمكن تقريره بوجهٍ يستقيم على التقريرين[1264] وهو أن يقال: مقتضى ما ذُكر من الكلِّيَّة أن يكون في البناء الزائد[1265] في المعنى في الجملة، وهو لا ينافي أن يكون في البناء الناقص زيادة معنى بوجهٍ آخر، فيكون الزائد زائدًا بوجه النَّاقص زائدًا بوجهٍ آخر كحذر وحاذر، فإنَّ حاذرًا يدلُّ على زيادة الحذر لزيادة في البناء، وحذار يدلُّ على دوام الحذر، وبنائه لالتحاقه للأمور[1266] الجبلِّيَّة، وأمَّا الوجه الأوَّل فظاهرٌ الاستقامة على التقريرين،[1267] إذ حاصله منع الكلِّيَّة، وأمَّا الوجه الثالث فقد ذكره السكَّاكي في تصريفه وهي مبني على أنَّ حذرًا صفة مشبَّهة بحالف[1268] حاذرًا في النوع؛ لأنَّه اسم فاعل،[1269] وقد ذكر ابن الحاجب أنَّ حذرًا صيغة اسم فاعل للمبالغة، فأمَّا أن يوقف بأنَّ صيغة المبالغة نوعٌ آخر أو بأنَّه قد ذكر الرضيُّ أنَّ كلَّ فعل ليس من صيغ المبالغة[1270] إذا حول فاعل إليه فإنَّ نحو فطن صفة مشبَّهة لا صيغة مبالغة،[1271] فيحمل كلام السكَّاكي على إذا لم يحوَّل فاعل إليه، وكلام ابن الحاجب على ما إذا حوِّل وهذا إنَّما يحسن إذا كان أمر التحويل دائرًا على اعتبارنا، أمَّا إذا كان موكولًا إلى الواضع واعتباره فلا، اللهمَّ إلَّا أن يدعي[1272] أنَّ حذر أثبت على

[1262] ب + لزيادة.

[1263] ب – على المقتضي.

[1264] ب، التقديرين.

[1265] ب + زيادة.

[1266] ب، لاستحقاقه بالأمور.

[1267] ب، التقديرين.

[1268] ب، يخالف.

[1269] السكاكي، *مفتاح العلوم*، ص50.

[1270] ب + بل.

[1271] الرضي، *شرح الكافية*، 420/3.

[1272] ب، ندعي.

الوجهين[1273] التحويل وعدمه عن الواضع، فالأوجه أن يترك التوفيق[1274] ويصار إلى الاختيار بعد الاختيار، وتقرير[1275] الجواب أنَّه كلَّما انتفى[1276] حاصله أنَّه لما كان انتفاء الشرطين بحسب الاختصاص لم يعتبر ذلك الانتفاء، لأنَّ معنى الاشتراط أنَّه إذا أطلق على المؤنَّث فإن كان على فعلى مفعلان ممتنعٌ، وإن كان على فعلانة فمنصرفٌ، وإذا لم يطلق على المؤنَّث[1277] لم يتيسَّر العلم بوجود أحد الشرطين حتَّى يصار إلى إحدى الحالتين من الانصراف وعدمه، فأسقط اعتباره ووجب إلى الأصل، وليس معنى الاشتراط [42/ب] أن يكون له مؤنَّثٌ ويكون على فعلى فيمتنع، أو على فعلانة فينصرف، حتَّى يلزم من انتفاء الإطلاق على المؤنَّث انتفاء شرط المنع جزمًا، فيتوجَّه أنَّه إذا انتفى الشرط ينبغي أن يصرف،[1278] فإن قيل: فالدليل لا ينتهض على المدعي بل ينافيه، لأنَّ الدليل أثبت أنَّه لا انتفاء للشرط جزمًا، والمدَّعي أنَّه لا اعتبار لانتفائه، والمفهوم منه أنَّ الانتفاء متحقِّقٌ جزمًا لكن لا اعتبار له، ولئن أثبت الدليل أنَّه لا اعتبار لانتفائه، فإذا لم يعتبر انتفاؤه اعتبر موجودًا ضرورةً،[1279] فينبغي أن يمنع لوجود السبب مع شرطٍ من غير حاجةٍ إلى الرجوع إلى الأصل، وأيضًا إذا ثبت الدليل هذا المدعي فلا معنى لتفريع المدعي[1280] مستدلًّا عليه على السابق، وأيضًا يكفي التعرُّض لذكر شرط الامتناع أنَّه لَمَّا لم يتيسَّر العلم بوجوده وعدمه للاختصاص لم يعتبر فوجب الرجوع إلى الأصل، فيقع[1281] التعرُّض لذكر شرط الانصراف مستدركًا، يقال: بنى الكلام أوَّلًا على ظاهر إطلاقهم، أنَّ

[1273] ب، وجهي.

[1274] ب، يتحرك التوقيف.

[1275] ب، وتقدير.

[1276] ب، كما ينبغي إلخ.

[1277] ب – على المؤنث.

[1278] ب، ينصرف.

[1279] ب، لضرورة.

[1280] ب – المدعي.

[1281] ب، فيبقى.

الشرط[1282] أن يكون له فعلٌ، وعلى موافقة[1283] كلام السائل حيث ذكر أنَّ الشرط أن يكون مؤنَّثه فعلى من غير تقيُّد، فحاصله أنَّ ما ذكرتم من انتفاء الشرط لا يعتبر لأنَّه ليس انتفاء على الحقيقة؛ لأنَّه بواسطة الاختصاص المستلزم لعدم العلم بوجود الشرط لا للعلم بعدمه، وإذا لزم من الدليل أنَّه يعلم وجوده لا أنَّه يعلم عدمه فلم يلزم اعتباره موجودًا، إذ لا يلزم من عدم العلم بوجود الشيء اعتبار وجوده، لا يقال: قد لزم من الدليل أنَّه لا يتيسَّر العلم بوجوده وعدمه فأسقط اعتباره فينبغي أن يعمل حينئذٍ[1284] سبب الامتناع لعدم اعتبار شرط السبب إنَّما يكون سببًا بهذا الشرط، فإذا لم يعتبر وجوده لم يعمل السبب عمله الموقوف على وجود الشرط، وفيه أنَّ الظَّاهر أنَّ معنى إسقاط اعتباره عدم اشتراط السبب به، وعدم كونه شرطًا للسبب إلَّا[1285] أن نمنع[1286] ذلك، ويجعل إسقاط الاعتبار[1287] بمعنى أنَّه لا يعتبر أصلًا فلأن[1288] يعتبر السبب سببًا لأن السببيَّة[1289] إنَّما كانت بواسطة، ولَمَّا كان عدم اعتبار الانتفاء [43/أ] هنا بواسطة الاختصاص موقوفًا على كون الانتفاء هنا بواسطة الاختصاص بأيِّ دليلٍ، أثبت[1290] كان التفريع ظاهر الصحَّة، غاية الأمر أن يكون قوله: بواسطة هذا الاختصاص تكريرًا وتأكيدًا لقصد التوضيح، وأمَّا وجه التعرُّض لذكر شرط الانصراف فهو أنَّه لو اكتفى بذكر شرط الامتناع توجَّه أنَّه لا يلزم من عدم اعتبار شرط الامتناع وعدم اعتبار سببه بواسطة عدم اعتبار شرط

[1282] ب، أشر.

[1283] ب، موفقة.

[1284] ب، في.

[1285] ب، لا.

[1286] ب، يمنع.

[1287] ب، للاعتبار.

[1288] ب، ولا.

[1289] ب، سببيته.

[1290] ب، ثبت.

كما ذكرنا الرجوع إلى الأصل؛ لأنَّ هذا السبب اعتبر له شرطان بأحدهما[1291] يتسبَّب للامتناع، وبالآخر يتسبَّب للانصراف، فلا يلزم من عدم اعتباره من حيث سببيَّته للانصراف فاحتيج إلى ذكر شرط الصرف وبيان عدم اعتباره، بقي شيءٌ وهو أنَّلا ثمَّ[1292] كون معنى الاشتراط ما ذكره لم لا يجوز أن يكون معناه أنَّ شرط المنع أن يكون له مؤنَّث ويكون فعلى، ويمكن تقرير كلامه رحمه الله بوجهٍ آخر لا يرد عليه هذا المنع، وهو أنَّه لَمَّا كان انتفاء شرطي[1293] الانصراف وعدمه بواسطة الاختصاص لم يعتبر هذا الانتفاء، لأنَّ معنى الاشتراط أنَّه إذا أطلق على المؤنَّث إلخ، فعند الاختصاص وعدم الإطلاق على المؤنَّث لم يعلم كون مؤنَّثه فعلى ليمنع[1294] أو فعلانة ليُصرف، فلم يمكن اعتبار هذا الشرط لأدائه إلى الإشكال في الصرف وعدمه، فوجب الرجوع إلى الأصل، وعلى هذا التقرير لا يتَّجه شيءٌ ممَّا ذكرنا فيحتاج إلى الدفع، وقد تقرَّر[1295] بأنَّه لَمَّا كان الانتفاء سبب الاختصاص[1296] لأنَّ معنى الاشتراط[1297] أنَّه إذا أطلق على المؤنَّث فيشترط وجود فعلى للمنع وفعلانة للصرف، فإذا لم يطلق عليه فلا يشترط، ويأبى عن هذا التقرير، قوله: وههنا لم يطلق أصلًا،[1298] فلم يعلم أنَّ مؤنَّثه فعلى إلخ، ويتَّجه عليه أيضًا إذا لم يكن عند الاختصاص شرطٌ ينبغي أن يمنع بالسبب،[1299] ويمكن تقرير كلام المتن بوجهٍ حسنٍ، وهو أنَّه لَمَّا ينبغي بواسطة الاختصاص كلا الشرطين لم يعتبر هذا الانتفاء[1300] شرط

[1291] ب، بأحد.

[1292] ب، أنا لا نمنع.

[1293] ب، شرط.

[1294] ب، يمنع.

[1295] ب، وتقريره.

[1296] ب + لم يتعبر لأنَّ الاشتراط إنَّما يكون على تقرير عدم الاختصاص.

[1297] ب، الشرط.

[1298] ب – أصلًا.

[1299] ب، السبب.

[1300] ب + لأن اعتبار انتفاء.

الانصراف يوجب الامتناع، واعتبار انتفاء شرط الامتناع يوجب الانصراف، فيلزم امتناع هذا الاعتبار لاستلزامه[1301] [43/ب] اجتماع الانصراف وعدمه، وقد تقرَّر بأنَّ شرط المنع وإن كان في الظاهر وجودٌ فعليٌّ لكنَّه في الحقيقة[1302] فعلانة؛ لأنَّ هذا الاشتراط لتحقيق المضارعة لألفي التأنيث من جهة امتناع قبول التاء، وهذا إنَّما يتحقَّق بانتفاء فعلانة بالذات، وأمَّا بوجود[1303] فعلى فباعتبار أنَّه يستلزم انتفاء فعلانة، وبأنَّ لهم[1304] في شرط منع الصرف ههنا مذهبين: أحدهما أنَّه وجود فعلى والآخر أنَّه انتفاء فعلانة، والأوَّل يقتضي انصراف رحمن والثاني امتناعه، وحين لا يرجَّح أحد المذهبين على الآخر يبقى المتكلِّم في ورطة الحيرة، فوجب الرجوع إلى الأصل، أو أنَّ[1305] المذهبين تعارضا فتساقطا فوجب الرجوع، ويتَّجه على الأوَّل أنَّه[1306] لا يعتبر الظاهر في مقابلة الحقيقة، ولئن[1307] اعتبر ينبغي أن يجوز الصرف نظرًا إلى الظاهر والمنع اعتبار للحقيقة، وعلى الثاني أنَّه[1308] كان لهم فيه مذهبان ينبغي أن يكون مختلفًا فيه كما هو الشأن فيما تعدَّد فيه[1309] المذاهب، ولا يجب تحصيل الجزم بأحدهما حتَّى يحتاج إلى اعتبار التساقط للتعارض والرجوع إلى الأصل، فإنَّ الذي وقع الاتِّفاق إلخ، لا يخفى أنَّه إنَّما يدلُّ على أنَّ فعلان[1310] فعلانة منصرفٌ، وأنَّه لا يستلزم أن يكون الصرف لوجود فعلانة لجواز أن يكون لانتفاء شرط المنع وهو وجود فعلى أو انتفاء فعلانة على اختلاف القولين، ولئن استلزم ذلك

[1301] ب، لاستلزم.

[1302] ب + انتفاء.

[1303] ب، وجود.

[1304] ب، قولهم.

[1305] ب، الأرض وأن.

[1306] ب + ينبغي.

[1307] ب، أن.

[1308] ب + لما.

[1309] ب، بعد وفيه.

[1310] ب – فعلان.

فغاية الأمر أن يكون فعلانة مستلزمًا للصرف، ولا يلزم منه كونه شرطًا له إذا لا يلزم كون الملزوم شرطًا للازمه، لجواز أن يكون اللازم أعمَّ وامتناع وجود المشروط[1311] بدون الشرط، وقيل: عليه أيضًا أنَّ الشرطين[1312] فعلانة للصرف إنَّما يكون عند من شرط للمنع انتفاء فعلانة لا عند من شرط وجود فعلى، وإن كان يفضي إلى الفعل[1313] لا يقال: الإفضاء على مذهب المصنِّف ممنوعٌ؛ لأنَّه يجوز عند المعتزلة[1314] تخلُّف المراد من إرادته تعالى، فإنَّه تعالى يريد إيمان الكافر وطاعة العاصي، لأنَّه إنَّما يجوز ذلك عندهم إذا كان مراده تعالى فعل العبد، أمَّا إذا تعلَّقت [44/أ] إرادته بفعل ذاته فلا يتخلَّف عنها المراد قطعًا عندهم أيضًا،[1315] فقدَّم ما دلَّ على الإنعام بجلائل[1316] النعم فيه أنَّه قد سبق منه رحمة الله أنَّ أبلغيَّة الرحمن باعتبار أنَّ الرحمن بمعنى كثير الرحمة جدًّا، والرحيم بمعنى ذي الرحمة مطلقًا، فالرحمن أخصُّ، ولا شكَّ أنَّه ينافي ما ذكر ههنا أنَّ الرحمن بمعنى المنعم بالجلائل، والرحيم بمعنى المنعم بالدقائق، وغاية ما يمكن أن يقال: أنَّ معنى كثرة الرحمة في الرحمن كونه منعمًا بالجلائل والعظائم، وإرادة الإنعام[1317] بالدقائق من الرحيم، لا باعتبار أنَّه موضوع له، بل باعتبار أنَّه لَمَّا وصف[1318] بالرحمانيَّة دلَّ على[1319] الرحيميَّة[1320] ناسب أن يحمل على الإنعام بالدقائق[1321] بعد ذكر الإنعام بالجلائل دفعًا لتوهُّم عدم الالتفات إليها، وللكلام فيه مجالٌ، فمجرَّد كونهما أخوين ذكر البعض أنَّه أراد بكونهما

[1311] ب – له إذا لا يلزم كون الملزوم شرطًا للازمه لجواز أن يكون اللازم أعمَّ وامتناع وجود المشروط.

[1312] ب، شرطته.

[1313] ب، بعض لا القبل.

[1314] ب، المعتدية.

[1315] قطب الدين التحتاني، حاشية القطب التحتاني على الكشاف، (مخطوط)، [59/ب].

[1316] ب، بحاصل.

[1317] ب – الإنعام.

[1318] ب، وصفت.

[1319] ب + الرحمة فلما بعده.

[1320] ب، بالرحيمية.

[1321] ب + باعتبار أنَّه .. مراتب الرحيمية وأنَّه يناسب الوصف بالإنعام بالدقائق.

ترادفهما، واستدلَّ عليه بكلام الفائق[1322] أنَّ الحمد هو المدح والوصف بالجميل،[1323] وبسياق[1324] كلام المصنِّف، حيث جعل الذمَّ نقيضًا للحمد، مع أنَّه لا خفاء أنَّه نقيضٌ للمدح، ولا يكون لشيءٍ واحدٍ نقيضان، وترك نقيض المدح بالكلِّيَّة، فلو لم يكتف في ذلك بمراد فيه للحمد وبيان نقيضه لبيَّن نقيضه كما بيَّن نقيض الشكر أنَّه الكفران، وذكر بعدهما تعريفًا واحدًا، والظاهر أنَّه لهما بناءً على ترادفهما، إذ[1325] لا يحسن بعد ذكرهما تخصيصٌ أحدهما بالتعريف، وذكر المولى الرازي أنَّه أراد بذلك أنَّ بينهما اشتقاقًا كبيرًا لا ترادفهما، لأنَّ الحمد مختصٌّ بأهل العلم وبالأفعال الاختياريَّة، بخلاف المدح في كليهما، والتعريف المذكور بيانٌ للقدر[1326] المشترك بينهما، أو تعريفٌ للحمد بناءً على تخصيص الجميل بالاختياري،[1327] ولا يجوز أن يكون للمدح، لأنَّه بصدد بيان الحمد بقرينة التمثيل بالأفعال الاختياريَّة، ولا يجوز أن يكون للمدح لأنَّه بصدد بيان،[1328] وأجيب عمَّا ذكر في نفي الترادف بأنَّ المدح أيضًا مخصوصٌ بالاختياري عند المصنِّف على ما أشار إليه [44/ب] في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ﴾[1329] أنَّ المدح لا يكون بفعل الغير،[1330] وبأوَّل[1331] التمدُّح

[1322] الفائق، في غريب الحديث: للعلامة، جار الله، أبي القاسم: محمود بن عمر الزمخشري، أتمه في: شهر ربيع الآخر، سنة 516هـ. حاجي خلفية، *كشف الظنون*، 1271/2.

[1323] محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، *الفائق في غريب الحديث والأثر*، المحقق: علي محمد البجاوي –محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، (لبنان: دار المعرفة، د. ت.)،

[1324] ب، وساق.

[1325] ب، قوله فيها أو.

[1326] ب، القدر.

[1327] ب + بقرينة الحمد بالأفعال الاختيارية.

[1328] ب – بقرينة التمثيل بالأفعال الاختياريَّة، ولا يجوز أن يكون للمدح لأنَّه بصدد بيان. قطب الدين التحتاني، حاشية القطب التحتاني على الكشاف، (مخطوط)، [102/أ].

[1329] (الحجرات 7/49).

[1330] الزمخشري، *الكشاف*، 361/4.

[1331] ب، ويأول.

بالجمال وحسن الوجه بأنَّه يدلُّ على أفعال حسنة[1332] اختياريَّة وبأنَّ اختصاص الحمد بأهل العلم إنَّما هو بحسب العرف، وما ذكره المصنِّف إنَّما هو بحسب اللغة، فأشار رحمه الله إلى أنَّ الشائع لتحقيق هذه الاشتقاق[1333] في كتبه إطلاق الأخوَّة على الاشتقاق الكبير، ولا مانع هنا[1334] من حملها[1335] على المعنى الشائع لتحقيق هذه الاشتقاق[1336] بينهما قيام الدليل على ترادفهما من كلام المصنِّف، ومن سوق كلام المصنِّف لا يقدح في إرادة هذا المعنى الشائع؛ لأنَّ ثبوت المعنى في الواقع لا يوجب إرادته من اللفظ، فمعنى قوله: فمجرَّد كونهما أخوين لا يدلُّ على ترادفهما أنَّه لَمَّا كان الشائع في كتبه إطلاق الأخوَّة على هذا الاشتقاق، ولا مانع من إرادته هنا[1337] لم يدلَّ مجرَّد إطلاقها على الترادف، لكنَّ الترادف مدلولٌ عليه بسوق[1338] كلام المصنِّف وبكلام[1339] الفائق، وليس معنى الاستدراك أنَّ مجرَّد إطلاقها وإن لم يدلَّ على الترادف لكن انضمَّ هنا[1340] ما يدلُّ معه[1341] الأخوَّة على الترادف ويكون قرينة على إرادته منها، وبالجملة فالمفهوم من كلامه رحمه الله أنَّ الترادف ثابتٌ، ثمَّ[1342] بقوله: قد يقال: قولًا بعدم الترادف؛ لأنَّ الحمد مخصوصٌ بالاختياريِّ بخلاف المدح، والمصنِّف ترك[1343] التقييد اعتمادًا على الأمثلة، وأنت خبيرٌ بما[1344] في اختصاص الأمثلة بالاختياريِّ، لأنَّ الشجاعة من الملكات فلا

1332 ب، حسنية.

1333 ب – لتحقيق هذه الاشتقاق.

1334 ب، ههنا.

1335 ب، عملها.

1336 ب، هذا لاشتقاق.

1337 ب، ههنا.

1338 ب، لسوق.

1339 ب، وكلام.

1340 ب، ههنا.

1341 ب، معنى.

1342 ب، ولم يقل.

1343 ب، يدل.

1344 ب، لما.

اختيار فيها لصاحبها والحسب لا يلزم أن يكون أمرًا باختيار صاحبه، وكذا كون الجميل مخصوصًا بالاختياري في كلِّ المنع، فكأنَّه رحمه الله أشار إلى الضعف[1345] بقوله: وقد يقال: ومن وجوه ضعفه أنَّه لَمَّا دلَّ صريح كلامه في الفائق وسياق كلامه هنا[1346] على الترادف لم يكن للتكليف،[1347] فلأنَّ ترك فيد في التعريف اعتمادًا على المثال خلافٌ للظاهر، وترك الأولى سيَّما إذا كان كون المثال مفيدًا محلَّ المناقشة كما ذكرنا، ومنها أنَّ[1348] ما ذكر من عدم اختصاص المدح بالاختياريِّ مخالفٌ [45/أ] لما اختاره المصنِّف في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ﴾[1349] كما ذكرنا، فظهر أنَّ المراد التمثيل دفع لما يقال: أورد البيت شاهدًا على إطلاق الشكر على كلٍّ منها، لكن لا دلالة فيه[1350] على ذلك، وقد يتكلَّف لإثبات[1351] الدلالة بأنَّه قد دلَّ البيت على أنَّ كلًّا منها ممَّا أفادته النعمة، ويكون جزاء لها، وقد تقرَّر في العرف أنَّ ما هو جزاء[1352] النعمة يطلق عليه الشكر، ووهم اختصاص الشكر لمجموع الثلاثة يندفع بشيوع[1353] إطلاق الشكر على فعل اللسان وحده، وربَّما توجَّه[1354] المنع على المقدِّمة العرفيَّة؛ لأنَّ النعمة كما تفيد الشكر يفيد الحمد[1355] أيضًا، وإنَّما يصحُّ كون العبادة بيانًا للحمد جواب عن سؤال[1356] هو أنَّه قد[1357] سبق[1358] إنَّما يكون باللسان لكن جعل العبادة المتناولة

[1345] ب، الصنف.

[1346] ب – هنا.

[1347] ب، للتكلف. ب + في حمل كلامه على خلاف ذلك وجه إما التكلف.

[1348] ب – أن.

[1349] (الحجرات 7/49).

[1350] ب – فيه.

[1351] ب، الإثبات.

[1352] ب، جزء.

[1353] ب، لشيوع.

[1354] ب، بوجه.

[1355] ب + بل المدح.

[1356] ب + مقدر.

[1357] ب – قد.

للاعتقاد والعمل بالأركان بيانًا للحمد يقتضي كون الحمد بالموارد الثلاث، ثمَّ ما[1359] ذكر من كون العبادة بيانًا للحمد إن حمل على ظاهره من كون المبيَّن نفس الحمد يتوجَّه عليه أنَّه مخالف لكلام المتن، كأنَّه قيل: كيف يحمدون؛ لأنَّه مشعرٌ بأنَّه بيانٌ لكيفيَّة الحمد، ولما سيأتي من كلامه في شرح قوله: وهذه الأوصاف، حيث قال: ثمَّ بيَّن كيفيَّة الحمد وإن حُمل[1360] على أنَّ المبيَّن هو الحمد باعتبار كيفيَّته كما[1361] يحمل عليه قول المصنِّف، لأنَّه بيانٌ لحمده[1362] لتوافق ما صرَّح به آخرًا، وقول المصنف كأنَّه قيل: كيف يحمدون توجَّه[1363] أنَّ الجواب حينئذٍ لا يفيد زيادة، بل يكون بيانًا لكيفيَّة الحمد بأنَّه يكون مع سائر العبادات.

والله أعلم، بالصواب وإليه المرجع والمآب، تمَّت بعون الله وحسن توفيقه.[1364][45/ب].

[1358] ب + أنه.

[1359] ب – ما.

[1360] ب، أحمل.

[1361] ب + بجعل.

[1362] ب، بحمده.

[1363] ب، بوجه.

[1364] ب، بحقيقة الحالات تمَّ الكتاب بعون الوهاب.

الخاتمة

تعدُّ هذه التعليقات للشيخ عثمان بن عبد الله الخطائي –العلامة زاده– من أنفس ما كتب على حاشية العلامة مسعود بن عمر التفتازاني على الكشاف، وذلك لكونها تعليقات لاستخراج المعاني التي قد تشكل على القارئ لحاشية العلامة التفتازاني.

وبعد تحقيق هذه النص النفيس فإني استنتج ما يلي:

1- تنوعت المصادر والمؤلفات التي وجدت في هذه الحاشية، فقد نقل المؤلف الكثير من النقولات عن كتب أخرى، وبعض هذه الكتب لا تزال مخطوطة لم تحقق.

2- تعبر هذه الحاشية عن اعتناء العلماء بحاشية العلامة التفتازاني بشكلٍ خاصٍّ، وذلك ظاهرٌ من اعتناء الخطائي، وشيوع الرسالة في زمانه بشكلٍ واسع.

3- الرسالة تعطي صورةً واضحةً عن ذيوع وانتشار تأليف التعليقات والحواشي على الكتب الأم بشكل واسع.

4- ظهور شخصية المؤلف الخطائي في الرسالة بشكلٍ واضح، ومن خلال تعليقاته التي تظهر في كلِّ علمٍ يوضح النص القرآني –فقه –نحو – علم كلام – وغيره.

5- انتشار تفسير الكشاف وحواشيه في عصر المؤلف بشكلٍ واسع بين العلماء.

وبناءً على ذكرته، وبعد تحقيق هذا النص فإني أوصي بما يلي:

1- الاعتناء بمؤلفات الخطائي، وذلك لأن الشيخ الخطائي على ما ظهر من هذه الرسالة أنه ذو مكانة علمية واسعة.

2- الاعتناء بكتب التعليقات لأنَّها تعطي صورة واضحة عن كثيرٍ من المسائل التي قد تشكل على طالب العلم، فتأتي هذه التعليقات شفاءً للأسئلة.

3- التراث الإسلامي يعبر عن هوية الأمة، فاستخراجه أمرٌ ضروريٌّ للأمة الإسلامية، وخصوصًا في هذا القرن من الزمان.

والحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

1. ابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين أبو حامد، عز الدين (ت: 656 هـ)، شرح نهج البلاغة، مح: محمد عبد الكريم النمري، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م.
2. ابن العلاء، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين الحنفي (ت: 730 هـ)، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، مح: عبد الله محمود محمد عمر، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م.
3. ابن الموقت، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له الحنفي (ت: 879هـ)، التقرير والتحبير، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1983م.
4. ابن عربي، محيي الدين محمد علي محمد ابن عربي، تفسير القرآن العظيم، مح: عبد الوارث علي، بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت.
5. ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى (ت: 711هـ)، لسان العرب، ط3، بيروت: دار صادر، 1414هـ.
6. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (ت: 761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مح: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط6، دمشق: دار الفكر، 1985م.
7. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (ت: 761 هـ)، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، مح: محمّد محيى الدين عبد الحميد، منشورات مكتبة الصادق للمطبوعات، د. ت.

8. الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت: 686 هـ)، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، مح: يوسف حسن عمر، ليبيا: جامعة قار يونس، 1975م.

9. الإسنوي، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري المالكي (ت: 646 هـ)، الكافية في علم النحو، مح: صالح عبد العظيم الشاعر، ط1، القاهرة: مكتبة الآداب، 2010م.

10. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين (ت: 745هـ)، البحر المحيط في التفسير، مح: صدقي محمد جميل، بيروت: دار الفكر، 1420هـ.

11. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين (ت: 745 هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مح: رجب عثمان محمد، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998م.

12. الإيجي، عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو الفضل، عضد الدين (ت: 756 هـ)، كتاب المواقف، مح: عبد الرحمن عميرة، ط1، بيروت: دار الجيل، 1997م.

13. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، مح: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، د. م.، دار طوق النجاة، 1422هـ.

14. البناني، عبد الرحمن البناني، حاشية البناني على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، دار الفكر، د. م. د. ت.

15. البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي (ت: 685 هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، بيروت: دار الفكر، د. ت.

16. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني (ت: 458هـ)، شعب الإيمان، مح: عبد العلي عبد الحميد حامد، ط1، السعودية: مكتبة الرشد، 2003.

17. الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى (ت: 279هـ)، سنن الترمذي، مح: أحمد محمد شاكر وآخرون، ط2، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1975م.

18. التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله الشافعي (ت: 793 هـ)، شرح العقائد النسفية، مح: أحمد حجازى السقا، ط1، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1987م.

19. التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله الشافعي (ت: 793 هـ)، شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، مح: زكريا عميرات، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1996م.

20. التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله الشافعي (ت: 793 هـ)، مختصر المعاني، ط1، قم: دار الفكر، 1411هـ.

21. التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله، المطول، عبد الحمدي هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت.

22. التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله، شرح المقاصد، مح: إبراهيم شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت.

23. التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي (ت: بعد 1158هـ)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مح: علي دحروج، ط1، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1996م.

24. الجامي، نور الدين عبد الرحمن (ت: 898هـ)، الفوائد الضيائية وهو شرح الجامي لكافية ابن الحاجب، مح: إلياس قبلان، بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت.

25. الجرجاني، علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت: 816هـ)، الحاشية على الكشاف، مح: رشيد بن عمر أعرضي، بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت.

26. الجرجاني، علي بن محمد الشريف، المصباح في شرح المفتاح، مح: محمد عبد السلام إبراهيم، بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت.

27. الجزري، نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب (المتوفى: 637هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، مح: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 1420هـ.

28. الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت: 478 هـ)، الإرشاد الى قواطع الادلة في أصول الاعتقاد، مح: محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد، مصر: السعادة، 1950م.

29. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله العثماني حاجي خليفة (ت: 1067هـ)، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مح: محمود عبد القادر الأرناؤوط، استنبول: مكتبة إرسيكا، 2010م.

30. الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت: 626هـ)، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، مح: إحسان عباس، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993م.

31. الدمشقي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي (ت: 1396هـ)، الأعلام، ط15، د. م.، دار العلم للملايين، 2002م.

32. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، سير أعلام النبلاء، مح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط3، د. م.، مؤسسة الرسالة، 1985م.

33. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: 606هـ)، مفاتيح الغيب، ط3، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1420هـ.

34. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت: 794هـ)، البرهان في علوم القرآن، مح: محمد أبو الفضل إبراهيم ط1، د. م.، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، 1957م.

35. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط3، بيروت: دار الكتاب العربي، 1407هـ.

36. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، أساس البلاغة، مح: محمد باسل عيون السود، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م.

37. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (ت: 538هـ)، الفائق في غريب الحديث والأثر، المحقق: علي محمد البجاوي -محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، لبنان: دار المعرفة، د. ت.

38. السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: 771هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، مح: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، ط2، د. م.، هجر للطباعة، 1413هـ.

39. أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي، السجستاني (ت: 275هـ)، سنن أبي داود، مح: شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل قره بللي، ط1، د. م.، دار الرسالة العالمية، 2009م.

40. السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي الحنفي أبو يعقوب (ت: 626هـ)، مفتاح العلوم، مح: نعيم زرزور، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1987م.

41. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911 هـ)، شرح شواهد المغني، مح: أحمد ظافر كوجان، د. م.، لجنة التراث العربي، 1966م.

42. الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (ت: 1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م.

43. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (ت: 764هـ)، الوافي بالوفيات، مح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت دار إحياء التراث، 2000م.

44. الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله (ت: 743 هـ)، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، مح: إياد محمد الغوج، ط1، د. م.، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، 2013م.

45. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (ت: 852هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، مح: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ.

46. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مح: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار المعرفة – بيروت، 1379هـ.

47. العطار، حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (ت: 1250هـ)، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، د. م. د. ت.

48. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري محب الدين (ت: 616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، مح: عبد الإله النبهان، ط1، دمشق: دار الفكر، 1995م.

49. الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مح: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، بيروت: دار العلم للملايين، 1987م.

50. الفناري، شمس الدين محمد بن حمزة، عين الأعيان، د. م. د. ن.، 1908م.

51. الفيروزآبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت: 817هـ)، القاموس المحيط، مح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، بيروت: مؤسسة الرسالة، 2005م.

52. القُوجَوي، محمد بن مصطفى، شيخ زاده (المتوفى: 950 هـ)، شرح (قواعد الإعراب لابن هشام)، مح: إسماعيل إسماعيل مروة، ط1، دمشق، بيروت: دار الفكر، 1995م.

53. القونوي، ابن التمجيد، عصام الدين إسْمَاعيل بن مُحَمَّد الحنفي (ت: 1195 هـ)، مصلح الدين بن إبْرَاهيم الرومي الحنفي (ت: 880هـ)، حاشيتا القونوي وابن التمجيد عَلَى البيضاوي، مح: عبد الله محمود مُحَمَّد عمر، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م.

54. الكافِيَجي، محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي محيي الدين، أبو عبد الله (ت: 879 هـ)، شرح قواعد الإعراب للكافيجي، د. م. د. ن. د. ت.

55. الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي أبو البقاء الحنفي (ت: 1094هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مح: عدنان درويش – محمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة، د. ت.

56. الكندي، امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار، ديوان امرؤ القيس، مح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط5، القاهرة: دار المعارف، د. ت.

57. المطَرِّزِيّ، ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي (ت: 610 هـ)، المغرب في ترتيب المعرب، مح: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، ط1، حلب: مكتبة أسامة بن زيد، 1979م.

58. المطرزي، ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي (ت: 610هـ)، المغرب، دار الكتاب العربي، د. م. د. ت.

59. مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي، الفهرس الشامل للتراث العربي الشامل المخطوط الفقه وأصوله، (مآب) – عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية، 2004م.

60. الموصلي، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: 643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، مح: إميل بديع يعقوب، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م.

61. الموصلي، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، موفق الدين الأسدي المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: 643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م.

62. الهروي، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي (ت: 224هـ)، غريب الحديث، مح: محمد عبد المعيد خان، ط1، حيد آباد: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، 1964م.